



تقرير صحفي

01 جانفي 2023 الى 31 ديسمبر 2023

رابط الموقع <http://tinyurl.com/xvpmff6t>

مرصد رقابة: شبهات في مناظرة انتداب بالخطوط التونسية بمطار جربة



وكان رصد رقابة كان قد تلقى عديد الاشعارات والتبليغات عن وجود تجاوزات بالجملة في هذه المناظرة خلال الاشهر الماضية. وعن وجود محاباة وتقاسم لنتائج المناظرة بين النقابة والادارة. ولكن المرصد لا يتدخل الا عندما يحصل على دليل مؤكد على وجود شبهات جدية.

<http://tinyurl.com/ytr68y24>

شبهات في مناظرة انتداب أعوان في الخطوط التونسية في مطار جربة في مائفة 2022 (مقارنة)

	Nom	Prenom	CIN	Code	Note dossier	Anglais	Francais	Culture	Arabe	Total	Avis Commission	Total - Note dossier
24	*****	*****	*****	***	10,00	6,00	7,00	7,67	3,50	34,17	Retenu	24,17
26	*****	*****	*****	***	11,00	4,33	6,00	7,33	5,25	33,91	Retenu	22,91
28	*****	*****	*****	***	10,00	6,67	6,67	6,67	3,25	33,25	Retenu	23,25
41	*****	*****	*****	***	8,00	3,33	5,33	6,67	7,75	31,08	Retenu	23,08
43	*****	*****	*****	***	10,00	5,00	6,67	5,33	3,00	30,00	Retenu	20,00
46	*****	*****	*****	***	11,00	7,00	5,67	4,00	2,00	29,67	Retenu	18,67
61	*****	*****	*****	***	0,00	8,00	7,00	8,00	5,50	28,50	Non Retenu	28,50
62	*****	*****	*****	***	0,00	7,67	5,67	6,67	8,50	28,50	Non Retenu	28,50
63	*****	*****	*****	***	0,00	6,67	6,67	7,33	7,75	28,42	Non Retenu	28,42
65	*****	*****	*****	***	0,00	8,00	7,33	8,00	5,00	28,33	Non Retenu	28,33
66	*****	*****	*****	***	0,00	8,00	7,33	7,33	5,50	28,17	Non Retenu	28,17
84	*****	*****	*****	***	0,00	7,00	7,00	7,33	5,50	26,83	Non Retenu	26,83

أفاد مرصد رقابة، في بلاغ صادر عنه مساء اليوم الثلاثاء 3 جانفي 2023، بأنه تحصل على ملف المناظرة التي قامت بها شركة الخطوط التونسية لانتداب 20 عوناً أرضياً في مطار جربة جرجيس في ماي الماضي، مشيراً إلى أن الملف يتضمن النتائج الكاملة للمناظرة والمحاضر الموقعة من طرف أعضاء اللجنة.

وذكر مرصد رقابة بأن المناظرة كانت قد تمت عن طريق مكتب التشغيل وتقدم لها عدد 338 مترشح لإجتياز إختبار كتابي، تم إثرها قبول 60 مترشحا لإجتياز الإختبار الشفاهي. ثم تم الاعلان على النتائج في شهر جويلية، وباشر الناجحون في شهر أوت في إطار عقد انتهى يوم 31 ديسمبر.

وكانت المناظرة قد تمت عن طريق مكتب التشغيل. وتقدم لها عدد 338 مترشح لإجتياز إختبار كتابي. تم إثرها قبول 60 مترشحا لإجتياز الإختبار الشفاهي. ثم تم الاعلان على النتائج في شهر جويلية. وباشر الناجحون في شهر أوت في إطار عقد انتهى يوم 31 ديسمبر 2022.

وتنوي الادارة العامة للشركة للتمديد في العقد بداية من غرة جانفي 2023. رغم مخالفة ذلك لقواعد العمل بالمنشآت العمومية.

وأوضح أن الهدف هو التمديد لفترات متكررة في انتظار تسوية وانتداب مباشر عبر ضغط النقابات كما يحصل بشكل متواتر في المنشآت العمومية.

اتهمهم بتكوين "وفاق" والتسبب في أزمة فقدان السكر ببلادنا.. مرصد رقابة يقاضي مسؤولين سامين في وزارة التجارة وهؤلاء !!

أكد مرصد رقابة في بلاغ له انه بعد عملية تفحصي دامت أسابيع طويلة تقدم اليوم الجمعة 6 جانفي، بشكاية لدى وكيل الجمهورية بتونس بخصوص شبهات تكوين وفاق من أجل تحقيق فائدة لا وجه لها ومكاسب مالية على حساب المال العام وشبهات تضارب مصالح في محال صفقات تزويد السوق بمادة السكر.

وشملت الشكاية مسؤولين سامين في وزارة التجارة ومسؤولين وأعضاء مجلس إدارة الديوان التونسي للتجارة وصاحب مؤسسة خاصة ترتبط باتفاقيات لتزويد ديوان التجارة بالسكر وغيرهم، تضمنت تفاصيل دقيقة بخصوص الوفاق الاحرامي ومؤيدات لا يرقى لها الشك بلغ عددها الاربعين مستندا.

وأضاف المرصد ان عريضة الشكوى أثبتت أن تدهور منظومة التزود بمادة السكر المعدة لاستهلاك الأفراد والحرفيين والصاعين خلال الأشهر الماضية وتخر المخزون الاستراتيجي لتلك المادة لدى الديوان التونسي للتجارة في اول الصائفة، وتواصل النقص لهذه المادة في الأسواق وما تسبب فيه ذلك من معاناة للمواطنين وأضرار للحرفيين والصاعين، واهدار للمال العام، كان مفتعلا في بداياته وانطلق بتخطيط من وفاق اجرامي بغرض تحصيل أرباح أكبر لصالح مزود نافذ، كما عدت العريضة بدقة كل مظاهر مخالفة التراتيب وسوء التصرف

والشبهات الخرى في التلاعب المقصود

بتلك المنظومة بعمليات متشعبة ومتراصة من أجل استخلاص فائدة لا وجه لها لأشخاص تربطهم بمسؤولين في الديوان التونسي للتجارة ووزارة التجارة علاقة مصلحة، ومنهم من ظل لمدة طويلة في وضعية تضارب مصالح صارخة استفاد منها لتحقيق فائدة لا وجه لها لشخصه.

وقال المرصد انه حفظ مرصد رقابة على التفاصيل في انتظار أن تأذن النيابة العمومية في اقرب اللوفات بفتح بحث تحقيقي لكشف الحقيقة وتحميل المسؤولين وتكريس العدالة، بالنظر لخطورة الافعال وانعكاساتها الكارثية على معيشة التونسيين طيلة أشهر طويلة.



بلاغ



جلسة محاكمة بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 للبت في الشكاية المرفوعة من طرف مرصد رقابة ضد محمد والمتعلقة بأعمال التحيل التي ارتكبها الشخص المذكور تجاه مؤسسته الاذاعة الوطنية.

نص التدوينة :

محاكمة بوغلاب في قضية فساد، و وزيرة سابقة مطلوبة

انعقدت يوم 9 جانفي 2023 جلسة محاكمة بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 للبت في الشكاية المرفوعة من طرف مرصد رقابة ضد محمد بوغلاب في سبتمبر 2021 والمتعلقة بأعمال التحيل التي ارتكبها الشخص المذكور تجاه مؤسسته الاذاعة الوطنية.

في تداول لقطات في مواقع التواصل الاجتماعي تلتصق بـ محمد بوغلاب، رئيس مرصد رقابة، بـ قضية فساد، و وزيرة سابقة مطلوبة

وجه رئيس مرصد رقابة طلب بمصادرة المعلومات الشخصية بخصوص ملف فساد محمد بوغلاب، و بـ قضية فساد، و وزيرة سابقة مطلوبة

استاد مقسم بشكل غير قانوني



ووجه المرصد في بعد غيابه عن الجلسة الماضية، مرفوقا بمجموعة من المحامين، وقررت المحكمة تأجيل الجلسة الى يوم 23 جانفي، واطالة الملف للفترة القصوى للنظر في نص الشكاية استجابة لطلب مرصد رقابة، حيث يطالب المرصد بإقامة أشخاص آخرين للتحقيق من سبب وزيرة سابقة.



جريدة الحرية
AL-Horria-التونسية
1 m

محاكمة بوغلاب في قضية فساد، و وزيرة سابقة مطلوبة
انعقدت يوم 9 جانفي 2023 جلسة محاكمة بالمحكمة
الابتدائية بتونس 1 للبت في الشكاية المرفوعة... Voir plus f



محمد بوغلاب فعلا "ما يفتل شي"، سجن اجتماعي بصفة غير قانونية، قطعة أرض بصفة غير شرعية، عقود في المهرجانات مخالفة للقانون، امتيازات غير مشروعة وجارات غير مبررة، بعض ملفاته لدى القضاء والبقية في الطريق في "حملة نزع الریش من فوق الرؤوس".

عاجل.. احالة محمد بوغلاب و وزيرة سابقة على القضاء

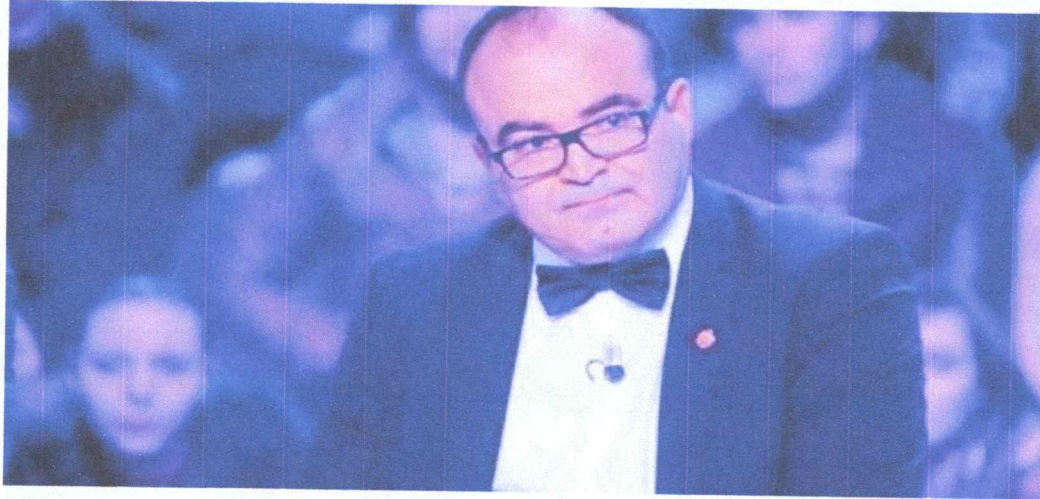
الصحفي: تونس - 10 يناير 2023



كشفت اليوم 10 جانفي 2023، جريدة الحرية التونسية في ادوية نشرها على صفحتها الرسمية بالفيديو بأنه تم إحالة الإعلامي المعروف محمد بوغلاب و وزيرة سابقة على القضاء من أجل الشكاية المرفوعة من طرف مرصد رقابة في سبتمبر 2021 والمتعلقة بأعمال التحيل التي ارتكبها الشخص المذكور تجاه مؤسسته الاذاعة الوطنية.

<http://tinyurl.com/3vm7cvhv>

مرصد رقابة: تأجيل جلسة محمد بوغلاب.. في قضية أعمال تحيل ضد الإذاعة الوطنية



أعلن مرصد رقابة في بلاغ له أمس الثلاثاء أن المحكمة الابتدائية بتونس 1 قررت تأخير جلسة الإعلامي محمد بوغلاب الى يوم 23 جانفي وإحالة الملف للنياابة العمومية للنظر في نص الاحالة استجابة لطلب المرصد، الذي طالب بإضافة أشخاص آخرين للتحقيق من بينهم وزيرة سابقة.

وذكر المرصد بأن الشكاية المرفوعة من طرفه ضد محمد بوغلاب في سبتمبر 2021 يتهمه فيها “بارتكاب أعمال تحيل تجاه الإذاعة الوطنية”.

<http://tinyurl.com/3zrm62bm>

مرصد رقابة: شركة مشاركة في الاستيطان الإسرائيلي تفوز بصفقة مع شركة نقل تونس

الإعلان عنها أو العدول عنها عند الاقتضاء، ومن ناحية ثالثة، فقد تبين للمرصد أن مكتب الدراسات EGIS RAIL الحائز على الصفقة مصنف في قائمة الـ 112 شركة التي أصدرتها الأمم المتحدة في 2020 للشركات المشاركة في أعمال الاستيطان وذلك بسبب مشاركته فيما سمي مشروع "ترامواي القدس"، وهو المشروع الذي لقي شجبا دوليا واسعا وردة فعل قوية للنقابات والمنظمات الرئيسية الفرنسية. وقد تم اصدار القائمة تنفيذا لقرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدد 36/31 بتاريخ 24 مارس 2016 والذي يدعو في الفقرة 17 من القرار إلى إنشاء "قاعدة بيانات لجميع الشركات العاملة في أنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وبناء على قرار مجلس الأمن عدد 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016 والذي طالب "الكيان الإسرائيلي" بالوقف الفوري والكلي لكل أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في القدس الشرقية".

وشدد المرصد على أنه قدم لرئاسة الجمهورية ما يثبت أن مكتب الدراسات المعني بالصفقة يعتبر وفقا للقانون الدولي شريكا في الاستيطان وانتهاك الحقوق الفلسطينية. وهو ما يجعل التعامل معه متناقضا مع ثوابت السياسة الخارجية للدولة التونسية في احترام الشرعية الدولية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بنصرة القضية الفلسطينية.

وطالب المرصد رئيس الجمهورية بالإذن للمصالح المعنية بفتح تحقيق في ملابسات الصفقة المذكورة والإذن للهياكل المعنية باتخاذ ما يتعين لإلغاء عقد الصفقة وتذكير الإدارة بضرورة احترام المبادئ العامة للصفقات العمومية وخاصة تعزيز شفافية الصفقات ونزاهتها إضافة إلى احترام سياسة الدولة وتعهداتها الخارجية، وفق ما جاء في البيان.

<http://tinyurl.com/fej5dk3>

أفاد مرصد رقابة في بيان له بأنه أرسل صباح الجمعة 13 جانفي مراسلة إلى رئيس الجمهورية لمطالبته بالتدخل من أجل إعادة النظر في عقد الصفقة المتعلقة باختيار وتعيين مكتب دراسات مختص لمساعدة شركة نقل تونس لإنجاز جميع مراحل تنفيذ مشروع اقتناء 18 عربة قطار لخط تونس حلق الوادي المرسى الممول مناصفة بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتنمية والتعمير بتكلفة جمالية في حدود 300 مليون دينار.

وأفاد المرصد بأنه بين في مراسلته، الشبهات والاختلالات في الصفقة المذكورة التي صادق عليها مجلس إدارة شركة النقل بتونس في جوان 2022 قبل أن يصادق على ملحق للعقد في ديسمبر 2022.

ولفت إلى أنه أوضح "كيف أن مكتب الدراسات EGIS RAIL حصل على الصفقة بطريقة فيها انتهاك لمبدأ المنافسة وفي ظروف تمس بمبدأ النزاهة، بإعتبار أن الشركة المذكورة قدمت العرض الفني الوحيد للصفقة رغم قيام 56 مكتب دراسات بتحميل كراس الشروط من منظومة الشراءات على الخط الخاصة بالبنك الأوروبي للتنمية والتعمير. وهو ما يطرح شكوكا جدية حول امكانية توجيه كراس الشروط، خاصة وأن البنك المذكور قام بتعيين نفس مكتب الدراسات دون اللجوء إلى منافسة في دراسة جدوى مشروع تأهيل وتجديد عربات المترو من نوع سيماس المقدرة كلفته ب 250 مليون دينار، وهو ما دفع اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات في جلستها المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 الى ابداء رأيها بعدم الموافقة على مقترح شركة النقل بتونس قبول العرض الفني لمكتب الدراسات EGIS RAIL وذلك لمحدودية المشاركة".

وقال المرصد إنه "من ناحية ثانية، فقد تمت اجراءات الصفقة والتقييم أثناء فترة جائحة كورونا في مخالفة للتوصيات الصادرة بالمنشور الحكومي عدد 10 لسنة 2020 بتاريخ 31 مارس 2020 والذي استند بدوره إلى الأمر عدد 156 المؤرخ في 22 مارس 2020 المتعلق بضبط الحاجيات الأساسية ومقتضيات ضمان استمرارية سير المرفق الحيوية في إطار تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل. وخاصة التوصية ب "تأجيل آجال تقديم العروض بالنسبة لطلبات العروض التي تم

مرتبطة بالاستيطان.. "مرصد رقابة": صفقة مشبوهة بين شركة "نقل تونس" وشركة إسرائيلية

الحاجيات الأساسية ومقتضيات ضمان استمرارية سير المرفق الحيوية في إطار تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل، وخاصة التوصية بـ"تأجيل آجال تقديم العروض بالنسبة لطلبات العروض التي تم الإعلان عنها أو العدول عنها عند الاقتضاء".

وأشار المرصد إلى أنه تبين أن مكتب الدراسات EGIS RAIL الحائز على الصفقة مصنف في قائمة الـ 112 شركة التي أصدرتها الأمم المتحدة في 2020 للشركات المشاركة في أعمال الاستيطان وذلك بسبب مشاركته فيما سمي مشروع "ترامواي القدس"، وهو المشروع الذي لقي شجبا دوليا واسعا وردة فعل قوية لل نقابات والمنظمات الرئيسية الفرنسية.

وقد تم إصدار القائمة تنفيذا لقرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدد 36/31 بتاريخ 24 مارس 2016 والذي يدعو في الفقرة 17 من القرار إلى إنشاء "قاعدة بيانات لجميع الشركات العاملة في أنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وبناء على قرار مجلس الأمن عدد 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016 والذي طالب "الكيان الإسرائيلي" بالوقف الفوري والكلي لكل أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في القدس الشرقية.

وقدم مرصد رقابة لرئاسة الجمهورية ما يثبت أن مكتب الدراسات المعني بالصفقة يعتبر وفقا للقانون الدولي شريكا في الاستيطان وانتهاك الحقوق الفلسطينية، وهو ما يجعل التعامل معه متناقضا مع ثوابت السياسة الخارجية للدولة التونسية في احترام الشرعية الدولية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بنصرة القضية الفلسطينية.

وطالب المرصد من رئيس الجمهورية الإذن بفتح تحقيق في ملابسات الصفقة واتخاذ الإجراءات لإلغاء عقد الصفقة وتذكير الإدارة بضرورة احترام المبادئ العامة للصفقات العمومية وخاصة تعزيز شفافية الصفقات ونزاهتها إضافة إلى احترام سياسة الدولة وتعهداتها الخارجية.

قال مرصد "رقابة" التونسي إنه وجه رسالة للرئيس قيس سعيد يوم 13 يناير، للتدخل وإعادة النظر في صفقة مشبوهة بين شركة "نقل تونس" وشركة إسرائيلية.

وأفاد المرصد في بيان بأن شركة مصنفة في قائمة الأمم المتحدة للشركات المشاركة في الاستيطان الإسرائيلي فازت بصفقة مع شركة نقل تونس في ظروف مستترية.

وأضاف أنه راسل رئيس الجمهورية لمطالبته بالتدخل من أجل إعادة النظر في عقد الصفقة المتعلقة باختيار وتعيين مكتب دراسات مختص لمساعدة شركة نقل تونس لإنجاز جميع مراحل تنفيذ مشروع اقتناء 18 عربة قطار لخط تونس حلق الوادي المرسى الممول مناصفة بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتنمية والتعمير بتكلفة جمالية في حدود 300 مليون دينار.

وكشف مرصد رقابة في مراسلته الشبهات والإخلالات في الصفقة التي صادق عليها مجلس إدارة شركة النقل بتونس في يونيو 2022 قبل أن يصادق على ملحق للعقد في ديسمبر 2022.

وأوضح المرصد كيف أن مكتب الدراسات EGIS RAIL حصل على الصفقة بطريقة فيها انتهاك لمبدأ المنافسة وفي ظروف تمس بمبدأ النزاهة، باعتبار أن الشركة المذكورة قدمت العرض الفني الوحيد للصفقة رغم قيام 56 مكتب دراسات بتحميل كراس الشروط من منظومة الشراءات على الخط الخاص بالبنك الأوروبي للتنمية والتعمير.

وأشار إلى أن ذلك يطرح شكوكا جدية حول إمكانية توجيه كراس الشروط، خاصة وأن البنك المذكور قام بتعيين مكتب الدراسات نفسه دون اللجوء إلى منافسة في دراسة جدوى مشروع تأهيل وتجديد عربات المترو من نوع "سيماس" المقدرة كلفته بـ 250 مليون دينار، وهو ما دفع بالجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات في جلستها المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 إلى عدم الموافقة على مقترح شركة النقل بتونس قبول العرض الفني لمكتب الدراسات EGIS RAIL وذلك لمحدودية المشاركة.

وتابع قائلا إن إجراءات الصفقة والتقييم تمت أثناء فترة جائحة كورونا في مخالفة للتوصيات الصادرة بالمنشور الحكومي عدد 10 لسنة 2020 بتاريخ 31 مارس 2020 والذي استند بدوره إلى الأمر عدد 156 المؤرخ في 22 مارس 2020 المتعلق بضبط



شركة مصنفة في قائمة الأمم المتحدة للشركات
المشاركة في الاستيطان الإسرائيلي تفوز
بصفقة مع شركة نقل تونس في ظروف مستترية



بسبب صفقة أبرمتها شركة نقل تونس.. مرصد رقابة يدعو رئيس الجمهورية للتدخل

وطنية / الإثنين، 16 جانفي 2023 17:47



وجه مرصد رقابة الجمعة 13 جانفي، وفق بلاغ له، مراسلة إلى رئيس الجمهورية لمطالبته بالتدخل من أجل إعادة النظر في عقد الصفقة المتعلقة باختيار وتعيين مكتب دراسات مختص لمساعدة شركة نقل تونس لإنجاز جميع مراحل تنفيذ مشروع اقتناء 18 عربة قطار لحظ تونس حلق الوادي المرسى الممول مناصفة بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتنمية والتعمير بـ 300 مليون دينار.

وبين مرصد رقابة في مراسلته الشبهات والاضلالت في الصفقة المذكورة التي صادق عليها مجلس إدارة شركة النقل بنوس في جوان 2022 قبل أن يصادق على ملحق للعقد في ديسمبر 2022.

حيث وضح المرصد كيف أن مكتب الدراسات EGIS RAIL حصل على الصفقة بطريقة فيها انتهاك لمبدأ المنافسة وفي ظروف تمس بمبدأ النزاهة، باعتبار أن الشركة المذكورة قدمت العرض المالي الوحيد للصفقة رغم قيام 56 مكتب دراسات بتحميل كراس الشروط من منظومة الشراءات على الخط الخاصة بالبنك الأوروبي للتنمية والتعمير. وهو ما يطرأ شكوكا جدية حول إمكانية توجيه كراس الشروط، خاصة وأن البنك المذكور قام بتعيين نفس مكتب الدراسات دون اللجوء إلى منافسة في دراسة حدود مشروع تأهيل وتحديد عربات المارو من نوع سيماس المقدرة كلفتها بـ 250 مليون دينار، وفق البلاغ.

كما تبين للمرصد أن مكتب الدراسات EGIS RAIL الحائز على الصفقة محصّل في قائمة الـ 112 شركة التي أصدرتها الأمم المتحدة في 2020 للشركات المشاركة في أعمال الاستيطان وذلك بسبب مشاركته فيما سمي مشروع "لرامواي القدس"، وهو المشروع الذي نفي شجبا دوليا واسعا وردة فعل قوية للهيئات والمنظمات الرئيسية.

وقد تم إصدار القائمة تنفيذا لقرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدد 36/31 بتاريخ 24 مارس 2016 والذي يدعو في الفقرة 17 من القرار إلى إنشاء "ماعدة بيانات لجميع الشركات العاملة في أنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وبناء على قرار مجلس الأمن عدد 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016 والذي طالب "الكيان الإسرائيلي" بالتوقف الفوري والتي لكل أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في القدس الشرقية، وفق البلاغ.



مرصد
رقابة

بلاغ

هل كان "مرصد رقابة" وراء إقالة وزيرة التجارة.. والكشف عن قائمة المورطين في فقدان مادة السكر



وديان التجارة، من أجل تمكين مزود بعينه من تزويد السوق بمادة السكر بسعر أعلى بكثير من السعر المحدد من قبل الدولة". وتابع: "قدمنا ما يثبت فعلا تضارب مصالح مؤكدة منذ سنوات عديدة، وما يفيد حصول المعني بالأمر، على دعم من الدولة بشكل غير مستحق، بتواطؤ مسؤولين في الوزارة وديوان التجارة".

تلاعب بصفقات التزويد:

وقدم مرصد "رقابة" في ملف القضية، ما يؤكد "التلاعب بالإجراءات وصفقات التزويد بالسكر والتفاوض المباشر"، بحسب رئيس المرصد، الدايمي الذي أشار إلى "ثبوت بيع ديوان التجارة لمادة السكر بسعر أعلى من ثمن الشراء، ما تسبب في خسائر كبيرة للدولة، بقرار يخدم مصالح لوبيات، في الوقت الذي كان فيه المواطنون يبحثون عن مادة السكر، بشغف شديد".

ولمدة قاربت الشهرين، خلت المحلات التجارية من سلع غذائية أساسية في مطابخ التونسيين، خاصة السكر ومختلف المواد الغذائية المرتبطة به، مثل الحلوى محلية الصنع، والمشروبات الغازية، إضافة إلى الأرز و"زيت الحاكم"، والحليب والزبدة والمياه المعدنية؛ ما أدى إلى تضاعف أسعارها، فيما اتهم سعيد معارضيه بالوقوف وراء احتكار السلع ورفع الأسعار.

الكرة في ملعب القضاء:

وقال رئيس مرصد "رقابة" بتونس عماد الدايمي، إن الملف الذي تم تقديمه للقضاء يثبت تسبب صفقة مادة السكر في الأزمة التي عرفت البلاد خلال الفترة الماضية، مضيفا أن "لدينا يقين بأنه لو يتم فتح تحقيق فإن قائمة المتورطين ستكون كبيرة جدا".

وأضاف: "اشتغلنا في مرصد رقابة بجهنمنا الذاتي من أجل الوصول إلى الحقيقة، وكشفنا أنه عندما تكون هنا أعرب الدايمي عن أمله في تحمل القضاء لمسؤوليته في هذا الملف، قائلا: "لدينا تجربة مع القضاء الذي توصل سابقا إلى نتائج جيدة، عندما توفرت المؤيدات كاملة ولم يكن هناك ضغط سياسي كبير عليه". إن إرادة من أجل الوصول إلى الحقيقة، فالنتيجة تكون الوصول إلى تقديم ملف إلى القضاء من أجل تحميل المسؤولين".

<http://tinyurl.com/456n5ywu>

أعلن رئيس مرصد "رقابة" بتونس، عماد الدايمي، عن وجود ملفات فساد ضد وزيرة التجارة في حكومة نجلاء بودن، فضيلة الرابحي، وشبهات تضارب مصالح في صفقات تزويد السوق بمادة السكر، التي عانى التونسيون من فقدانها خلال الأشهر الماضية.

وكان قيس سعيد، رئيس الجمهورية، أقال الجمعة، وزيرة التجارة، فضيلة الرابحي دون توضيح الأسباب، وهي الإقالة الأولى في حكومة بودن، التي بدأت عملها في 11 أكتوبر 2021، بعد إعلان إجراءات الرئيس سعيد الاستثنائية.

مسؤولون مورطون في أزمة السكر:

وأكد الدايمي في تصريح إعلامي، أن مرصد "رقابة" رفع قضية صباح الجمعة ضد عدد من المسؤولين البارزين، من ضمنهم وزيرة التجارة المقالة، بعد عملية تقصي مطولة بشأن فقدان مادة السكر في الأسواق.

وتشمل القضية وزيرة التجارة، ووزير التجارة السابق، والرئيس المدير العام الحالي للديوان الوطني للتجارة، وعدد من المسؤولين، فضلا عن مزود ذي نفوذ، حسب قوله.

وأضاف رئيس المرصد: "قدمنا للمحكمة عددا من المعطيات المؤكدة والمتمثلة في 18 وثيقة و40 مستند، تؤكد جميعها جملة من الأحداث"، معتبرا أن فقدان مادة السكر في الأسواق التونسية كانت "عملية منظمة ومقصودة من قبل مسؤولين في وزارة التجارة

بيان

في بيان غير مسبوق لمرصد رقابة: الإعانات الليبية يجب أن تذهب إلى مستحقيها لا إلى بيعها

وتابع: “هل ستدخل ضمن منظومة مساعدة المحتاجين وضعاف الحال تحت إشراف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، كما كان الحال بالنسبة للإعلانات التي قدمتها سفارة اليابان في أكتوبر الماضي؟ أم ستدخل في منظومة تزويد الديوان التونسي للتجارة وتدخل أثر ذلك في مبيعات الديوان مثل بقية السلع المستوردة؟” وفق نصّ البيان.

وشدّد مرصد “رقابة”، على أنه سيتوجه بالمساءلة إلى الجهات المعنية، داعيًا إلى تحويل الإعانات إلى مستحقيها لا إلى بيعها، “لأن التضامن بين الشعوب لا يكون بثمن مدفوع،

وتضامن التونسيين مع الشعب الليبي في محنته في فترة الثورة لم يكن مدفوع الثمن.



أصدر مرصد “رقابة”، بيانًا بخصوص منحة المواد الغذائية المقدمة من ليبيا إلى تونس، دعا فيه إلى تحويل ما وصفها بـ “الإعانات إلى مستحقيها لا إلى بيعها”.

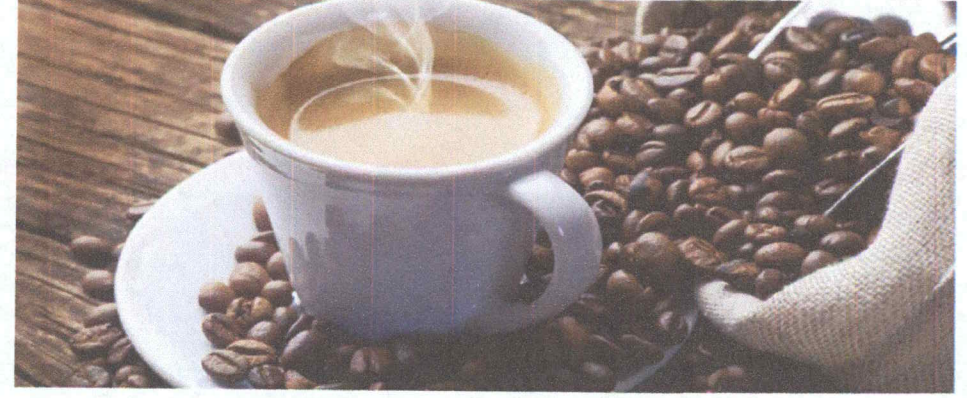
وتساءل المرصد: “الإعانات الليبية لتونس: هل هي تضامن مع الشعب التونسي أم تزويد لديوان التجارة؟” أي معنى للتضامن بين تونس وليبيا إذا كانت العملية الاستعراضية ستتحول إلى عملية تزويد لديوان التجارة ثم بيع السلع لعموم المواطنين بأسعار السوق؟ وما مصير الكميات التي وصلت وستصل من السكر والأرز والدقيق والزيت النباتي في إطار المبادرة الأخوية الليبية التي تأتي حسب تصريحات ليبية في إطار “رد الجميل للشعب التونسي”؟؟؟

<http://tinyurl.com/2s4cuamm>

الديوان التونسي للتجارة هو المسؤول الأول والمباشر عن أزمة القهوة في البلاد

بيان

أنونس
أباء Kapitalis



العالمية لم يؤخذ بعين الاعتبار في هيكلة الأسعار المحددة من طرف وزارة التجارة.

ثالثا: يعيش القطاع منذ أكثر من 7 أشهر أزمة مزدوجة غير مسبوقة وفي غاية من الخطورة أدت إلى غلق مصانع قلي القهوة لعدة أسابيع، وتهدد استمرارية أنشطته وديمومة مؤسساته، فبالإضافة إلى النقص الكبير في مادة القهوة الخضراء، تتكبد مؤسساتنا يوما بعد يوم خسائر فادحة من جراء تجميد هيكل الأسعار منذ أكثر من سنتين بالرغم من مطالبنا المتكررة في إيجاد حلول جذرية للأزمات التي يعيشها قطاعنا، ولكننا لم نجد أي تجاوب من السلطات المعنية.

رابعا: إن فقدان الحاصل في مادة القهوة قد أدى إلى تفاقم السوق الموازية في جميع الجهات وهو ما يمثل خطرا على النسيج الصناعي الوطني وعلى صحة المواطنين من حيث غياب الرقابة على جودة المنتج.

في ظل هذا الوضع المتأزم وغياب الرؤية وانسداد الأفاق، وفي إطار مساندة جهود الدولة في النهوض بالصناعة التونسية، وحتى يتسنى للمصنعين التونسيين القيام بواجبهم الوطني في توفير القهوة للمستهلك وضمان جودة المنتج التونسي، فإن الغرفة النقابية الوطنية لقلي القهوة تطالب بالتحرير الكلي والفوري للقطاع، الذي يعد تنافسيا بامتياز، سواء على مستوى توريد القهوة الخضراء أو على مستوى تحديد أسعار البيع على غرار القهوة المقلية والسريعة الذوبان المستوردة، عملا بالوعود والاتفاقات التي سبق وأن أبرمتها مع السلطات المعنية والتي لم يقع تفعيلها إلى اليوم.

<http://tinyurl.com/5a3947a8>

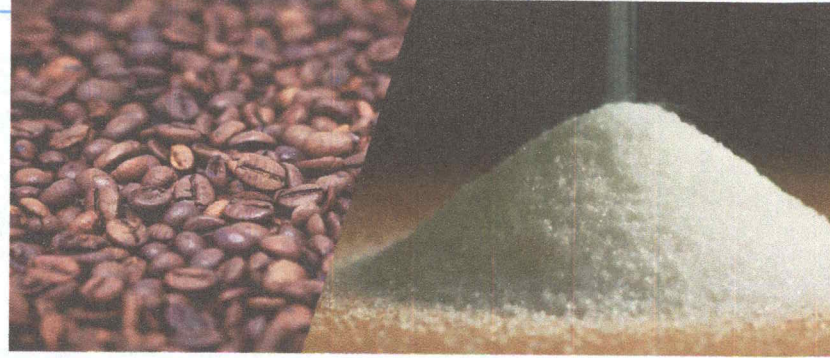
في البيان التالي الذي أصدرته اليوم السبت 4 فيفري 2023 تؤكد الجامعة الوطنية للصناعات الغذائية أن المتسبب الأول والمباشر في أزمة تزويد السوق بالقهوة هو الديوان التونسي للتجارة التابع إلى الدولة التونسية وتطالب بالتحرير الكلي والفوري للقطاع.

في ظل تفاقم أزمة تزويد السوق المحلية بمادة القهوة، يهيم الغرفة النقابية الوطنية لقلي القهوة، حرصا منها على إنارة الرأي العام وتحديد مسؤولية كل الهياكل المعنية بإدارة هذه الأزمة، أن تقدم التوضيحات التالية:

أولا: يعد الديوان التونسي للتجارة المحدث بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 1962 الجهة الوحيدة التي يخول لها تزويد مادة القهوة باعتبار الامتياز الحصري (Monopole) الذي يتمتع به في هذا المجال والذي يحمله المسؤولية المباشرة والكاملة لتزويد السوق بصفة عادية وتوفير مخزون احتياطي لمواجهة تزايد الطلب على هذه المادة في مواسم الذروة (شهر رمضان- الموسم الصيفي -عطلة آخر السنة).

ثانيا: أمام الارتفاع المتواصل لسعر القهوة في السوق العالمية، لم يعد الديوان التونسي للتجارة قادرا على تزويد مصانع القهوة بحاجياتها من مادة القهوة الخضراء علما وأن ارتفاع الأسعار على السوق

الديوان التونسي للتجارة: تزويد السوق بمادتي السكر والقهوة يعود قريبا إلى نسقه الطبيعي



أكد الرئيس المدير العام للديوان التونسي للتجارة، إلياس بن عامر، أن الديوان سيستعيد خلال مارس 2023 نسق التزويد العادي بمادتي القهوة والسكر بعد تكوين مخزونات استراتيجية تغطي 60 يوما بفعل توجه الأسعار العالمية نحو الانخفاض.

وتشكو السوق المحلية منذ شهر سبتمبر 2021، تذبذبا في التزويد بمادتي السكر والقهوة مما افضى الى لهفة على الشراء من قبل المستهلكين. وارجع بن عامر في حديث أدلى به لـ (وات)، الجمعة، تذبذب السوق الى تقلص المخزون الاستراتيجي لدى ديوان التجارة من السكر والقهوة ليغطي شهرا واحدا فقط بدل شهرين في وقت سابق علما وان الأخير يتولى تزويد البلاد بمواد السكر والقهوة والشاي والأرز. ولاحظ ان تراجع المخزون الاستراتيجي للديوان على مستوى مادتي السكر والقهوة يعود الى الخسائر المتراكمة ووضعيته المالية الصعبة بفعل ارتفاع الاسعار على المستوى العالمي خلال الفترة ما بعد جائحة كوفيد 19 والحرب بين روسيا وأوكرانيا وجابه الديوان، كذلك، صعوبات مالية بفعل تراجع صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والصعوبات اللوجستية المتصلة بسلاسل التوريد، وفق بن عامر. وبين ان الديوان يتكبد خسارة بقيمة 600ر0 دينار لكل كيلوغرام في بلد يستهلك 1000 طن يوميا علما وان معدل سعر شراء هذه المادة يقارب 100ر2 دينار للكلغ في حين يباع للمصنعين وتجار الجملة بـ 400ر1 دينار للكلغ.

ولاحظ بن عامر، في سياق متصل، ان الوضعية المالية للديوان التونسي للتجارة، اتسمت على امتداد سنوات 2018 و 2019 و 2020 بالتوازن. وقال "تمكن الكميات المتوفرة من السكر لدى الديوان في الوقت الحالي من تزويد السوق المحلية بشكل طبيعي يتراوح في المعدل بين 1100 طن و 1200 طن مقابل استهلاك يومي في حدود 1000 طن مما يجعل الاستهلاك السنوي في حدود 360 ألف طن".

وتوقع بن عامر ان يسجل الديوان التونسي للتجارة ، خلال مارس المقبل ، ارتفاعا في توفر مادة السكر على المستوى الكمي بنسبة تقارب 20 بالمائة علما وان الديوان يتوفر لديه حاليا مخزون يقارب 30 ألف طن تتيح تغطية الاستهلاك لشهر. وبين ان هذه الكميات ستتعرض من خلال طلبات الشراء التي تم انجازها والتي ستصل بحلول منتصف فيفري 2023 والتي تقارب 25 ألف طن من الجزائر و 30 ألف طن من الهند. واضاف انه تم شراء 30 ألف طن من السكر البني الموجه الى الشركة التونسية للسكر لتكريره علما وان الشركة تغطي الطلب على السكر الابيض بانتاج يقارب 160 ألف طن سنويا تشهد سنويا توقفا فنيا لانجاز اعمال الصيانة الدورية ما بين 3 و 4 اشهر. ولاحظ ان الديوان يقوم خلال هذه المدة بمضاعفة تزويده للسوق لتغطية الطلب خلال هذه الفترة والتي تحتاج الى توفير استهلاك في حدود 200 ألف طن من السكر الابيض . واعتبر ان وادرات الديوان من السكر الابيض تراعي القدرة الانتاجية للشركة التونسية للسكر البالغة 160 ألف طن سنويا خاصة وان الاولوية تعطي لهذه الشركة التي توفر مواطن شغل بباجة الى جانب الاتفاق الموقع بين الجانبين لتوفير مادة السكر الموجهة للتكرير. ولاحظ بن عامر، في سياق متصل، بتوفير مادة القهوة ان التزويد سيعود الى نسقه مع منتصف شهر فيفري الجاري علما وان الديوان يوفر 70 بالمائة من حاجيات السوق مما يشكل ترجعا بنسبة 30 بالمائة علما وان السوق تحتاج الى 100 ألف طن يوميا. واضاف انه تم منح تصاريح توريد للقطاع الخاص لتوفير 3 الاف طن بهدف سد النقص في الامدادات مما سيجعل السوق تستعيد وتيرتها العادية بحلول منتصف مارس 2023 . ويتكبد الديوان خسارة تقدر بنحو 3 دنانير لكل كيلوغرام من القهوة علما وان كلفة توريد الكيلوغرام الواحد تناهز 10 دينار في حين يباع للمزودين بنحو 5ر7 دينار لكل كيلوغرام واعتبر بن عامر ان الديوان سيستعيد توازنه المالي المسجل خلال 2018 و 2019 و 2020 وذلك خاصة اثر تراجع سعر السكر والقهوة على مستوى السوق العالمية. وادى ارتفاع اسعار توريد مادتي السكر والقهوة، خلال 18 شهرا الماضية بنسبة 85 بالمائة، كلف ديوان التجارة مبالغ مالية في حدود 6ر1 مليار دينار، وفق بن عامر. وقام الديوان، خلال هذه الفترة، بتغطية ارتفاع الواردات بنسبة 70 بالمائة من موارده الذاتية من خلال ضخ 2ر1 مليار دينار وتسديد 400 مليون دينار عبر قروض بنكية ومنح.

<http://tinyurl.com/mpc8ipev>

تأخير جلسة الاستئناف في قضية شبهات الفساد الكبرى في صفقة بناء المقر الاجتماعي لشركة تونس للطرق السيارة والمرصد يتحرك لتحقيق العدالة

تأخير النظر في قضية "صفقة" بناء المقر الاجتماعي لشركة تونس للطرق السيارة:

قررت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بمحكمة الاستئناف بتونس تأخير قضية "صفقة بناء المقر الاجتماعي لشركة تونس للطرق السيارة" إلى 2 مارس 2023.

وفي بيان صادر عنه اليوم الثلاثاء 21 فيفري 2023 قال مرصد رقابة ان القضية المرفوعة من طرفه ضد الرئيس المدير العام لشركة تونس للطرق السيارة بدر الدين الهبيل و رئيس شركة بن عربية للمقاولات ومن معها بخصوص شبهات الفساد الكبرى في صفقة بناء المقر الاجتماعي للشركة وما رافقها من تلاعب بالصفقة ونهب للمال العام وتحويل لوجهة أموال عمومية ورشوة قد تم حجزها للمفاوضة والتصريح بالحكم إثر الجلسة. ولكن ارتأت المحكمة حل المفاوضة وأذنت بإجراء إختبار، وقد تأخير القضية لجلسة 2 مارس القادم. وذكر المرصد بان الحكم الابتدائي الصادر في شهر ماي 2022 كان بالحكم بـ6 سنوات سجن نافذة ضد الشخصين المذكورين وبخطية مالية قدرها 3 مليون دينار. ولكن تم تمتيع الموقوفين بالسراح الشرطي بعد قضائهما لاشهر معدودة في الايقاف.

وقال مرصد رقابة انه "من منطلق الحرص على العدالة وعلى تحميل المسؤوليات والتصدي لأي تلاعب أو محاباة، سيتخذ الاجراءات القانونية اللازمة استنادا إلى تقرير صادر عن التفقدية العامة لوزارة التجهيز في اكتوبر 2022 أكد جميع الشبهات التي أثارها المرصد صلب الشكاية، وخلص إلى تخاؤل الادارة العامة وتقصيرها في تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير التفقد المنجز في جوان 2020، وخاصة منها استرجاع المبالغ التي تحصل عليه المقاول بدون وجه حق والمقدرة ب 1,2 مليون دينار والقيام بالاجراءات القانونية اللازمة لفسخ العقد وتحميل المسؤوليات. وهو ما يعزز شكوك المرصد في عدم حرص القائم بالحق الشخصي ممثلا في الادارة العامة الحالية لشركة تونس للطرق السيارة في متابعة الملف والدفاع عن حقوق الشركة والمال العام" وفق نص البيان.



تونس للطرق السيارة
TUNISIE AUTOROUTES

مرصد رقابة: جهة استشارية فرنسية هي التي أعدت هذا القانون.. ووضعه على طاولة بون



كشف "مرصد رقابة" في بيان له، أنّ جهة استشارية فرنسية، هي التي أعدت التتقيح بالقانون عدد 9 لسنة 1989، المؤرخ في أول فيفري 1989، والمتعلق بالمساهمات في المنشآت والمؤسسات العمومية.

وأوضح "المرصد"، أنّ هذه الجهات، هي التي وضعت التتقيح، على طاولة رئيسة الحكومة نجلاء بون.

وصادقت الحكومة التونسية، أمس، على تتقيح القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989، والمتعلق بالمساهمات في المنشآت والمؤسسات العمومية.

ويتضمن القانون، آليات وأحكام تصرف الدولة في مساهماتها في رأسمال المؤسسات العمومية والمنشآت، سواء كانت ذات أغلبية أو بنسبة محدودة. وبمقتضى هذه المساهمات يتم تعيين المسؤولين الأول بهذه المؤسسات وتحدد كيفية تصرف الدولة في ملكيتها للمنشآت سواء بالمحافظة أو التفويت.

<http://tinyurl.com/mre9ssmy>

مرصد رقابة يعلن رفع شكاية ضد نقابي بارز بتهمة "تدليس وثائق للاستيلاء على أموال من CNSS"



تسعة ٩ الشكوى 28 فيفري 2023 - 21:47 - وطنية

أعلن مرصد رقابة، اليوم الثلاثاء 28 فيفري 2023، عن "رفع شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس بخصوص حالة تدليس ومسك مدليس ضد عضو بالمكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل في علاقة يتمتع لمدة سنوات بجزاية المنهين على قيد الحياة بعد وفاة قريبته".

وبتهم مرصد رقابة، النقابي المذكور بـ "التستر تستر على زواج جديد وتقديمه تصريحات زائفة واستعماله عن قصد وسوء نية لمضمون حالة مدنية غير مطابق لحالته المدنية الحقيقية مرات عديدة خلال الفترة من 2019 إلى أواخر 2022".

وقال المرصد، في بقد، إنه كان قد وجه طلب نفاذ إلى المظومة إلى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مطالبا بنسخة من تقرير التفهيد الملحق بخصوص هذه الحالة وبالجراءات التي قام الصندوق باتخاذها لاسترجاع الأموال التي استخلصها ذلك الشخص، والتبعات التي تم اتخاذها في حقه تبعا للظار القانوني الملزم بحماية المتقنين على قيد الحياة.

وأضاف أنه "حصل على وثائق تؤكد تستر المعني بالأمر على التغيير الحاصل على حالته المدنية طيلة ثلاث سنوات، وتقديمه منذ أسابيع قليلة (مباشرة بعد أن أثار المرصد الموضوع لدى الصندوق والرأي العام) لمضمون محين، وطلبه الرسمي جدولة الديون المتدولة بذمته والمتكح بها منذ تاريخ زواجه الثاني، وتوقيعه بالاضطرار التزاما في 6 جانفي الماضي لفدس الدين في أقساط شهرية".

وأشار مرصد رقابة، إلى أنه "طالب في عريضته النيابة العمومية بالبحث والتحقيق في إمكانية وجود شركاء متواطئين في ارتكاب تلك الأفعال".
معتبراً أن "تعاطي رئيس المكتب الجهوي المعني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع التجاوزات المذكورة يدعو لتربية والشك في وجود تواطؤ متعمد باعتبار اكتماله بتوجيه مراسلة إلى المشتكى به ودعوته لتسوية الوضعية وأرجاع المبالغ المالية التي تحصل عليها بدون وجه حق، فقط بعد أن كشف مرصد رقابة الموضوع، دون إعلام السلطات القضائية بالتجاوزات المحففة المذكورة"، وفق نص البيان.

Raqabah مرصد رقابة
Raqabah

<http://tinyurl.com/278c8e7h>

كشفها مرصد رقابة: شبهات فساد للوزير حاتم العشي تضعه أمام القضاء



أعلن **مرصد رقابة**، عن حضوره جلسة استماع أمام فرقة مختصة بخصوص الشكاية التي رفعها ضد وزير أملاك الدولة الأسبق حاتم العشي، بشبهة تضارب المصالح، التي يقول إنها مؤكدة، بالإضافة إلى "شبهات الفساد المتعلقة بملف مشروع "مدينة تونس الرياضية" لمجموعة "بوخاطر" الإماراتية، حسب قول المرصد.

وأكد **المرصد** في بيان صدر مساء أمس، إنه "يمتلك مؤيدات" تؤكد أنّ الوزير السابق والمحامي حاتم العشي ينوب شركة "المدن الرياضية العالمية تونس"، والتي تمثل فرع مجموعة بوخاطر في تونس، بصفته محاميا لدى التعقيب...

وأضاف البيان، بأنّ العشي تولّى أثناء مباشرته مهامه وزيرا لأملاك الدولة، "الاطّلاع على أدق تفاصيل الملف".

وكشف **مرصد رقابة**، بناء على ذلك، أنّ ملف المشروع شهد "تدخلات من جهات نافذة، مكن من عودة مشروع مدينة تونس الرياضية، عبر حصولها على تسهيلات خطيرة"، وفق تقديره.

وتشمل التسهيلات، حسبما ذكر المرصد، في السماح للشركة القائمة على المشروع، "بالحصول على قروض من البنوك التونسية، إلى جانب توسيع القسط المخصص للمضاربة العقارية والفيلات والشقق، على حساب الجانب المتعلق بالبنية التحتية الرياضية".

ولفت **المرصد** إلى تقدّمه بشكوى لدى التفتّدية العامة لوزارة العدل في جانفي الماضي، إثر اختفاء ملف الشكاية ضدّ العشي، والتي يرجع تاريخها إلى شهر أوت الماضي، قبل أن يظهر من جديد ويُحال إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي.



<http://tinyurl.com/3y3cecke>

مرصد رقابة يقاضي الوزير الأسبق حاتم العشي بشبهة فساد



كشف مرصد رقابة، الاثنين 27 فيفري، عن حضوره جلسة استماع أمام فرقة مختصة يوم الجمعة الماضي، بخصوص الشكاية التي رفعها ضدّ وزير أملاك الدولة الأسبق حاتم العشي، بشبهة تضارب المصالح المؤكدة وشبهات الفساد المتعلقة في ملف مشروع "مدينة تونس الرياضية" لمجموعة "بوخاطر" الإماراتية.

وأشار المرصد في بيان نشره على صفحته الرسمية بفيسبوك، أنّ جلسة الاستماع تواصلت صباح اليوم الاثنين.

وقال المرصد إنّهُ يمتلك مؤيّدات تؤكّد أنّ الوزير السابق والمحامي حاتم العشي ينوب شركة "المدن الرياضية العالمية تونس"، والتي تمثّل فرع مجموعة بوخاطر في تونس بصفته محاميا لدى التعقيب.

وأضاف بيان مرصد رقابة أنّ العشي تولّى أثناء مباشرته مهامه وزيرا لأملاك الدولة، "الاطّلاع على أدقّ تفاصيل الملف".

وحسب المعطيات التي كشفها بيان المرصد، فإنّ ملف المشروع شهد حدوث "تدخلات من جهات نافذة مكن من عودة مشروع مدينة تونس الرياضية، عبر حصولها على تسهيلات خطيرة".

وتشمل التسهيلات السماح للشركة القائمة على المشروع بالحصول على قروض من البنوك التونسية، إلى جانب توسيع القسط المخصّص للمضاربة العقارية والفيلات والشقق على حساب الجانب المتعلّق بالبنية التحتية الرياضية.

ولفت المرصد إلى تقدّمه بشكوى لدى التفتّدية العامة لوزارة العدل في جانفي الماضي، إثر اختفاء ملف الشكاية ضدّ العشي، والتي يرجع تاريخها إلى شهر أوت الماضي، قبل أن يظهر من جديد ويُحال إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي.

<http://tinyurl.com/22ztdnrt>



مارس

تأجيل النظر في قضية الفساد في صفقات نقل الفسفاط بالشاحنات ورفض مطالب الإفراج



نظرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي في تونس يوم الخميس 2 مارس في قضية شبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات، التي رفعها "مرصد رقابة" في جويلية 2020.

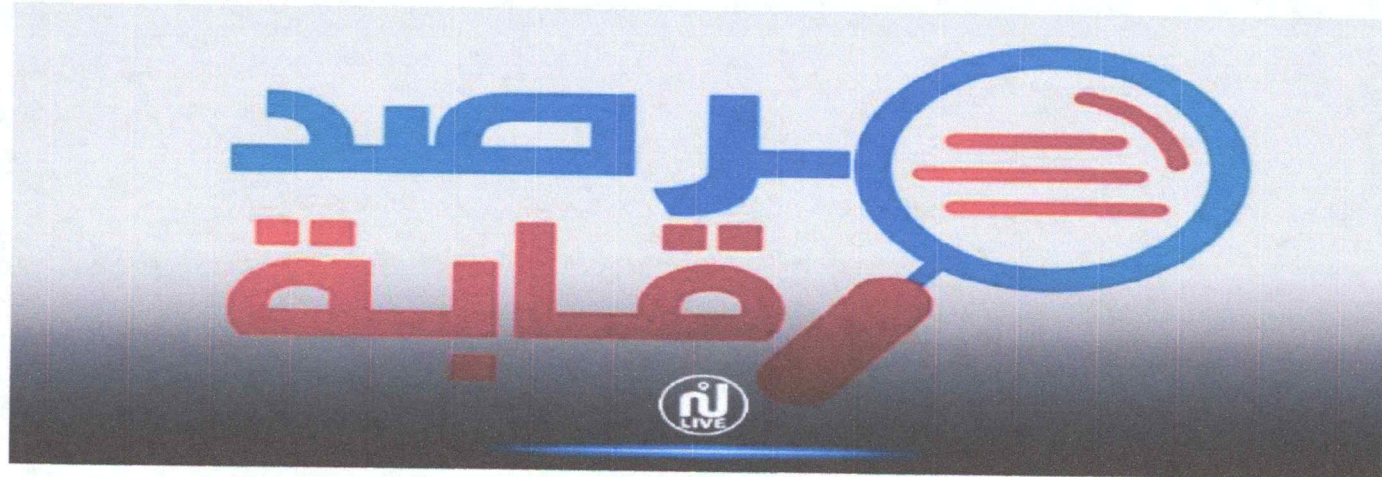
وقررت الدائرة تأخير الجلسة ليوم 27 أفريل القادم، رفض كل مطالب الإفراج التي قدمها الدفاع، علما وأن المكلف العام بنزاعات الدولة قدم تقريرا في الجلسة، يتضمن طلبات الدعوى المدنية التي فاقت 180 مليون دينار كتعويضات للدولة.

ويذكر المرصد أن هذه القضية هي الأولى من جملة 4 قضايا تحقيقية، تتعلق باستخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات من سنة 2013 إلى سنة 2019.

<http://tinyurl.com/y493ymsw>



مرصد رقابة : تأجيل النظر في قضية نقل الفسفاط ورفض مطالب الافراج



تسمية 12:19 - 3 مارس 2023 - وثائقية

نظرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي في تونس، يوم أمس الخميس، في قضية شبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات التي رفعها "مرصد رقابة" في جويلية 2020.

وأضاف المرصد في بلاغ له اليوم الجمعة 03 مارس 2023، أن "الدائرة هذّرت تأخير الجلسة ليوم 27 أفريل المقبل ورفضت كل مطالب الافراج التي قدمها الدفاع".
وأشار إلى "أن المكلف العام بتراعات الدولة قدم تقريرا في الجلسة يتضمن طلبات الدعوى المدنية التي فاقت 180 مليون دينار كتعويضات للدولة".
وذكر المرصد أن "هذه القضية هي الأولى من جملة 4 قضايا تحقيقية تتعلق باستخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات من سنة 2013 الى سنة 2019".

مرصد رقابة يرفع شكاية ضد قيادي نقابي بارز

قال مرصد رقابة انه قد قام مؤخرا برفع شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد عضو للمكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل

من أجل تدليس ومسك مدلس. ووفق مرصد رقابة فان القضية تتعلق بتمتع المعني بالأمر لمدة سنوات بجراية المتبقيين على قيد الحياة بعد وفاة قرينه، مع تستره على زواج جديد وتقديمه تصريحات زائفة واستعماله عن قصد وسوء نية لمضمون حالة مدنية غير مطابق لحالته المدنية الحقيقية مرات عديدة خلال الفترة من 2019 الى أواخر 2022.

ووفق بلاغ صادر عن مرصد رقابة فقد تم توجيه طلب نفاذ إلى المعلومة إلى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مطالبا بنسخة من تقرير التفقد المنجز بخصوص هذه الحالة وبالإجراءات التي قام الصندوق باتخاذها لاسترجاع الأموال التي استخلصها ذلك الشخص، والتتبعات التي تم اتخاذها في حقه تبعا للاطار القانوني المنظم لجراية المتبقيين على قيد الحياة. وحصل المرصد على وثائق تؤكد تستر المعني بالأمر على التغيير الحاصل على حالته المدنية طيلة ثلاث سنوات، وتقديمه منذ اسابيع قليلة (مباشرة بعد أن أثار المرصد الموضوع لدى الصندوق والرأي العام) لمضمون محين. وطلبه الرسمي جدول الديون المتدخلة بذمته والمنتفع بها منذ تاريخ زواجه الثاني، وتوقيعه بالاضطرار التزاما في 6 جانفي الماضي لخلاص الدين في أقساط شهرية.

<http://tinyurl.com/bdfsifuw>

مرصد رقابة : التذاكر المجانية لأعضاء مجلس ادارة شركة الخطوط التونسية وبعض أفراد عائلاتهم مثال واضح لسوء التصرف في المنشآت العمومية ونهب للمال العام



مارس 2023 لدعوته إلى إصدار القرارات الفورية اللازمة للرجوع في هذه الامتيازات غير القانونية والتي تعتبر فوائد تستخلص بغير حق. كما طلبنا منه بوصفه وزير الاشراف القطاعي على الشركة المذكورة ومحمول عليه قانونا مراقبة مدى احترامها للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل دعوة شركة الخطوط التونسية إلى طلب استرجاع قيمة هذه التذاكر من المستفيدين منها وتحمل المسؤوليات الادارية والجزائية المترتبة عن ذلك. هذا ويؤكد المرصد أن اسناد التذاكر المجانية أو بالأسعار المخفضة هو اجراء يمارس وبشكل عشوائي من طرف الادارة العامة للشركة ويشمل مئات الأشخاص بالمحاباة.

وأي محاولة للبحث والتقصي في هذا الموضوع كانت تجابه بالنكتم والاهمال. علما وأن المرصد بصدد إعداد شكاية جزائية ضد كل المتورطين في هذا التجاوز الواضح ممن سيكشف عنهم البحث، وسيتم إيداعها قريبا لدى الجهة القضائية المختصة.

<http://tinyurl.com/2sdhemx9>

تجدر الإشارة إلى أن النصوص القانونية النافذة ببلادنا تمنع حصول المعنيين على هذا الامتياز الذي يجعلهم في وضعية تضارب مصالح على معنى القانون عدد 46 لسنة 2018.

كما أن فقه قضاء دائرة الزجر المالي استقر على أنه “لا يمكن لمتصرفي المنشآت العمومية التعلل بقرارات مجلس الادارة لتبرير عمل يكون القيام به مخالفا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل”. فضلا عن أن هذا الامتياز فيه مخالفة صريحة للفصل 206 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أنه “لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقوا من الشركة أي مقابل غير الذي نص عليه الفصلان 204 (منحة الحضور) و205 (المنحة الاستثنائية الخاصة بالمشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) من هذه المجلة. ويعتبر باطلا كل تنصيب مخالف بالعقد التأسيسي”.

ولا يمكن لقرار صادر عن وزير أو عن مجلس إدارة أن يتعارض مع قانون عملا بمبدأ هرمية النصوص القانونية، علما وأن مخالفة هذا المنع تعرض إلى العقوبات التي ينص عليها الفصل 223 من مجلة الشركات التجارية حيث: “يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عام واحد ولا تتجاوز خمسة أعوام وبخطية من ألفين إلى عشرة آلاف دينار أو بإحدى العقوبات فقط ... أعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد مكاسب الشركة أو سمعتها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصلحتها لقضاء مآرب شخصية وأعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد ما لهم من السلطة أو الأصوات التي لهم حق التصرف فيها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصالح الشركة لبلوغ مآرب شخصية أو لإيثار شركة أخرى عليها تربطهم بها صلات منفعة على أي وجه من الوجوه”.

وحرصا على احترام القوانين والتراتيب وباعتبار مخالفة القرارات السابقة للموانع المذكورة فقد وجه مرصد رقابة مكتوبا إلى وزير النقل بتاريخ 3

ينص الفصل 198 من مجلة الشركات التجارية على أن “أعضاء مجلس الادارة يمارسون وظائفهم ويعتنون بالشركة عناية صاحب المؤسسة المتبصر والوكيل النزيه”.

فأي تبصر وأي نزاهة يمكن أن توجد لدى اعضاء مجلس إدارة منشأة عمومية لا يتورعون في طلب خدمات تذاكر سفر مجانية لفاندهم أو لذويهم من شركة طيران عمومية مفلسة.

حيث توصل مرصد رقابة بما يفيد أن كل أعضاء مجلس إدارة شركة الخطوط التونسية يتمتعون بتذكريتين مجانييتين في السنة لهم ولأقربائهم وعدد غير محدد من التذاكر بتخفيض بقيمة 50% من السعر المحدد للعموم مهما كانت الوجهة.

ويستند هذا الامتياز حسب إفادة الشركة المذكورة على قرار صادر عن وزير تكنولوجيا الاتصال والنقل مؤرخ في 22 سبتمبر 2003، وكذلك على مصادقة وزارة النقل في سنة 2006 على طلب أعضاء مجلس الادارة في التنازل عن التذكريتين المجانيتين لفائدة ابنائهم الذين لم يتجاوزوا 25 سنة. وفي هذا الصدد

مرصد رقابة: تمتع مسؤولين بالخطوط التونسية بتذاكر مجانية يعدّ نهبا للمال العام



أصدر **مرصد رقابة**، الاثنين 6 مارس/آذار 2023، بياناً قال فيه إنه توصل بما يفيد أن كل أعضاء مجلس إدارة **شركة الخطوط التونسية** يتمتعون بتذكريتين مجانيّتين في السنة لهم ولأقربائهم وعدد غير محدد من التذاكر بتخفيض بقيمة 50% من السعر المحدد للعموم مهما كانت الوجهة، وفقه.

مرصد رقابة: كل أعضاء مجلس إدارة شركة الخطوط التونسية يتمتعون بتذكريتين مجانيّتين في السنة لهم ولأقربائهم وعدد غير محدد من التذاكر بتخفيض بقيمة 50%
وشدّد المرصد على أنه بصدد إعداد شكاية جزائية ضد كل المتورطين في هذا التجاوز الواضح ممن سيكشف عنهم البحث، وسيتم إيداعها قريباً لدى الجهة القضائية المختصة"، باعتبار أنّ "إسناد التذاكر المجانية أو بالأسعار المخفضة هو إجراء يمارس وبشكل عشوائي من طرف الإدارة العامة للشركة ويشمل منات الأشخاص بالمحابة، وأنّ أي محاولة للبحث والتقصي في هذا الموضوع كانت تجابه بالتكتم والإهمال".
وأعتبر المرصد أنّ التذاكر المجانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة شركة **الخطوط التونسية** وبعض أفراد عائلاتهم، تعدّ "مثالاً واضحاً لسوء التصرف في المنشآت العمومية ونهب المال العام، إذ ينص الفصل 198 من مجلة الشركات التجارية على أن (أعضاء مجلس الإدارة يمارسون وظائفهم ويعتنون بالشركة عناية صاحب المؤسسة المتبصر والوكيل النزيه)، لكن أي تبصر وأي نزاهة يمكن أن توجد لدى أعضاء مجلس إدارة منشأة عمومية لا يتورعون في طلب خدمات تذاكر سفر مجانية لفائدتهم أو لذويهم من شركة طيران عمومية مفلسة؟" وفق البيان.

مرصد رقابة: إسناد التذاكر المجانية أو بالأسعار المخفضة هو إجراء يمارس بشكل عشوائي من طرف شركة الخطوط التونسية ويشمل منات الأشخاص بالمحابة
وقد وجه مرصد رقابة مكتوباً إلى وزير النقل بتاريخ 3 مارس/آذار 2023 دعاه إلى إصدار القرارات الفورية اللازمة للرجوع عن هذه "الامتيازات غير القانونية والتي تعتبر فوائد تستخلص بغير حق"، كما طالبه بدعوة شركة الخطوط التونسية إلى استرجاع قيمة هذه التذاكر من المستفيدين منها وتحمل المسؤوليات الإدارية والجزائية المترتبة عن ذلك.
وأشارت المنظمة الرقابية إلى أنّ النصوص القانونية النافذة بتونس "تمنع حصول المعنيين على هذا الامتياز الذي يجعلهم في وضعية تضارب مصالح على معنى القانون عدد 46 لسنة 2018، كما أنّ فقه قضاء دائرة الزجر المالي استقر على أنه

(لا يمكن لمتصرفي المنشآت العمومية التعلّل بقرارات مجلس الإدارة لتبرير عمل يكون القيام به مخالفاً للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل)."
مرصد رقابة: طالبنا وزير النقل بدعوة شركة الخطوط التونسية إلى استرجاع قيمة هذه التذاكر من المستفيدين منها وتحمل المسؤوليات الإدارية والجزائية المترتبة عن ذلك
وأوضح المرصد أنّ هذا الامتياز فيه أيضاً "مخالفة صريحة للفصل 206 من مجلة الشركات التجارية الذي ينص على أنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقوا من الشركة أي مقابل غير الذي نص عليه الفصلان 204 (منحة الحضور) و205 (المنحة الاستثنائية الخاصة بالمشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) من هذه المجلة، ويعتبر باطلاً كل تنصيب مخالف بالعقد التأسيسي".
كما تحدث المرصد، عن عقوبات أخرى نص عليها الفصل 223 من مجلة الشركات التجارية حيث: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عام واحد ولا تتجاوز خمسة أعوام وبخطية من ألفين إلى عشرة آلاف دينار أو بإحدى العقوبتين فقط، أعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد مكاسب الشركة أو سمعتها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصلحتها لقضاء مآرب شخصية وأعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد ما لهم من السلطة أو الأصوات التي لهم حق التصرف فيها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصالح الشركة لبلوغ مآرب شخصية أو لإيثار شركة أخرى عليها تربطهم بها صلات منفعة على أي وجه من الوجوه".

<http://tinyurl.com/35xxscpx>



الاستماع إلى مرصد رقابة في قضية شبهات فساد بالمجمع الكيميائي

IFM



تم أمس الثلاثاء الاستماع إلى "مرصد رقابة" من طرف باحث البداية فيما يتعلّق بشكاية جزائية رفعها المرصد بتاريخ 14 سبتمبر 2022 بخصوص التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بإسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنفط بدون موجب، بالإضافة إلى التكفل بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنفط وأعضاء المكتب الوطني للتنفيذي وخلاص نفقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل.

وقال المرصد في بلاغ له اليوم الاربعاء 15 مارس 2023 أنه اعتمد في شكايته على مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف موثقة غير مبررة لتمويل أنشطة وسفرات وهدايا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2020. تضاف إليها كلفة التفريغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر ب 800 ألف دينار. وأشار المرصد أن المجمع الكيميائي التونسي يعاني من وضعية مالية صعبة جداً، حيث سجل مجموع خسائر متراكمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2020 في حدود 1300 مليون دينار منها 613 مليون دينار خسائر صافية لسنة 2020.

<http://tinyurl.com/45cukfhf>

مرصد رقابة يطالب بنشر نتائج تقرير هيئة السلامة الصحية بعد تداول أخبار عن إستيراد خضر مصرية ملوثة



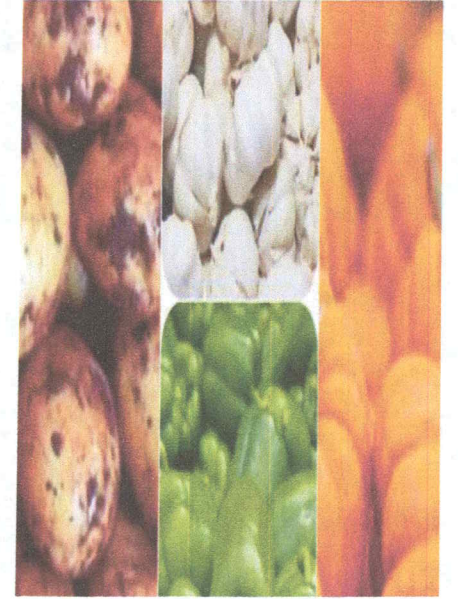
أفاد مرصد رقابة في بيان له اليوم الثلاثاء بأن تم خلال الاسبوع الفارط الانطلاق في توريد منتجات فلاحية عبر معبر راس جدير الحدودي (بطاطا، طماطم، فلفل اخضر، ثوم، قرع)، وذلك لتغطية الحاجيات الوطنية اليومية من هذه المنتجات خلال شهر رمضان.

وتبعا للمعلومات المتداولة بخصوص تلوث الخضر الطازجة الموردة الى بلادنا من القطر المصري، توجه مرصد رقابة بمطلب نفاذ الى المعلومة الى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بإعتباره الهيكل المعني بتأمين مراقبة المنتجات الغذائية بكامل السلسلة الغذائية بما في ذلك المراقبة الرسمية عند التوريد والتصدير، خاصة وأن عملية الالحاق الوجوبي للأعوان المكلفين بمراقبة المنتجات الغذائية التابعة لوزارات التجارة والفلاحة والصحة قد تمت منذ أشهر.

هذا و أكدت وزارة الفلاحة صلب اجابتها عدم ملاحظة أعراض آفات حجرية على المنتجات الفلاحية الموردة وبالتالي تم اصدار بطاقات عبور بشأنها.

في حين أفادت وزارة التجارة بأن عمليات المراقبة ليست من اختصاصها.

اما وزارة الصحة فقد أكدت تثبت فرق المراقبة الصحية التابعة من صلوحية مادة البصل، وأثبتت نتائجها عدم تلوث العينات المقتطعة بالجراثيم الضارة وبالمواد المشعة والمعادن وبقايا المبيدات. كما أكدت أنه تم اقتطاع من بقية الخضر الموردة على مستوى سوق الجملة للتثبت من صلوحيتها دون افادتنا بنتائج العملية المذكورة.



مرصد رقابة، الذي دافع كثيرا على صلاحيات الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وساهم بضغطه في تفعيلها ورفع العديد من التعطيلات المنهجية لانطلاقها، حمل اليوم هذه الهيئة المسؤولية كاملة على مراقبة جودة المنتجات الفلاحية الموردة للبلاد وكل المنتجات المسوقة. وأضاف أن هذه الهيئة لا يجب أن تقبل بدور صوري مفرغ من أي محتوى. ولا يجب أن تكتفي بنشر أخبار عن تجاوزات بسيطة في بعض الجهات وإنما عليها أن تلعب دورها كاملا وتمارس صلاحياتها. وكما دافعنا عنها طويلا سنكون أو من يحملها مسؤوليات أي تقصير في انجاز مهامها وفق نص البلاغ.

<http://tinyurl.com/4es7da9w>

بطاطا وطماطم مستوردة 'ملوثة' في أسواقنا ما الحكاية؟



هذا وأعلن مرصد رقابة في بيان صادر عنه اليوم الثلاثاء أنه يحتمل المسؤولية للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على مراقبة جودة المنتجات الفلاحية الموردة للبلاد وكل المنتجات المسوقة. مشيراً إلى أن "هذه الهيئة لا يجب أن تقبل بدور صوري مفرغ من أي محتوى. ولا يجب أن تكتفي بنشر أخبار عن تجاوزات بسيطة في بعض الجهات وإنما عليها أن تلعب دورها كاملاً وتمارس صلاحياتها. وكما دافعنا عنها طويلاً سنكون أو من يحملها مسؤوليات أي تقصير في إنجاز مهامها".

عمليات سابقة

وللتذكير فإن مرصد رقابة قد تقصى بخصوص الخضر الطازجة الموردة من القطر المصري خلال سنتي 2020 و 2021.

وتوصلنا باجابات من الوزارات المتداخلة (الصحة والفلاحة والتجارة). حيث أكدت وزارة الفلاحة صلب اجابتها أنه لم تتم ملاحظة أعراض آفات حبرية على المنتجات الفلاحية الموردة وبالتالي تم اصدار بطاقات عبور بشأنها.

في حين أكدت وزارة التجارة أن عمليات المراقبة ليست من اختصاصها. اما وزارة الصحة فقد أكدت أن فرق المراقبة الصحية التابعة لها قامت بالتثبت من صلوحية مادة البصل، وأثبتت نتائجها عدم تلوث العينات المقتطعة بالجراثيم الضارة وبالمواد المشعة والمعادن وبقايا المبيدات.

<http://tinyurl.com/mry3rxdd>



انطلقت مصالح وزارة التجارة منذ الأسبوع الماضي في توريد منتجات فلاحية عبر معبر راس جدير الحدودي (بطاطا، طماطم، فلفل اخضر، ثوم، قرع)، وذلك لتغطية الحاجيات الوطنية اليومية من هذه المنتجات خلال شهر رمضان.

خضر ملوثة؟

وتبعا للمعلومات المتداولة بخصوص تلوث الخضر الطازجة الموردة الى بلادنا من مصر، توجه مرصد 'رقابة' بمطلب نفاذ إلى المعلومة إلى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية باعتباره الهيكل المعني بتأمين مراقبة المنتجات الغذائية بكامل السلسلة الغذائية بما في ذلك المراقبة الرسمية عند التوريد والتصدير، خاصة وأن عملية الالحاق الوجوبي للأعوان المكلفين بمراقبة المنتجات الغذائية التابعة لوزارات التجارة والفلاحة والصحة قد تمت منذ أشهر.

مسؤولية من؟

مرصد رقابة يحذر من تسويق خضروات مورّدة دون إجراء التحاليل اللازمة



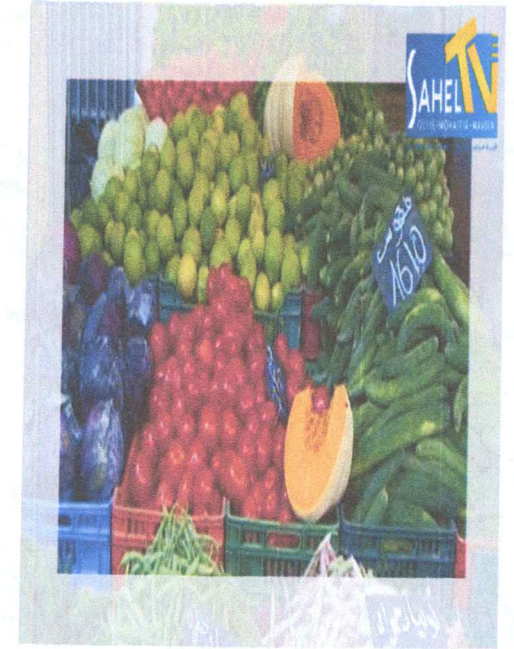
عبر مرصد رقابة عن استغرابه من “التصريحات التي تدعي قيام وزارة الفلاحة بالإجراءات الصحية اللازمة لمراقبة الخضر الموردة على مستوى الحدود البرية عبر ليبيا، وتؤكد أنها صالحة للاستهلاك وخالية من كل الشوائب بعد إجراء التحاليل اللازمة”.

وأضاف في بيان له أن ” مراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية الموردة ليست من مشمولات وزارة الفلاحة منذ تفعيل “الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والتي تعتبر الجهة الوحيدة المخولة لها تأكيد مدى سلامة الخضروات الموردة من مصر ومدى صلاحيتها للاستهلاك”، مشيراً إلى أن “صمتها يدفع للشك بعدم إجراء التحاليل اللازمة لمراقبة المنتجات الموردة”.

وحمل المرصد المسؤولية لرئيس الهيئة المذكورة ولكل الهياكل المتداخلة في صورة الاقدام على تسويق خضروات موردة دون إجراء التحاليل اللازمة.

وذكر أنه تم في السابق حجز دفعات من الخضروات المستوردة من نفس البلد بعد ثبوت عدم صلاحيتها للاستهلاك.

<http://tinyurl.com/ycxxxkxu>





بلاغ

موزاييك fm

الاستماع إلى 'مرصد رقابة' في قضية شبهات فساد بالمجمع الكيميائي

أنشطة وسفريات وهدايا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 إلى 2020، تضاف إليها كلفة التفرغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر بـ 800 ألف دينار"، وفق نصّ البلاغ.

وأشار المرصد إلى أنّ "كلّ ذلك والمجمع الكيميائي التونسي يعاني من وضعية مالية صعبة جداً، حيث سجّل مجوع خسائر متراكمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 في حدود 1300 مليون دينار منها 613 مليون دينار خسائر صافية لسنة 2020"، وفقاً للبلاغ.

<http://tinyurl.com/4ky9fwd3>

أفاد "مرصد رقابة"، في بلاغ لها، الأربعاء 15 مارس 2023، بأنّه تمّ الاستماع إليه يوم أمس من طرف باحث البداية، فيما يتعلّق بشكائية جزائية رفعها المرصد بتاريخ 14 سبتمبر 2022، بخصوص التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بـ "إسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنفط بدون موجب"، بالإضافة إلى "التكفل بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنفط وأعضاء المكتب الوطني للتنفيذي وخلاص نفقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل".

وفسر "مرصد رقابة" أنّه اعتمد في شكايته على "مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف موثقة غير مبررة لتمويل





بخصوص الادعاء بقيام وزارة الفلاحة بمراقبة الخضروات المستوردة
من مصر

يعبر مرصد رقابة عن استغرابه من التصريحات التي تدعي أن وزارة الفلاحة قامت بالإجراءات الصحية اللازمة لمراقبة الخضر الموردة على مستوى الحدود البرية عبر ليبيا، وتأكدت من كونها صالحة للاستهلاك وخالية من كل الشوائب بعد إجراء التحاليل اللازمة.

حيث أن مراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية الموردة ليست من مشمولات وزارة الفلاحة منذ تفعيل "الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية".

ويعتبر المرصد أن الجهة الوحيدة المخولة بتأكيد مدى سلامة الخضروات الموردة من دولة مصر ومدى صلاحيتها للاستهلاك هي الهيئة المذكورة. وأن صمتها يدفع للشك بعدم إجراء التحاليل اللازمة لمراقبة المنتج الموردة.

ويحمل المرصد المسؤولية لرئيس لهيئة المذكورة ولكل الهياكل المتداخلة في صورة الإقدام على تسويق خضروات موردة دون إجراء التحاليل اللازمة. ويذكر أنه تم في السابق حجز دفعات من الخضراوات المستوردة من نفس البلد الشقيق بعد ثبوت عدم صلاحيتها للاستهلاك مثلما يظهر ذلك جليا في الوثيقة المرفقة من عام 2018.

<http://tinyurl.com/35jx35y9>

الاستماع لمرصد رقابة في شكاية متعلقة بنقابي متورط في جريمة تدليس وثائق والاستيلاء على أموال من صندوق الضمان الاجتماعي



📺 بث مباشر 📅 الأربعاء 5 أبريل 2023 - 19:52 📍 وطنية

أعلن مرصد رقابة اليوم الأربعاء الاستماع إليه من طرف باحث البداية في الشكاية المتعلقة بعضو مكتب تنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل متورط في جريمة تدليس وثائق حالة مدنية والتحليل من أجل مواصلة التمتنع لمدة سنوات بجراية المتيقين على قيد الحياة بعد وفاة قريبه. مع تستره على زواج جديد وتقديمه تصريحات زائفة واستعماله عن قصد وسوء نية لمضمون حالة مدنية غير مطابق لحالته المدنية الحقيقية مرات عديدة.

وثان المرصد قد رفع شكاية ضد النقابي المذكور بعد عملية تفحصي عادت إلى الحصول على اثباتات مؤكدة على الجريمة المرتكبة، وعلى شبهات توافقت الإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التستر على الموضوع في مرحلة أولى. ثم الاكتفاء في مرحلة ثانية. بعد أن كشف مرصد رقابة الملف، بمطالبة المعني بالأمر بتسوية الوضعية وأرجاع المبالغ المالية التي تحصل عليها بدون وجه حق دون إغلام السط القضاءي متلما ينص على ذلك الدطار القانوني والترلعملية المذكورة. وأضاف المرصد أن المعني بالأمر، قدم أخيرا بعد مراسلته للصندوق بخصوص الوضعية، للصندوق مضمونا محينا. وطلب جدولة الديون المتخلدة بذمته والممتنع بها منذ تاريخ زواجه الثاني، ووقع التزاما في 6 جانفي الماضي لخلاص الدين في أقساط شهرية.

<http://tinyurl.com/bdffbnpix>

مرصد رقابة.. "نقابي بارز تستر على زواجه الجديد وتمتّع لسنوات بجرّاية بعد وفاة القرين"

تاريخ النشر : 15:18 - 2023/04/06



قال الممثل القانوني لمرصد رقابة حسان الغري، إنه تم الاستماع للمرصد بخصوص شكاية تتعلق بنقابي بارز وهو عضو مكتب تنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بتهمة تدليس وثائق حالة مدنية، من أجل مواصلة التمتع لمدة سنوات بجرّاية المتبقين على قيد الحياة بعد وفاة قرينه، مع تستره على زواج جديد وتقديمه تصريحات زائفة واستعماله عن قصد وسوء نية لمضمون حالة مدنية غير مطابق لحالته المدنية الحقيقية مرات عديدة.

وفي تصريح له اليوم الخميس 06 أفريل 2023 لاذاعة "شمس اف ام"، أفاد الغري أن المرصد توصل إلى هذه المعطيات بعد تقدمه بمطلب للنفاذ إلى المعلومة، حيث تبين أن النقابي استعمل وثائق حالة مدنية مدلسة للتمتع بالجرّاية.

وبين أن الصندوق أعلم المرصد بأنه تم الاتصال بالمعني بالأمر ومطالبتة بإرجاع الأموال، وتم على إثر ذلك جدولة الديون.

وفي هذا السياق اعتبر المتحدث أن الصندوق ارتكب أخطاء من أهمها أنه لا يمكن له جدولة غرامات، مشددا على أن الأموال التي تحصل عليها النقابي هي غرامات وليست ديون وبالتالي الصندوق عليه تقديم شكاية بتهمة التحيل ضد هذا النقابي.

مرصد رقابة / 10 مؤسسات عمومية في وضعية غير قانونية منذ غرة جانفي 2023 !!!

اعلن مرصد رقابة انه رصد خلال سنتي 2022 و2023 صدور 16 قرارا بتعيين أعضاء مجالس إدارة ممثلي المساهمين العموميين بعشر (10) منشآت عمومية مشمولة بأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين رغم أن الأمر الرئاسي المذكور ينص على ضرورة إعتدال مبدأ التنافس في تلك المنشآت المعنية بتغيير تركيبة مجالس إدارتها وفق ذلك المبدأ في أجل أقصاه موفى سنة 2022 .

وابرز المرصد أن الأمر الرئاسي المذكور يقتضي إعادة النظر في تركيبة مجالس إدارة المنشآت العمومية بإدراج عضو مستقل، وكذلك إنهاء مهام ممثلي المساهمين العموميين المعينين بتلك المجالس وتعويضهم بمتصرفين جدد تم إختيارهم عن طريق التنافس ووفقا لمعايير الكفاءة والتخصص والخبرة، مع احترام مبادئ المساواة والنزاهة وتجنب وضعيات تضارب المصالح.

وأشار الى انه تم وضع رزنامة تمتد على 3 سنوات بمقتضى قرار صادر عن رئيسة الحكومة منشور بالرائد الرسمي، ينص على وجوب تطبيق أحكام الأمر سالف الذكر قبل موفى سنة 2022 بالنسبة لعدد 10 منشآت عمومية (الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"، الشركة التونسية لصناعات التكرير، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، ديوان الحبوب، شركة الخطوط الجوية التونسية، الشركة التونسية للملاحة، الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، شركة النقل بتونس، الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) والى ان ذلك لم يتم إلى حد هذا التاريخ.

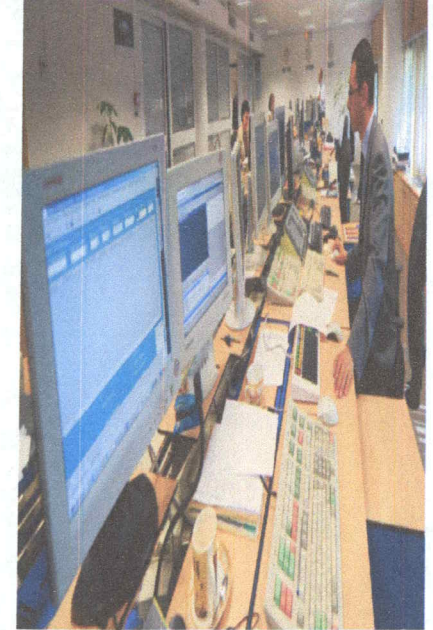
وأضاف المرصد انه لم يتم أيضا، رغم مرور حوالي 4 أشهر من سنة 2023، الاعلان عن المناظرات الخاصة بهذه المنشآت. وبالتالي أصبحت تركيبة وعضوية مجالس إدارة تلك المنشآت، منذ غرة جانفي 2023، مخالفة للتراتب القانوني النافذ. ويمكن بالتالي لكل من له الصفة الطعن في جميع قراراتها أمام الجهة القضائية المختصة.

وقال المرصد " ترسخ هذه المعطيات الانطباع لدينا بأن هذا الأمر الترتيبي، الذي خرقة الحكومة ذاتها التي اقترحت، إنما جاء بالأساس لتطبيق تعهدات سابقة للحكومة التونسية مع جهات مانحة خارجية، ولم ينبع من إرادة حقيقية للإصلاح.

وفي الأثناء تزيد وضعية أغلب المؤسسات المنشآت العمومية تدهورا وانهيارا، رغم الشعارات الرنانة".

وذكرت بما قاله رئيس الجمهورية في هذا الصدد: " النصوص توضع لا لأن تنشر في الرائد الرسمي دون أن تجد طريقها إلى التطبيق كما حصل في السنوات الماضية التي وضعت فيها نصوص يعرف من وضعها أنها لن تجد طريقها إلى التنفيذ وصار التونسيون والتونسيات يطالبون في الخطب هو والاحتجاجات بتفعيل هذا القانون أو هذا الأمر الذي مرت على وضعه سنوات دون أي أثر في حيز الواقع".

وأعلن انه توجه اليوم بمطلب نفاذ الى المعلومة الى رئاسة الحكومة وكافة الوزارات المعنية للحصول على نسخ من القرارات المتعلقة بإحداث اللجنة المختصة باختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المنصوص عليها بالفصل 11 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022.



10 مؤسسات عمومية في وضعية غير قانونية منذ غرة جانفي 2023

27 فبراير 2023 في الأناضول



0 83
www.ashrafnews.com

شماره ۸۳
تلفون ۰۲۱۱۱۱۱۱۱۱۱

www.ashrafnews.com

تونس - افریگان ماجر

كشف "مرصد رقابة" في تقريره له اليوم الخميس 27 افريل 2023، عن وجود 10 مؤسسات جموعية في وضعية غير قانونية منذ مطلع العام الجاري. مما فاقم وضعيتها الصحية وزاد من خطر انهيارها.

وجاء في ذات التقرير أنه زعم مرور حوالي 4 أشهر من سنة 2023، فإن تركيبة وعضوية مجالس إدارة الـ 10 مشاتل صومالية، مخالفة للتأريخ القانونية الكافدة، ويمكن بالذات لكل من له الصفة الطعن في جميع قراراتها أمام الجهة القضائية المختصة.

وقد رصد "رقابة خلال ممثلي 2022 و2023" 16 قراراً بتعيين أعضاء مجالس إدارة ممثلي المساهمين المموميين بشر (10) منظمات عمومية مشمولة بأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بصيف ماري احتياطي وتعيين أداء وإعلاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين، رغم أن الأمر الرئاسي المذكور ينص على ضرورة إعتماد مبدأ التنافس في تلك المنظمات المعنية بتعيين تركيبة مجلس إدارتها وفي أجل أصح مدة سنة 2022.

ووفقاً لمعايير الكفاءة والتخصص والغيرة، مع احترام مبادئ المساواة والعدالة وتجنب وضعيات تضارب المصالح.

وتم وضع رزمة تمتد على 3 سنوات يقتضي قرار صادر عن رئيسة الحكومة مشهور بالرائد الرسمي، ينص على وجوب تطبيق أحكام الأمر سالف الذكر قبل موفى سنة 2022 بالصيغة لعدد 10 منشآت صومعية (الشركة التونسية لصناعة الحديد "الغولان"، الشركة التونسية لصناعات التكرير، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، ديوان الحبوب، شركة الخطوط الجوية التونسية، الشركة التونسية للملاحة، الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، شركة النقل بتونس، الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز).

ولكن ذلك لم يتم إلى حد هذا التاريخ، كما لم يتم أيضاً، رغم مرور حوالي 4 أشهر من سنة 2023، الإعلان عن المناظرات الخاصة بهذه المنشآت. وبالتالي أصبحت تركيبة وعضوية مجالس إدارة تلك المنشآت، منذ عهده جاني في 2023، مخالفة للتدقيق القانوني النافذ. ويمكن بالتالي لكل من له الصفة الطعن في جميع قراراتها أمام الجهة القضائية المختصة.

واعتبر "المزصد" تجرب الحكومة من تفعيل الأمر المذكور رغم صدور جميع نصوصه التطبيقية إشارة بعدم وجود ثمة حقيقية وجدية لإصلاح حوكمة المنشآت العمومية، ومواصلة لسياسة التعيين المباشر وفقا لمعايير الولاء والمحاباة، والتي يعتبرها أحد أهم أسباب خراب المؤسسات والمنشآت العمومية.

19 ماني من سنة 2020، محددًا أجل موفى سنة 2020 كأخر أجل لتغيير تركيبة كافة مجالس إدارة ومجالس مراقبة جميع المؤسسات والمنشآت العمومية وفقا للتبديلي المنصوص عليها بالأمر سالف الذكر.

ولكن لم يتم احترام تلك الأجل، وتم (تحت ضغط مرصد رقابة) التمديد في الأجل لمدة سنة كاملة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1052 لسنة 2020، وفقاً لذات التقرير.

ليقع مجددا العاؤءة وتعيوضه بالأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022، الذي لم يفعل إلى حد هذا التاريخ، وهو ما يستدعي ضرورة تنقيحه للسنة الثالثة على التوالي.

وترسخ هذه المعطيات الانطباع لدينا بأن هذا الأمر الترتيبي، الذي خرفته الحكومة ذاتها التي اقترحتة، إنما جاء بالأساس لتطبيق تعهدات سابقة للحكومة التونسية مع جهات مانحة عارضية، ولم ينبع من إرادة حقيقية للإصلاح.

وذكر مرصد "ترغاب" في هذا الصدد بصريح سابق لرئيس الجمهورية قال فيه ان: "الموضوع توضع الآن لأن تنشر في الرائد الرسمي دون أن تجد طريقها إلى التطبيق كما حصل في السنوات الماضية التي وضعت فيها نصوص يعرف من وضعها أنها لن تجد طريقها إلى التنفيذ وصار التونسيون والتونسيت بطاليون في الخطاب هو الاحتجاجات بتفعل هذا القانون أو هذا الأمر الذي مرت على وضعه سنوات دون أي أثر في حيز الواقع".

وقد توجه مرصد رقابة اليوم بمطلب نفاذ الى المعلومة الى رئاسة الحكومة وكافة الوزارات المعنية للحصول على نسخ من القرارات المتعلقة بإحداث اللجنة المختصة باختيار وتقييم أداء وإعطاء المتصرفين ممثلي الماسمين العموميين والمتصرفين المستقلين المنصوص عليها بالفصل 11 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس

2022

مرصد رقابة : 10 مؤسسات عمومية في وضعية غير قانونية منذ غرة جانفي 2023

وفي الأثناء تزيد وضعية أغلب المؤسسات المنشآت العمومية تدهورا وانهيارا، رغم الشعارات الرنانة:

وذكرت بما قاله رئيس الجمهورية في هذا الصدد: "النصوص توضع لا لأن تنشر في الرائد الرسمي دون أن تجد طريقها إلى التطبيق كما حصل في السنوات الماضية التي وضعت فيها نصوص يعرف من وضعها أنها لن تجد طريقها إلى التنفيذ وصار التونسيون والتونسيات يطالبون في الخطب هو والاحتجاجات بتفعيل هذا القانون أو هذا الأمر الذي مرت على وضعه سنوات دون أي أثر في حيز الواقع".

وأعلن أنه توجه اليوم بمطلب نفاذ إلى المعلومة إلى رئاسة الحكومة وكافة الوزارات المعنية للحصول على نسخ من القرارات المتعلقة بإحداث اللجنة المختصة باختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المنصوص عليها بالفصل 11 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022.

أعلن مرصد رقابة أنه رصد خلال سنتي 2022 و2023 صدور 16 قراراً بتعيين أعضاء مجالس إدارة ممثلي المساهمين العموميين بعشر (10) منشآت عمومية مشمولة بأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلقة بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين رغم أن الأمر الرئاسي المذكور ينص على ضرورة اعتماد مبدأ التناظر في تلك المنشآت المعنية بتغيير تركيبة مجالس إدارتها وفق ذلك المبدأ في أجل أقصاه موفى سنة 2022 .

وأبرز المرصد أن الأمر الرئاسي المذكور يقتضي إعادة النظر في تركيبة مجالس إدارة المنشآت العمومية بإدراج عضو مستقل، وكذلك إنهاء مهام ممثلي المساهمين العموميين المعيّنين بتلك المجالس وتعويضهم بمتصرفين جدد تم اختيارهم عن طريق التناظر ووفقا لمعايير الكفاءة والتخصص والخبرة، مع احترام مبادئ المساواة والنزاهة وتجنب وضعيات تضارب المصالح.

وأشار إلى أنه تم وضع وزنامة تمتد على 3 سنوات بمقتضى قرار صادر عن رئيسة الحكومة منشور بالرائد الرسمي، بنص على وجوب تطبيق أحكام الأمر سالف الذكر قبل موفى سنة 2022 بالنسبة لعدد 10 منشآت عمومية (الشركة التونسية لصناعة الحديد، "الفولاذ"، الشركة التونسية لصناعات التكرير، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، ديوان الحبوب، شركة الخطوط الجوية التونسية، الشركة التونسية للملاحة، الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، شركة النقل بتونس، الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) وإلى أن ذلك لم يتم إلى حد هذا التاريخ.

وأضاف المرصد أنه لم يتم أيضاً، رغم مرور حوالي 4 أشهر من سنة 2023، الاعلان عن المناظرات الخاصة بهذه المنشآت. وبالتالي أصبحت تركيبة وعضوية مجالس إدارة تلك المنشآت، منذ غرة جانفي 2023، مخالفة للتراتب القانونية النافذة. ويمكن بالتالي لكل من له الصفة الطعن في جميع قراراتها أمام الجهة القضائية المختصة.

واعتبر مرصد رقابة تهرب الحكومة من تفعيل الأمر المذكور رغم صدور جميع نصوصه التطبيقية إشارة بعدم وجود نية حقيقية وجدية لإصلاح حوكمة المنشآت العمومية، ومواصلة لسياسة التعيين المباشر وفقاً لمعايير الولاء والمحابة، والتي نعتبرها أحد أهم أسباب خراب المؤسسات والمنشآت العمومية.

وذكر بأن الأمر المتعلق بضبط مبادئ إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين المستقلين تم إصداره منذ حكومة الفخاخ في 19 ماي من سنة 2020، مجددا أجل موفى سنة 2020 كأخر أجل لتغيير تركيبة كافة مجالس إدارة ومجالس مراقبة جميع المؤسسات والمنشآت العمومية وفقا للمبادئ المنصوص عليها بالأمر سالف الذكر ولكن لم يتم احترام تلك الأجال وتم (تحت ضغط مرصد رقابة) التمديد في الأجال لمدة سنة كاملة بمقتضى الامر الحكومي عدد 1052 لسنة 2020 ليقع مجددا الغاؤه وتعويضه بالأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022، الذي لم يفعل إلى حد هذا التاريخ. وهو ما يستدعي ضرورة تنقيحه للسنة الثالثة على التوالي.

وقال المرصد " ترسخ هذه المعطيات الانطباع لدينا بأن هذا الأمر الترتيبي، الذي خرقتة الحكومة ذاتها التي اقترحتة، إنما جاء بالأساس لتطبيق تعهدات سابقة للحكومة التونسية مع جهات مانحة خارجية، ولم ينبع من إرادة حقيقية للإصلاح.

القائمة المنشآت العمومية المعنية بتغيير مجالس إدارتها وفقا لجدول التناظر في أجل أقصاه موزي 2024	
المنشآت العمومية	وزارة الإشراف القطاعي
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	رئاسة الحكومة
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	وزارة الداخلية
الوكالة البلدية للتصريف	
الوكالة البلدية للخدمات البيئية	
شركة شبكة تونس للتجارة	
شركة البيان	
وكالة التحول	
الوكالة الوطنية للتدقيق والفهم	وزارة المالية
مصنع التيق بالقبروان	
وكالة موانئ وجوهزات الصيد البحري	
الشركة الوطنية لحماية الثباتات	
شركة سباق الخيل	
شركة استغلال قلل وأتابيب مياه الشمال	وزارة الصناعة والموارد المائية والصيد البحري
ديوان التراسمي الدولية	
الديوان الوطني للتزيت	
الشركة التونسية للحدائق	
الشركة التونسية للتدوير الفلز العامر للبلد التونسي	
شركة مساهمة خاصة	
المؤسسة التونسية للتسليم البترولولة	وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
شركة النقل بالأتاويب بالصحراء	
شركة جبل الجريبة	
الوكالة الفنية للنقل البري	
شركة تونس للشبكية الحديدية السريعة	
الديوان الوطني للمعارب الحديدية البرية	
شركة المترو الخفيف بصفاقس	وزارة النقل
شركة ميناء النقيضة	
ديوان البحرية التجارية والموانئ	
ديوان الطيران المدني والمطارات	
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	وزارة التجهيز والإسكان
وكالة التهويد والتجديد العمراني	
مركز التهويز بالمضاربات	
الشركة التونسية لتسويق الجملة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
شركة أسواق الإنتاج بالوسط	
الديوان الوطني للتسعة والعمارة البشري	وزارة الصحة
الديوان الوطني للرسائل الإذاعي والتلفزي	
الديوان الوطني للبريد "البريد التونسي"	وزارة تكنولوجيات الاتصال
المركز الوطني البيداغوجي	وزارة التربية
شركة التهويز بالبرابضة	وزارة الشباب والرياضة
الديوان الوطني للمكتبة العقارية	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

مرصد رقابة: إحالة 10 أشخاص على دائرة الإتهام في قضية إستخراج ونقل 600 ألف طن من الفساد

تم اليوم الخميس 4 ماي 2023 إعلام مرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضية التحقيقية المتعلقة بالتجاوزات، والمخالفات القانونية وشبهات الفساد بخصوص صفقة استخراج ونقل 600 ألف طن من الفساد المنقّى بمنجم المكناسي، بصفة المرصد قائم بالحق الشخصي في هذه القضية.

وأشار مرصد رقابة في بلاغ له اليوم إلى أن هذه القضية هي الثانية من بين أربع قضايا متعلقة باستخراج ونقل الفساد موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة في
تقدم بها مرصد رقابة في
مرصد رقابة في
الغرض.
ووفق ذات المصدر فقد تقرر إحالة 10 أشخاص أمام دائرة الإتهام على الحالة التي هم عليها بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره، وبمخالفة الترتيب والمشاركة في ذلك واستعمال شهادة نص فيها على أمور غير حقيقية بصفة مادية مع حفظ التهم في حق آخرين.

<http://tinyurl.com/4jbxv5j>

مرصد رقابة: 1500 مليون دينار كلفة تأجير أعوان شركات الغراسة والبستنة

ارتفاع كلفة التأجير من 30 مليون دينار سنة 2012 إلى 225 مليون دينار سنة 2022 (مقابل غياب الحد الأدنى من النشاط وقيمة مضافة شبه معدومة وانتشار مظاهر المحسوبية في الانتداب واستفحال ظاهرة الوظائف الوهمية في ظل انعدام الرقابة".

ورغم الكلفة الباهظة التي تكبدتها المؤسسات العموميتان بهدف تحقيق مناخ اجتماعي يمكن عودة الإنتاج إلى نسقه الطبيعي، فإن الوضعية تفاقمته إلى حد عجز الشركات عن الإيفاء بالتزاماتها.

(شركة البيئة والغراسة والبستنة بصفاقس، شركة البيئة والغراسة والبستنة بقباس شركة البيئة والغراسة والبستنة بقفصة).

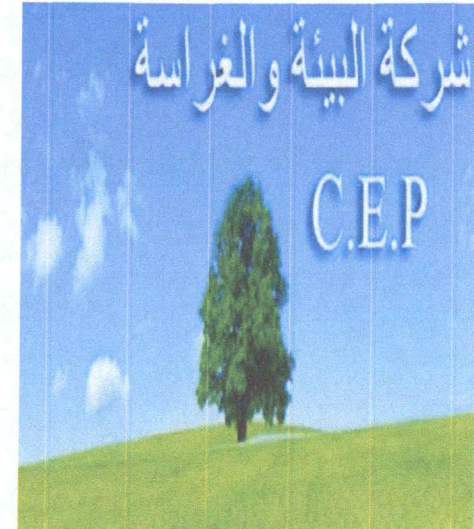
كما تحمل المجمع الأعباء المالية بعنوان خلاص أجور العملة بتلك الشركات وقدرت المبالغ المسندة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2022 بأكثر 800 مليون دينار في ظل غياب أي اتفاقية إسداء خدمات في الغرض.

وتابع البلاغ : "هذه الشركات خفية الاسم المتمثل نشاطها الرئيسي في زراعة المشاتل والعناية بالبيئة وغراسة الأشجار الغابية والمثمرة وتهيئة المناطق الصناعية حسب ما هو مضمن بالسجل الوطني للمؤسسات تم إحداثها كإجراء ظرفي للحد من وتيرة الاحتجاجات والاعتصامات التي تسببت في تعطيل نشاط إنتاج ووسق الفسفاط لتتحول إلى حل دائم مع تضاعف أعداد المنتدبين، الذي أدى بدوره إلى

أفاد مرصد رقابة أن سنة 2011 شهدت بعث 4 شركات فرعية من طرف شركة فسفاط قفصة تعنى بـ"جميع الخدمات البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالحوض المنجمي" (شركة البيئة والغراسة بالمتلوي، شركة البيئة والغراسة بالرديف، شركة البيئة والغراسة بأم العرائس، شركة البيئة والغراسة بالمظلية)، وتكفلت شركة فسفاط قفصة بتحمل الأعباء المالية بعنوان خلاص أجور العملة بتلك الشركات.

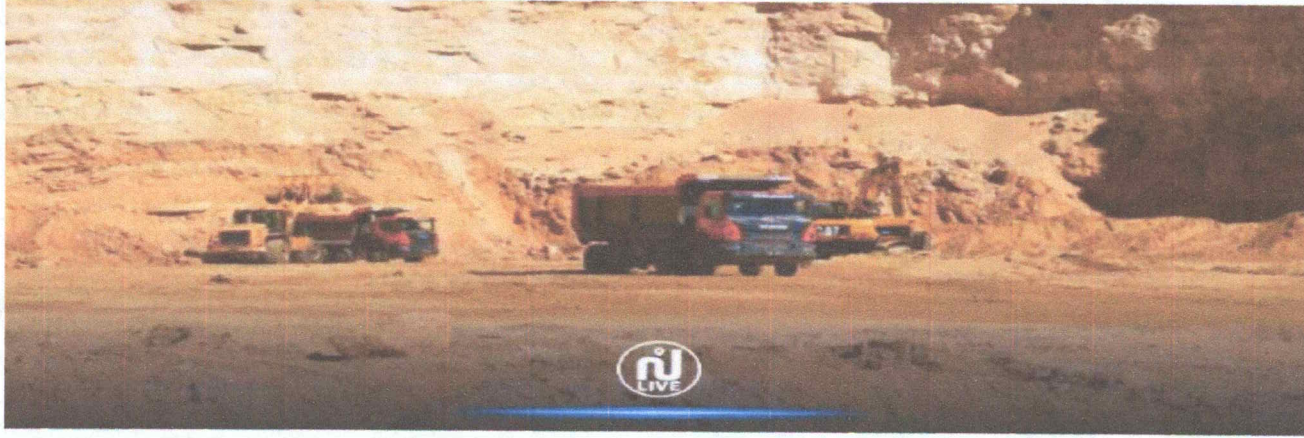
وقد قدرت المبالغ المسندة لفائدة الشركات المذكورة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2022 بأكثر 700 مليون دينار في ظل غياب أي اتفاقية إسداء خدمات في الغرض.

وأضاف المرصد في بلاغ تلقت الجوهرة أف أم نسخة منه، أن المجمع الكيميائي التونسي قام من ناحيته خلال سنة 2011 ببعث 3 شركات فرعية لنفس الغرض





مرصد رقابة: إحالة 10 أشخاص على دائرة الاتهام في قضية استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط



📺 نسخة 🕒 الخميس 4 ماي 2023 - 13:14 📍 وطنية

أفاد مرصد رقابة، بأنه تم اليوم الخميس 4 ماي 2023، إعلامه من طرف قاضي التحقيق بالمكتب القضائي الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضية التحقيقية المتعلقة بالتجاوزات، والمخالفات القانونية وشبهات الفساد بخصوص صفقة استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط المنقذ بمنجم المكناسي، بصفة المرصد قائم بالحق الشخصي في هذه القضية.

وأشار المرصد، إلى أن هذه القضية تعد الثانية من بين 4 قضايا متعلقة باستخراج ونقل الفسفاط موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة في الغرض.

وقد تقرر إحالة 10 أشخاص أمام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها بعد تبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستغلاله فائدة له وجه لغيره وبمخالفة الترتيب المنطقية والمشاركة في ذلك واستعمال شهادة نص فيها على أمور غير حقيقية بصفة مادية مع حفظ التهم في حق آخرين، وفق بلاغ مرصد رقابة.

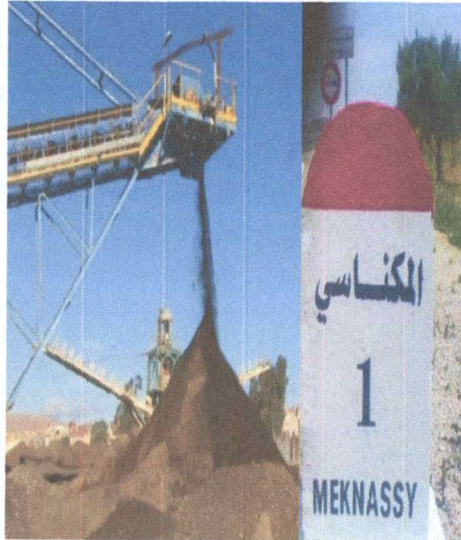
<http://tinyurl.com/bd8e7ktd>



بلاغ

IFM

مرصد رقابة: هذا ما تقرر بعد ختم التحقيق في قضية استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط المنقى بمنجم المكناسي



أفاد مرصد رقابة في بلاغ له أنه تم اليوم الخميس 4 ماي 2023 إعلامه من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضية التحقيقية المتعلقة بالتجاوزات، والمخالفات القانونية وشبهات الفساد بخصوص صفقة استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط المنقى بمنجم المكناسي ، بصفة المرصد قائم بالحق الشخصي في هذه القضية.

وهي القضية الثانية من بين أربع قضايا متعلقة باستخراج ونقل الفسفاط موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة في الغرض وفق نص البلاغ

وقد تقرر احالة 10 أشخاص امام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره وبمخالفة التراتيب المنطبقة والمشاركة في ذلك واستعمال شهادة نص فيها على أمور غير حقيقية بصفة مادية مع حفظ التهم في حق آخرين .

أحد مظاهر الفساد في تونس : 1500 مليون دينار تدفع كأجور شهرية لعمال وهميين

ملليون دينار سنة 2022) مقابل غياب الحد الأدنى من النشاط وقيمة مضافة شبه معدومة وانتشار مظاهر المحسوبية في الانتداب واستفحال ظاهرة الوظائف الوهمية في ظل انعدام الرقابة.

ورغم الكلفة الباهظة التي تكبدتها المؤسسات العموميتان بهدف تحقيق مناخ اجتماعي يمكن عودة الإنتاج الى نسقه الطبيعي، فإن الوضعية تفاقمت الى حد عجز الشركات عن الإيفاء بالتزاماتها.

وضعية شركات البيئة و الغراسية والبستنة كانت موضوع العديد من جلسات عمل وزارية آخرها بتاريخ 22 أوت 2022 تحت اشراف رئيسة الحكومة نجلاء بودن. وكانت مخرجاتها وفق البلاغ الرسمي: “وضع برامج وآليات عملية من شأنها خلق الثروة وانصهارها في الدورة الاقتصادية والاتفاق على روزنامة جلسات لمتابعة مكونات هذه البرامج ونشاط هذه الشركات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة”.

<http://tinyurl.com/2anmwjtu>

شهدت سنة 2011 بعث 4 شركات فرعية من طرف شركة فسفاط قفصة تعنى ب”جميع الخدمات البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالحوض المنجمي” (شركة البيئة والغراسية بالمتلوي، شركة البيئة والغراسية بالرديف، شركة البيئة والغراسية بأم العرائس، شركة البيئة والغراسية بالمظيلة). وتكفلت شركة فسفاط قفصة بتحمل الأعباء المالية بعنوان خلاص أجور العملة بتلك الشركات. وقد قدرت المبالغ المسندة لفائدة الشركات المذكورة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2022 بأكثر 700 مليون دينار في ظل غياب أي اتفاقية إسداء خدمات في الغرض.

من ناحية أخرى قام المجمع الكيميائي التونسي خلال سنة 2011 ببعث 3 شركات فرعية لنفس الغرض (شركة البيئة والغراسية والبستنة بصفاقس، شركة البيئة والغراسية والبستنة بقابس، شركة البيئة والغراسية والبستنة بقفصة). كما تحمل المجمع الأعباء المالية بعنوان خلاص أجور العملة بتلك الشركات. وقد قدرت المبالغ المسندة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2022 بأكثر 800 مليون دينار في ظل غياب أي اتفاقية إسداء خدمات في الغرض.

هذه الشركات خفية الاسم المتمثل نشاطها الرئيسي في زراعة المشاتل والعناية بالبيئة وغراسية الأشجار الغابية والمثمرة وتهئية المناطق الصناعية حسب ما هو مضمن بالسجل الوطني للمؤسسات تم إحداثها كإجراء ظرفي للحد من وتيرة الاحتجاجات والاعتصامات التي تسببت في تعطيل نشاط إنتاج ووسق الفسفاط لتتحول الى حل دائم، مع تضاعف أعداد المنتدبين، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة التأجير (من 30 مليون دينار سنة 2012 الى 225

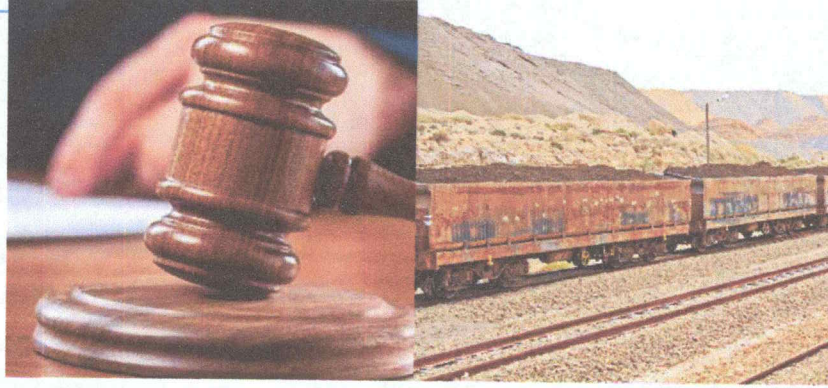


أحد عناوين الفساد المالي في تونس وتبديد الثروات الوطنية يكمن في هذا الرقم الذي كشف عنه مرصد رقابة حيث بلغت قيمة أجور الأعوان الوهميين لما سميت بشركات البيئة والغراسية والبستنة خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2022 مبلغ 1500 مليون ديناراً تكفلت بخلاصه شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي.

والفساد هنا يكمن في أن هؤلاء الأعوان الوهميين لا يؤدون أية خدمة بقاء الأجور التي يتلقونها لا للدولة ولا للشركات العمومية التي تدفع لهم وقد كانت في الماضي رابحة وأصبحت اليوم بفعل سوء التصرف هذا تعاني من مشاكل مالية. فهل سيضع الرئيس قيس سعيد حدا لهذه المهزلة المكلفة جدا للدولة وهو ما انفك يحدثنا عن الفساد الذي ينخر الدولة ويهدد ويتوعد المفسدين ؟

ننشر في ما يلي نص البلاغ الذي نشره مرصد رقابة حول هذا الموضوع...

مرصد رقابة: رفض مطالب الافراج عن الموقوفين في قضية نقل الفساد



قرّرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي، أمس الخميس 25 ماي، رفض الافراج عن الموقوفين بخصوص قضية شبهات الفساد في صفقات نقل الفساد عبر الشاحنات التي رفعها "مرصد رقابة" في جويلية 2020، كما قرّرت تحديد موعد المحاكمة لشهر جوان المقبل، وفق ما أفاد به المرصد.

وقال المركز إن المكلف العام بنزاعات الدولة تمسك بطلباته في الدعوى المدنية التي فاقت 167 مليون دينار كتعويضات للدولة. وذكر المرصد أن هذه القضية هي الاولى من جملة 4 قضايا تحقيقية تتعلق باستخراج ونقل الفساد عبر الشاحنات من سنة 2013 الى سنة 2019.

<http://tinyurl.com/3eb39yck>

رفض مطالب الإفراج عن الموقوفين في قضية نقل الفسفاط بالشاحنات

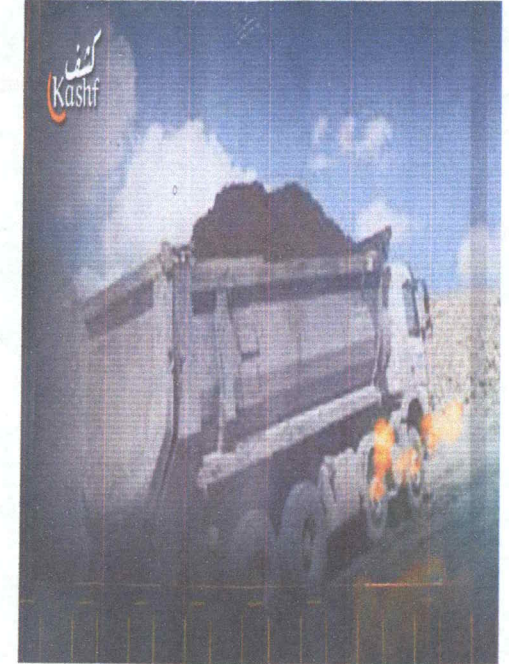


قررت الخميس 25 ماي 2023 الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي رفض الافراج عن الموقوفين بخصوص قضية شبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات التي رفعها “مرصد رقابة” في جويلية 2020.

كما قررت تحديد موعد المحاكمة لشهر جوان المقبل.

علما وأن المكلف العام بنزاعات الدولة تمسك بطلباته في الدعوى المدنية التي فاقت 167 مليون دينار كتعويضات للدولة، حسب ما أفاد به مرصد رقابة.

وذكر المرصد أن هذه القضية هي الاولى من جملة 4 قضايا تحقيقية تتعلق باستخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات من سنة 2013 الى سنة 2019.



<https://www.facebook.com/kashftv/posts/205145372464463>

الدولة تطالب بتعويضات بـ167 مليون دينار: رفض الافراج عن النائب السابق لطفي علي ومن معه في قضية فساد بشركة فسفاط قفصة

كشف مرصد رقابة اليوم الجمعة 26 ماي 2023 ان الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي قررت يوم امس رفض الافراج عن الموقوفين في قضية الفساد المتعلقة بصفقات نقل الفسفاط بالشاحنات والمورط فيها النائب السابق لطفي علي وعدد من المتهمين الاخرين. واكّد المرصد في بلاغ صادر عنه نشره على صفحته بموقع فايسبوك ان المحكمة اقرت تحديد شهر جوان القادم موعدا للمحاكمة مذكرا بان التتبعات انطلقت بموجب شكاية كان قد رفعها منذ شهر جويلية من سنة 2020.

وافاد بان المكلف العام بنزاعات الدولة تمسك بطلباته في الدعوى المدنية لافتا الى انها فاقت 167 مليون دينار كتعويضات للدولة. ولفت المرصد الى ان هذه القضية هي الاولى من جملة 4 قضايا تحقيقية تتعلق باستخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات من سنة 2013 الى غاية سنة 2019.

يذكر انه تم إيقاف النائب السابق لطفي علي منذ شهر اوت 2021. وكانت النيابة العمومية قد اعلنت منذ 9 اوت 2021 عن تحجير السفر على 12 شخصا بشبهة فساد مالي واداري في صفقات استخراج ونقل الفسفاط .

واشار الناطق الرسمي باسم القطب القضائي الاقتصادي والمالي انذاك محسن الدالي الى ان من بين المشتبه فيهم وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى سابقا في اشارة الى سليم الفرياني ورئيس مدير عام سابق لشركة فسفاط قفصة ومديرون بنفس الشركة ومراقب مالية بوزارة المالية ووكلاء شركات مناولة خاصة ونائب مجمد (في اشارة الى لطفي علي) وشقيقه.



إضراب في المجمع الكيميائي التونسي من أجل امتيازات ومصالح في ظل وضع كارثي للمجمع



هذا التاريخ ضبط القوائم المالية للمجمع الكيميائي التونسي لسنتي 2021 و2022.

مرصد رقابة: إضراب في المجمع الكيميائي من أجل امتيازات رغم الخسائر:



ونذكر مرصد رقابة بأن المجمع "مطالب بتوفير 300 مليون دينار شهريا لمجابهة نفقات الاستغلال و خلاص "الكيميالات" المتعلقة بشراء الفسفاط والأجور والمنح القانونية وغير القانونية"، مشيرا إلى أن "نقابات الاتحاد تطالب كذلك باستئناف الدورات التكوينية لفائدة النقابيين وأعضاء الجامعة العامة للنفط بتونس والخارج على كاهل المجمع الكيميائي التونسي، وهو الاجراء الذي أكد التقرير الرقابي المعد من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على مخالفته للقانون وكان محل شكاية جزائية تقدم بها مرصد رقابة منذ سبتمبر 2022، وما زالت في طور البحث".

وبين كذلك المرصد أن شكايته تلك "تعلقت بجملة من التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بإسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنفط بدون موجب، بالإضافة الى التكاليف بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنفط وأعضاء المكتب الوطني التنفيذي وخلاص نفقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل"، مؤكدا أنه اعتمد في شكايته على "مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف مبررة لتمويل أنشطة وسفرات وهاديا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2020، تضاف إليها كلفة التفرغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر ب 800 ألف دينار".

أما بخصوص التسميات، فإن "التقارير الرقابية نفسها طعنت في عديد التسميات في الخطط الوظيفية باعتبارها غير منصوح عليها بالهيكل التنظيمي وتخالف القوانين الجاري بها العمل وترتهن لاعتبارات المحاصصة النقابية، وكل جهة نقابية لديها قائمة جاهزة هدفها التحكم في مفاصل القرار، في ظل تلك وتقصير الإدارة العامة للمجمع في إستحداث إصدار الهيكل التنظيمي الجديد منذ سنة 2016 بعد ما حضي بموافقة وزارة المالية والمحكمة الإدارية".

<http://tinyurl.com/mrxyjn4e>

أفاد مرصد رقابة بأن نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي قد هددت بتنفيذ إضراب يوم الاثنين المقبل، مع منع عمليات تزويد مصانع المجمع بمادة الفسفاط والكبريت وشلّ عمليات تصدير منتجات المجمع نحو الأسواق العالمية وحرمان المجمع من إيرادات مالية وإثقال كاهله بخطايا تأخير.

وأضاف أن ذلك يأتي للمطالبة بجملة من المطالب منها "تجديد أسطول السيارات ودعمها، وتسميات الإطارات، والانتدابات وسد الشغورات وتسوية منحة تحسين الإنتاجية لسنة 2021 وصرف منحة الإنتاجية لسنة 2022

علما وأن المجمع الكيميائي التونسي سجل سنة 2020 خسائر في حدود 610 مليون دينار، لتبلغ بذلك مجموع الخسائر التي سجلها المجمع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 ما يفوق 1300 مليون دينار، وذلك نتيجة التراجع الكبير في الإنتاج حيث شهد الإنتاج الإجمالي للحامض الفسفوري انخفاضا بأكثر من 40 بالمائة بين سنتي 2016 و2020 (من 815 ألف طن سنة 2016 الى 460 ألف طن سنة 2020) مع عجز المجمع عن تحويل ما يفوق 900 ألف طن من الفسفاط بوحدات الإنتاج بقباس وعجز المصانع على رفع طاقة الإنتاج لتلبية لطلبات السوق العالمية، وغلق معمل صفاقس (مع تواصل المنح والامتيازات) .. وغيرها". وأوضح المرصد أنه "في المقابل ارتفعت المبالغ المسندة بعنوان منحة تحسين الإنتاجية لكل عون من 300 دينار سنة 2016 الى 2300 دينار ابتداء من سنة 2018، مع العلم وأن المنح المسندة منذ سنة 2019 لم يقع الترخيص فيها ولا المصادقة عليها لا من سلطة الاشراف ولا من مصالح رئاسة الحكومة، كما لم يقع إلى حد

نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي تهدد بتنفيذ اضراب

2018. مع العلم وأن المنح المسندة منذ سنة 2019 لم يقع الترخيص فيها ولا المصادقة عليها لا من سلطة الاشراف ولا من مصالح رئاسة الحكومة، كما لم يقع إلى حد هذا التاريخ ضبط القوائم المالية للمجمع الكيميائي التونسي لسنتي 2021 و2022، مع التذكير بأن المجمع مطالب بتوفير 300 مليون دينار شهريا لمجابهة نفقات الاستغلال وخلص الكمبيوترات المتعلقة بشراء الفسفاط والأجور والمنح القانونية وغير القانونية.

نقابات الاتحاد تطالب كذلك باستئناف الدورات التكوينية لفائدة النقابيين وأعضاء الجامعة العامة للنفط بتونس والخارج على كاهل المجمع الكيميائي التونسي. وهو الاجراء الذي أكد التقرير الرقابي المعد من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على مخالفته للقانون. وكان محل شكاية جزائية تقدم بها مرصد رقابة منذ سبتمبر 2022، لازالت في طور البحث.

شكاية المرصد تعلقت بجملة من التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بإسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنفط بدون موجب، بالإضافة الى التكفل بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنفط وأعضاء المكتب الوطني التنفيذي وخلص نفقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل.

واعتمد مرصد رقابة في شكايته على مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف موثقة غير مبررة لتمويل أنشطة وسفرات وهدايا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2020. تضاف إليها كلفة التفرغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر ب 800 ألف دينار.

أما بخصوص التسميات فان التقارير الرقابية ذاتها طعن في عديد التسميات في الخطط الوظيفية باعتبارها غير منصوص عليها بالهيكل التنظيمي وتخالف القوانين الجاري بها العمل وترتهن لاعتبارات المحاصصة النقابية، وكل جهة نقابية لديها قائمة جاهزة تسعى من خلالها الى مواصلة التحكم في مفاصل القرار، في ظل تلك وتقصير الإدارة العامة للمجمع في إستحداث إصدار الهيكل التنظيمي الجديد منذ سنة 2016 بعد ما حضي بموافقة وزارة المالية والمحكمة الإدارية.

<http://tinyurl.com/rszwx43>



تهدد نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي بتنفيذ اضراب يوم الاثنين 19 جوان 2023 مع منع عمليات تزويد مصانع المجمع بمادة الفسفاط والكبريت وشل عمليات تصدير منتجات المجمع نحو الأسواق العالمية وحرمان المجمع من إيرادات مالية وإثقال كاهله بخطايا تأخير، وذلك بدعوى عدم تحقيق مطالبهم، ومنها:

- تجديد أسطول السيارات ودعمها،

- تسميات الإطارات،

- الانتدابيات وسد الشغورات ،

- تسوية منحة تحسين الإنتاجية لسنة 2021 وصرف منحة الإنتاجية لسنة 2022

علما وأن المجمع الكيميائي التونسي سجل سنة 2020 خسائر في حدود 610 مليون دينار، لتبلغ بذلك مجموع الخسائر التي سجلها المجمع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 ما يفوق 1300 مليون دينار. وذلك نتيجة التراجع الكبير في الإنتاج حيث شهد الإنتاج الإجمالي للحامض الفسفوري انخفاضا بأكثر من 40 بالمائة بين سنتي 2016 و2020 (من 815 ألف طن سنة 2016 إلى 460 ألف طن سنة 2020) مع عجز المجمع عن تحويل ما يفوق 900 ألف طن من الفسفاط بوحدات الإنتاج بقابس وعجز المصانع على رفع طاقة الإنتاج تلبية لطلبات السوق العالمية، وغلق معدل صفافس (مع تواصل المنح والامتيازات).. وغيرها.

في المقابل ارتفعت المبالغ المسندة بعنوان منحة تحسين الإنتاجية لكل عون من 300 دينار سنة 2016 إلى 2300 دينار ابتداء من سنة



بلاغ

الإضرابات متواصلة : خسارة المجمع الكيميائي التونسي من 2015 إلى 2020 تفوق 1300 مليون دينار



شكاية المرصد تعلقت بجملة من التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بإسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنفط بدون موجب، بالإضافة الى التكفل بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنفط وأعضاء المكتب الوطني للتنفيذي وخلص نفقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل.

واعتمد مرصد رقابة في شكايته على مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف موثقة غير مبررة لتمويل أنشطة وسفرات وهدايا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2020. تضاف إليها كلفة التفرغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر ب 800 ألف دينار.

أما بخصوص التسميات فان التقارير الرقابية ذاتها طعنت في عديد التسميات في الخطط الوظيفية باعتبارها غير منصوص عليها بالهيكل التنظيمي وتخالف القوانين الجاري بها العمل وترتهن لاعتبارات المحاصصة النقابية، وكل جهة نقابية لديها قائمة جاهزة تسعى من خلالها الى مواصلة التحكم في مفاصل القرار، في ظل تلك وتقصير الإدارة العامة للمجمع في إستحداث إصدار الهيكل التنظيمي الجديد منذ سنة 2016 بعد ما حضي بموافقة وزارة المالية والمحكمة الإدارية.

<http://tinyurl.com/y9k4n5x8>



نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي تهدد بتنفيذ إضراب يوم الإثنين 19 جوان 2023 مع منع عمليات تزويد مصانع المجمع بمادة الفسفاط والكبريت وشل عمليات تصدير منتجات المجمع نحو الأسواق العالمية وحرمان المجمع من إيرادات مالية وإتقال كاهله بخطايا تأخير. وذلك بدعوى عدم تحقيق مطالبهم.

ومن هذه المطالب :

تجديد أسطول السيارات ودعمها،

تسميات الإطارات،

الانتدابيات وسد الشغورات ،

-تسوية منحة تحسين الإنتاجية لسنة 2021 وصرف منحة الإنتاجية لسنة 2022.

علما وأن المجمع الكيميائي التونسي سجل سنة 2020 خسائر في حدود 610 مليون دينار، لتبلغ بذلك مجموع الخسائر التي سجلها المجمع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 ما يفوق 1300 مليون دينار. وذلك نتيجة التراجع الكبير في الإنتاج حيث شهد الإنتاج الإجمالي للحامض الفسفوري انخفاضا بأكثر من 40 بالمائة بين سنتي 2016 و2020 (من 815 ألف طن سنة 2016 الى 460 ألف طن سنة 2020) مع عجز المجمع عن تحويل ما يفوق 900 ألف طن من الفسفاط بوحداث الإنتاج بقابس وعجز المصانع على رفع طاقة الإنتاج تلبية لطلبات السوق العالمية، وغلق معمل صفاقس (مع تواصل المنح والامتيازات)... وغيرها.

في المقابل ارتفعت المبالغ المسندة بعنوان منحة تحسين الإنتاجية لكل عون من 300 دينار سنة 2016 الى 2300 دينار ابتداء من سنة 2018. مع العلم وأن المنح المسندة منذ سنة 2019 لم يقع الترخيص فيها ولا المصادقة عليها لا من سلطة الاشراف ولا من مصالح رئاسة الحكومة، كما لم يقع إلى حد هذا التاريخ ضبط القوائم المالية للمجمع الكيميائي التونسي لسنتي 2021 و2022، مع التنكير بأن المجمع مطالب بتوفير 300 مليون دينار شهريا لمجابهة نفقات الاستغلال وخلص الكمبيالات المتعلقة بشراء الفسفاط والأجور والمنح القانونية وغير القانونية.

نقابات الاتحاد تطالب كذلك باستئناف الدورات التكوينية لفائدة النقابيين وأعضاء الجامعة العامة للنفط بتونس والخارج على كاهل المجمع الكيميائي التونسي. وهو الإجراء الذي أكد التقرير الرقابي المعد من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على مخالفته للقانون. وكان محل شكاية جزائية تقدم بها مرصد رقابة منذ سبتمبر 2022، لا زالت في طور البحث.

مرصد رقابة يعلق على اضراب المجمع الكيميائي ويفضح...

وسفرات وهدايا فاقت قيمتها المليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2020. تضاف إليها كلفة التفريغ النقابي العشوائي لثلاثة أعوان وتقدر بـ 800 ألف دينار.

وتابع المرصد : “ أما بخصوص التسميات فإن التقارير الرقابية ذاتها طعنت في عديد التسميات في الخطط الوظيفية باعتبارها غير منصوص عليها بالهيكل التنظيمي وتخالف القوانين الجاري بها العمل وترتهن لاعتبارات المحاصصة النقابية، وكل جهة نقابية لديها قائمة جاهزة تسمى من خلالها الى مواصلة التحكم في مفاصل القرار، في ظل تلك وتقصير الإدارة العامة للمجمع في إستحداث إصدار الهيكل التنظيمي الجديد منذ سنة 2016 بعد ما حضي بموافقة وزارة المالية والمحكمة الإدارية ”

<http://tinyurl.com/bde2rfz4>



مرصد رقابة ان نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي "تهدد بتنفيذ اضراب يوم الاثنين 19 جوان 2023 مع منع عمليات تزويد مصانع المجمع بمادة الفسفاط والكبريت وشل عمليات تصدير منتجات المجمع نحو الأسواق العالمية وحرمان المجمع من إيرادات مالية وإنقال كامله بخطايا تأخير."

وأشار المرصد الى ان مرد ذلك يأتي بـ"دعوى عدم تحقيق مطالبهم، ومنها تجديد أسطول السيارات ودعمها وتسميات الإطارات، الانتدابات وسد الشغورات، تسوية منحة تحسين الإنتاجية لسنة 2021 وصرف منحة الإنتاجية لسنة 2022"

وقال المرصد أن المجمع الكيميائي التونسي سجل سنة 2020 خسائر في حدود 610 مليون دينار، لتبلغ بذلك مجموع الخسائر التي سجلها المجمع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 ما يفوق 1300 مليون دينار. وذلك نتيجة التراجع الكبير في الإنتاج حيث شهد الإنتاج الإجمالي للحامض الفسفوري انخفاضا بأكثر من 40 بالمائة بين سنتي 2016 و2020 (من 815 ألف طن سنة 2016 إلى 460 ألف طن سنة 2020) مع عجز المجمع عن تحويل ما يفوق 900 ألف طن من الفسفاط بوحدة الإنتاج بقاليس وعجز المصانع على رفع طاقة الإنتاج لتلبية لطلبات السوق العالمية، وغلق معمل صفاقس (مع تواصل المنح والامتيازات).. وغيرها.”

وأشار في المقابل إلى "ارتفاع المبالغ المسندة بعنوان منحة تحسين الإنتاجية لكل عون من 300 دينار سنة 2016 إلى 2300 دينار ابتداء من سنة 2018. مع العلم وأن المنح المسندة منذ سنة 2019 لم يقع الترخيص فيها ولا المصادقة عليها لا من سلطة الاشراف ولا من مصالح رئاسة الحكومة، كما لم يقع إلى حد هذا التاريخ ضبط القوائم المالية للمجمع الكيميائي التونسي لسنتي 2021 و2022، مع التذكير بأن المجمع مطالب بتوفير 300 مليون دينار شهريا لمجابهة نفقات الاستغلال وخلص الكيميالات المتعلقة بشراء الفسفاط والأجور والمنح القانونية وغير القانونية".

وأكد أن "تقابات الاتحاد تطالب كذلك باستئناف الدورات النكوبنية لفائدة النقابيين وأعضاء الجامعة العامة للنقط بتونس والخارج على كاهل المجمع الكيميائي التونسي وهو الاجراء الذي أكد التقرير الرقابي المعد من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على مخالفته للقانون وكان محل شكاية جزائية تقدم بها مرصد رقابة منذ سبتمبر 2022، لازالت في طور البحث".

وذكر بأن شكاية المرصد تعلقت بجملة من التجاوزات وشبهات الفساد المتعلقة بإسناد مبالغ مالية هامة من طرف مسؤولين بالمجمع الكيميائي لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للنظف بدون موجب، بالإضافة الى التكفل بنفقات بعض أعضاء الجامعة العامة للنظف وأعضاء المكتب الوطني التنفيذي وخلص بنقات مختلفة لفائدة الاتحادات الجهوية للشغل.

وقال انه اعتمد في شكايته على مجموعة من التقارير الرقابية التي تضمنت مصاريف موثقة غير مبررة لتمويل أنشطة

مرصد رقابة : التفويت في الاملاك المصادرة: عائدات ب3000 مليون دينار لم يتم تحويل سوى 1900 مليون دينار لميزانية الدولة.

تم ارساء منظومة المصادرة على مرحلتين عبر تأسيس لجنة وطنية للمصادرة تحت أنظار وزارة أملاك الدولة بمقتضى المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14/03/2011 ومهمتها القيام بعملية التقصي في املاك الاشخاص المعنيين بالمصادرة. ثم تم احداث "اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والأملاك المتعلقة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة"، بموجب المرسوم 68 لسنة 2011 المؤرخ في 14/07/2011 ومهمتها التصرف في الاموال والممتلكات التي صادرتها اللجنة الاولى. وأدى ذلك التقسيم الى تنازع في الاختصاصات والصلاحيات بين اللجنتين ومشاكل بالجملة أثرت على مردود عملية المصادرة. ولكن التصرف الحقيقي في أغلب الاملاك المصادرة ظل لسنوات طويلة تحت اشراف متصرفين قضائيين تمت تسمية اغلبهم في 2011 بشكل "وقتي" لحين تمكن الدولة من التصرف فيها. كما عهد إلى "شركة الكرامة القابضة" التصرف في عدد من المساهمات المباشرة وغير المباشرة بغرض تأهيلها والتفويت فيها. وكان تقرير دائرة المحاسبات عدد 30 قد خلص في باب التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة إلى "ضرورة مراجعة في جوانب عدة من حيث الإطار القانوني والتنظيم والتنسيق آليات المتابعة". ولكن لم تحصل أي مراجعة منذ ذلك الوقت.

الاخلالات والتجاوزات في عملية التصرف والتفويت في الأملاك المصادرة:

<http://tinyurl.com/ye2828rc>

قام مرصد رقابة خلال الاشهر الماضية بعملية تقصي في مال الأموال والممتلكات المصادرة. وتحصل على معطيات دقيقة بعضها لم يسبق عرضه على الرأي العام، ومنها تفاصيل التصرف في تلك الاموال والممتلكات، والجهات التي انتقلت اليها ملكية المساهمات.

المرصد يضع على ذمة التونسيين عددا من الجداول والمعطيات والحقائق، حتى يخرج بالموضوع من الشعارات الرنانة والأوهام الى الواقع والخطوات المطلوبة:

1- العائدات الجمالية للتفويت في الأموال والممتلكات المصادرة: بلغت عائدات التفويت في الأموال والممتلكات المصادرة الى موفى سنة 2021 ما قدره 3000 مليون دينار. 1900 مليون دينار منها فقط تم تحويلها الى ميزانية الدولة.

2- التصرف في الأموال المصادرة : تم مصادرة سيولة نقدية وحسابات بنكية وبريدية بقيمة 144 مليون دينار. كما تمت مصادرة أوراق مالية بلغت عائدات التفويت في جزء منها 171 مليون دينار، بالإضافة الى 14 مليون دينار بعنوان أرباح موزعة.

المساهمات
تم مصادرة مساهمات في رأس مال 660 شركة. وقد تحصل مرصد رقابة على قائمة تشمل 581 شركة بلغت قيمتها الاسمية أكثر من 500 مليون دينار. وقد تم التفويت في 25 مساهمة إلى موفى سنة 2021 بمبلغ خام قدره 2331 مليون دينار.

التصرف في العقارات والمنقولات والمصادر:
بلغ عدد العقارات المصادرة أكثر من 600 عقارا وتشمل قصورا وفيلات وأراضي وضيعات فلاحية وغيرها. وقد تم التفويت في 204 عقارا بقيمة 330 مليون دينار. كما تمت مصادرة أكثر من 300 سيارة وعربة، تم التفويت في 108 منها بقيمة 5 مليون دينار. بالإضافة الى مراكب وخيول وأثاث ومصوغ وغير ذلك، قيمة التفويت فيها غير متاحة.

الإطار القانوني لعملية المصادرة وعملية التصرف في الاملاك المصادرة:



مرصد
رقابة

أول مرة الكشف عن الأرقام الحقيقية حول الأموال و الأملاك المصادرة

تونس 7 أكتوبر 2021 - تونس بوليسيا Tunisie Telegraph



VectorStock

VectorStock.com/16225824

قام مرصد رقابة خلال الأسبوع الماضي بعملية تفحص في مآل الأموال والممتلكات المصادرة، وتوصلت على معطيات دقيقة بعضها لم يسبق عرضها على الرأي العام، ومنها تفاصيل التصرف في تلك الأموال والممتلكات، والجهات التي تقلت إليها ملكية المساهمات المصادرة.

المرصد يضع على ذمة الدونسيين عددا من الجداول والمعطيات والحقائق، حتى يخرج بالموضوع من الشعارات الزائفة والأوهام إلى الواقع والخطوات المطلوبة:

1- العائدات الجمالية للتقويت في الأموال والممتلكات المصادرة:

بلغت عائدات التقويت في الأموال والممتلكات المصادرة إلى صوف سنة 2021 ما قدره 3000 مليون دينار، 3900 مليون دينار منها فقط تم تحويلها إلى ميزانية الدولة.

2- التصرف في الأموال المصادرة :

تم مصادرة ستولة نقدية وحسابات بنكية وبريدية بقيمة 144 مليون دينار، كما تمت مصادرة أوراق مالية بلغت عائدات التقويت في جزء منها 171 مليون دينار، بالإضافة إلى 14 مليون دينار بعنوان أرباح موزعة.

3. المساهمات المصادرة :

تم مصادرة مساهمات في رأس مال 660 شركة، وقد تحصل مرصد رقابة على قائمة تشمل 581 شركة بلغت قيمتها الاسمية أكثر من 500 مليون دينار.

وقد تم التقويت في 25 مساهمة إلى صوف سنة 2021 بمبلغ خام قدره 2331 مليون دينار.

4. التصرف في العقارات والمنقولات المصادرة :

بلغ عدد العقارات المصادرة أكثر من 600 عقارا وتشمل قصورا وفيلات وأراضي وضيعات فلاحية وغيرها، وقد تم التقويت في 204 عقارا بقيمة 330 مليون دينار.

كما تمت مصادرة أكثر من 300 سيارة وعربة، تم التقويت في 108 منها بقيمة 5 مليون دينار، بالإضافة إلى مراكب وجول وأثاث ومصنوع وغير ذلك، قيمة التقويت فيها غير متاحة.

5. الأطار القانوني لعملية المصادرة وعملية التصرف في الأملاك المصادرة:

تم إرساء منظومة المصادرة على مرحلتين عبر تأسيس لجنة وطنية للمصادرة تحت اطار وزارة أملاك الدولة بمقتضى المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14/03/2011 ومهمتها القيام بعملية التفحص في أملاك الأشخاص المعنيين بالمصادرة، ثم تم إحداث "اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والأملاك المتعلقة بالمصادرة أو الاسترجاع لقائدة الدولة"، بموجب المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 14/07/2011 ومهمتها التصرف في الأموال والممتلكات التي صادرتها اللجنة الأولى.

وأدى ذلك التقسيم إلى تنازع في الاختصاصات والصلاحيات بين اللجنتين ومشاكل بالجملة أثرت على مردود عملية المصادرة، ولكن التصرف الحقيقي في أغلب الأملاك المصادرة ظل لسنوات طويلة تحت إشراف متصرفين قضائيين تمت تسمية أغلبهم في 2011 بشكل "وقفي" بحيث تمكن الدولة من التصرف فيها.

كما عهد إلى "شركة الكرامة القابضة" التصرف في عدد من المساهمات المانيرة وغير المانيرة بغرض تأهيلها والتقويت فيها.

وكان تقرير دائرة المحاسبات عدد 30 قد خلص في باب التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة إلى "ضرورة مراجعة منظومة المصادرة في جوانب عدة من حيث الأطار القانوني والتنظيم والتنسيق آليات المتابعة"، ولكن لم تحصل أي مراجعة منذ ذلك الوقت.

6. الاختلالات والتجاوزات في عملية التصرف والتقويت في الأملاك المصادرة:

اختلالات بالجملة رصدتها تسييت

في حسارة المجموعة الوطنية لمناخ وأرصدة كبرى، من بين تلك الاختلالات المرصودة:

- عدم احترام دليل الاجراءات المتعلق بالتقويت في الممتلكات والمنقولات والمساهمات المصادرة

- اختلالات كبرى على مستوى تقييم وتسوية وضعية العقارات موضوع التقويت مما أدى إلى تعطيل التصرف فيها أو بيعها بأقل بكثير من قيمتها

- تجاوزات كبيرة في عملية اختيار وتعيين مكاتب الخبرة للمساعدة في عملية التقويت، وتضخيم للمستحقات، ما قد يخفي شبهات توجيه وتلاعب

- إغلاس عدد من الشركات المصادرة وندهور الوضع المالي لعدد آخر وضعف منظومة التصرف القضائي التي اقترت بشكل وقفي وتحويلات إلى وضع دائم

- حسارة عدد من العقارات لقيمته بسبب التخريب والسرقة وانعدام الصيانة.

- تراجع قيمة عدد كبير من السيارات والعربات نتيجة الإهمال وغياب الصيانة وأحيانا بشكل مقصود لبيعها بأبخس الأثمان، وهناك من حوكم بسبب سوء التصرف فيها

- الضعف الشديد في استخلاص مستحقات الدولة بعنوان أرباح الشركات المصادرة التي تنازعها لجنة التصرف وذلك التي تتعهد بها شركة الكرامة القابضة، حيث لم يتم تحويل مبالغ هامة في حدود 700 مليون دينار في هذا الأطار

- عدم استخلاص مستحقات الدولة بعنوان مداخل استغلال الضيعات الفلاحية

- غياب معطيات حول العقارات التي أمنها المؤتمنون العدليون ما نتج عنه مواصلة استغلال عدد كبير من العقارات المصادرة دون وجه حق

- تأخير كبير في إصدار قرارات المصادرة اطار لتفعيل الفرع الثاني، حيث لم يتم إصدار سوى 470 قرار مصادرة إلى غاية سنة 2021، وهو ما نتج عنه التقويت في عدد كبير من الأموال والممتلكات من طرف المعنيين بالمصادرة دون وجه حق.

- نقائص كبرى وتقصير وشبهات شابت الأعمال المنجزة من قبل شركة الكرامة القابضة، التي أحالت إليها لجنة التصرف مجموعة من المساهمات قصد تأهيلها وتطويرها والتقويت فيها في أحسن الظروف، ولكنها لم توفق في الأعمال التي أوكلت إليها بقصد أو بدون قصد ما ترتب عنه عدم تحصيل مداخل هامة لميزانية الدولة.

وجود تضارب بين الأرقام المصنعة بتقارير دائرة المحاسبات المتعلقة بطرق الميزانية بعنوان عائدات التقويت في الأموال والأملاك المصادرة وذلك المصنعة بتقارير وزارة المالية.

وهو ما يدفعنا اليوم في مرصد رقابة إلى المطالبة بتدقيق شامل في جميع أعمال مختلف الأطراف المتداخلة في عملية التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة وخاصة "شركة الكرامة القابضة".

هذا الموضوع الشائك والمعقد لا يمكن حله بالشعارات والخطابات وإنما بالقرارات الجريئة، والمرصد يصدد الاستعداد لرفع شكايات لتحميل المسؤولين والدفاع عن حق الدولة.

<http://tinyurl.com/285vjiim>

مرصد رقابة: 1100 مليون دينار من عائدات الأموال والأموال المصادرة خلال الفترة الأخيرة لم تصل إلى ميزانية الدولة

من التصرف فيها.

وكان تقرير دائرة المحاسبات عدد 30 قد خلص في باب التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة الى “ضرورة مراجعة منظومة المصادرة في جوانب عدة من حيث الاطار القانوني والتنظيم والتنسيق آليات المتابعة”. ولكن لم تحصل أي مراجعة منذ ذلك الوقت.

وسجل المرصد عددا من الإخلالات في ما يتعلق بهذا الملف من بينها عدم احترام دليل الاجراءات المتعلقة بالتفويت في الممتلكات والمنقولات والمساهمات المصادرة وتجاوزات كبيرة في عملية اختيار وتعيين مكاتب الخبرة للمساعدة في عملية التفويت، وتضخيم للمستحقات ، ما قد يخفي شبهات توجيه وتلاعب.

هذا إضافة إلى افلاس عدد من الشركات المصادرة وتدهور الوضع المالي لعدد آخر وضعف منظومة التصرف القضائي التي اقترت بشكل وقتي وتحولت الى وضع دائم والضعف الشديد في استخلاص مستحقات الدولة بعنوان أرباح الشركات المصادرة التي تتابعها لجنة التصرف وتلك التي تتعهد بها شركة الكرامة القابضة، حيث لم يتم تحويل مبالغ هامة في حدود 700 مليون دينار في هذا الاطار.

كما تحدث المرصد عن غياب معطيات حول العقارات التي أمنها المؤتمنون العدليون ما نتج عنه مواصلة استغلال عدد كبير من العقارات المصادرة دون وجه حق و نقائص كبرى وتقصير وشبهات شابت الاعمال المنجزة من قبل شركة الكرامة القابضة، التي أحالت اليها لجنة التصرف مجموعة من المساهمات قصد تأهيلها وتطويرها والتفويت فيها في أحسن الظروف. ولكنها لم توفق في الاعمال التي أوكلت اليها بقصد أو بدون قصد ما ترتب عنه عدم تحصيل مداخيل هامة لميزانية الدولة.

<http://tinyurl.com/9wunc5fm>

أفاد مرصد رقابة أنه قام خلال الأشهر الماضية بعملية تفصي في مآل الأموال والممتلكات المصادرة وتحصل على معطيات دقيقة بعضها لم يسبق عرضه على الرأي العام، ومنها تفاصيل التصرف في تلك الاموال والممتلكات، والجهات التي انتقلت اليها ملكية المساهمات المصادرة وفق نص البيان.

وقال إن عائدات التفويت في الأموال والممتلكات المصادرة الى موفى سنة 2021 بلغت ما قدره 3000 مليون دينار 1900 مليون دينار منها فقط تم تحويلها الى ميزانية الدولة.

كما تم مصادرة سيولة نقدية وحسابات بنكية وبريدية بقيمة 144 مليون دينار. كما تمت مصادرة أوراق مالية بلغت عائدات التفويت في جزء منها 171 مليون دينار، بالإضافة الى 14 مليون دينار بعنوان أرباح موزعة.

ومصادرة مساهمات في رأس مال 660 شركة. وقد تحصل مرصد رقابة على قائمة تشمل 581 شركة بلغت قيمتها الاسمية أكثر من 500 مليون دينار.

كما تم التفويت في 25 مساهمة إلى موفى سنة 2021 بمبلغ خام قدره 2331 مليون دينار.

وأضاف المرصد أن عدد العقارات المصادرة بلغ أكثر من 600 عقارا وتشمل قصورا وفيلات وأراضي وضيعات فلاحية وغيرها. وقد تم التفويت في 204 عقارا بقيمة 330 مليون دينار.

كما تمت مصادرة أكثر من 300 سيارة وعربة، تم التفويت في 108 منها بقيمة 5 مليون دينار. بالإضافة الى مراكب وخيول و أثاث ومصوغ وغير ذلك، قيمة التفويت فيها غير متاحة.

وفي ما يتعلق بالاطار القانوني لعملية المصادرة وعملية التصرف في الاملاك المصادرة تم ارساء منظومة المصادرة على مرحلتين عبر تأسيس لجنة وطنية للمصادرة تحت انظار وزارة أملاك الدولة مهمتها القيام بعملية التقصي في املاك الاشخاص المعنيين بالمصادرة ومن ثم تم احداث “اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والأموال المتعلقة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة” مهمتها التصرف في الاموال والممتلكات التي صادرتها اللجنة الاولى.

وأدى ذلك التقسيم حسب المرصد الى تنازع في الاختصاصات والصلاحيات بين اللجنتين ومشاكل بالجملة أثرت على مردود عملية المصادرة، ولكن التصرف الحقيقي في أغلب الاملاك المصادرة ظل لسنوات طويلة تحت اشراف متصرفين قضائيين تمت تسمية اغلبهم في 2011 بشكل “وقتي” لحين تمكن الدولة



مشروع مدينة تونس الرياضية: الاستماع لمرصد رقابة بخصوص الشكاية ضد وزير أعلام الدولة الأسبق



تونس 08:12 27 جوان 2023

أفاد مرصد رقابة، بأنه تم صباح أمس الإثنين 26 جوان 2023، الاستماع له من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد في أوت 2022 المتعلقة بوضعية تضارب المصالح المؤكدة وشبهات الفساد المتعلقة بالوزير الأسبق لأعلام الدولة حاتم العشي في ملف مشروع "مدينة تونس الرياضية" لمجموعة بوظاهر الدفارية.

وأكد مرصد رقابة، في بلاغ أنه "هدم مؤيدات موثقة تؤكد تورط الوزير السابق في وضع تضارب مصالح خارج عبر نيابته كمحامي لـ"شركة المدن الرياضية العالمية تونس" التابعة لمجموعة بوظاهر، على حساب مصالح الدولة التونسية".

ويتهم مرصد رقابة، الوزير الأسبق بـ "الحصول بموجب مسؤولياته في الوزارة على معطيات سرية تهم الملف في علاقة بالنزاع بين الدولة التونسية والشركة الاستثمارية المذكورة".

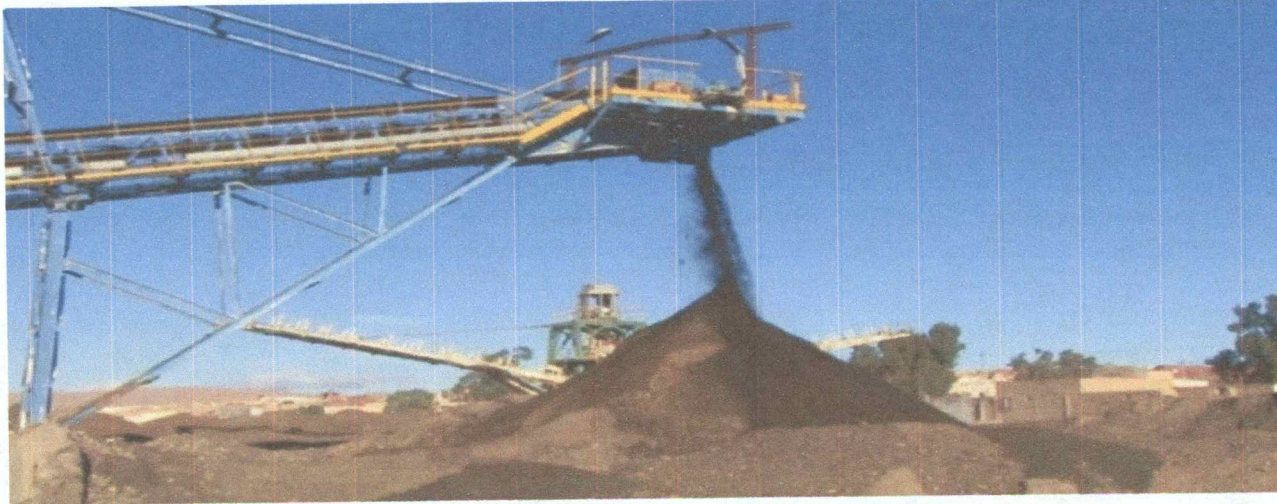
وأشار إلى أنه قد هدم "مؤيدات تتعلق بالوزير الحاصل للدولة التونسية جزاء تغيير مخطط مشروع مدينة تونس الرياضية مقارنة بالمخطط الأصلي الذي تحصلت المجموعة على رخصة المشروع بموجب، والمقدر بـ 7 مليار دينار، بالإضافة إلى تكاليف أخرى يصعب تقديرها تهم النقل والمرور والبيئة وغيرها".



<http://tinyurl.com/45dppsxe>

في تقرير له حول إنتاج الفسفاط.. مرصد رقابة يؤكد خسارة في موارد شركة فسفاط قفصة بـ 1.1 مليار دينار

مقالات الصباح / الثلاثاء، 04 جويلية 2023 11:47



تونس - الصباح

قال مرصد رقابة في تقرير له أمس، حول واقع إنتاج الفسفاط أن شركة فسفاط قفصة غير قادرة على إنتاج سوى 3 مليون طن رغم الوعود بإنتاج 5.6 مليون طن، هذا بالإضافة إلى أن هناك خسارة في موارد الشركة تقدر بـ 1.1 مليار دينار.

وقال التقرير أنه تم تسجيل تراجع كبير في إنتاج الفسفاط خلال الأشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث تراجع إنتاج الفسفاط التجاري خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 بنسبة 14٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 952 ألف طن إلى 819 ألف طن)، ونسبة 42٪ مقارنة بالتقديرات المضمّنة بميزانية الشركة لسنة 2023. وتواصل التراجع بأكثر حدة خلال شهر أبريل 2023 مقارنة بشهر أبريل 2022 (من 353 ألف طن إلى 242 ألف طن) أي بنسبة تراجع في حدود 31٪، ونسبة 48٪ مقارنة بالتقديرات المضمّنة بميزانية الشركة لسنة 2023. كما أشار التقرير إلى أنه باعتماد نسق الإنتاج للربع الأول لسنة 2023، من المتوقع أن يبلغ الإنتاج الحالي لسنة 2023 في حدود 2.9 مليون طن أي بنقص 2.7 مليون طن مقارنة بتقديرات الإنتاج. وهو ما يعنى خسارة موارد بقيمة 1.1 مليار دينار وذلك باعتماد معدل سعر البيع المضمّن بميزانية الشركة لسنة 2023.

منية

تراجع حادّ في مؤشرات إنتاج الفسفاط التجاري في السادسة الأولى من السنة الجارية حسب مرصد "رقابة" في ظلّ إستقرار للأوضاع الإجتماعية بأغلب المناطق المنجمية



قفصة، 07 جويلية 2023 (وات/مكتب قفصة) - كشف مرصد رقابة، بداية الأسبوع الجاري، عن معطيات تعكس تراجعا حادّا في مؤشرات إنتاج ووسق الفسفاط التجاري خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، بالمقارنة مع نتائج السنة الماضية ومع الأهداف التي رسمتها شركة فسفاط...

حسب مرصد "رقابة".. تراجع حادّ في مؤشرات إنتاج الفسفاط التجاري في السداسية الأولى من السنة الجارية

كشف مرصد رقابة، بداية الأسبوع الجاري، عن معطيات تعكس تراجعا حادّا في مؤشرات إنتاج ووسق الفسفاط التجاري خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، بالمقارنة مع نتائج السنة الماضية ومع الأهداف التي رسمتها شركة فسفاط قمصة لنفسها لهذه الفترة.

وقال الكاتب العام للمرصد محمد عبد المؤمن اليوم الجمعة في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء أنّ إنتاج الفسفاط التجاري في السداسية الأولى من السنة الجارية والذي كان في حدود 1 ماضل 5 مليون طنّ، سجّل تراجعا بنسبة 21 بالمائة بالمقارنة مع إنتاج نفس الفترة من سنة 2022، وبنسبة 50 بالمائة بالمقارنة مع التقديرات التي ضبّتها الشركة لنفسها في نفس الفترة، وأضاف أنّ إنتاج شهر جوان المنقضي من مادة الفسفاط التجاري والذي بلغ 210 آلاف طنّ، هو أقلّ بنسبة 54 بالمائة مقارنة مع حجم الإنتاج الذي كانت الشركة تتوقع بلوغه.

وحسب ذات المرصد، فإنّ وسق الفسفاط نحو حرقاء شركة فسفاط قد سجّل بدوره تراجعا لاما في الفترة الممتدة من شهر حامي وإلى موقى شهر أبريل المنقضي، بنسبة لا تقلّ عن 50 بالمائة، حيث تهاوت كميات الفسفاط التجاري التي ترود بها قسّعو الأسمدة الكيماوية المحليون، الـ 1 مليون طنّ، مقابل تقديرات بترويدهم بأكثر من مليوني طنّ.

وسبق لمسؤولين بشركة فسفاط قمصة أن أعلنوا في بداية هذه السنة أنهم يتطلّعون إلى إنتاج 5 ماضل 6 مليون طنّ من الفسفاط كامل سنة 2023، في سعي منهم إلى تحسين نسق إنتاج العشرة الأخيرة التي لم يتجاوز خلالها معدل الإنتاج السنوي 3 ماضل 5 مليون طنّ مقابل أكثر من 8 مليون طنّ سنة 2010 لوجده.

من جهة أخرى، وثّق لفت كاتب عام مرصد رقابة إلى أن الأرقام والمعطيات التي كشف عنها حول قطاع الفسفاط، هي "أرقام رسمية" ومناخية من جهات رسمية لم تحدّدها، فإن شركة فسفاط قمصة لم تكشف منذ بداية هذا العام وإلى الآن عن أي رقم أو مؤشر يهيكّل نشاطها في استخراج الفسفاط الخام أو في إنتاج الفسفاط التجاري ووسقه نحو الحرقاء المحليين من بين قسّعي الأسمدة الكيماوية.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة فإنه لم يتسنّ لمكتب وكالة تونس إفريقيا للأنباء بقفصة التواصل مع أي مسؤول بشركة فسفاط قمصة من أجل التعليق على الأرقام والمعطيات التي كشف عنها مرصد رقابة بخصوص تراجع مؤشرات استخراج الفسفاط وإنتاجه ووسقه.

وباستثناء توقف عمليّة إنتاج الفسفاط التجاري بمعدنية الرديف ووسقه نحو قسّعي الأسمدة، فإنّ كلّ مناحم استخراج الفسفاط الخام ووجدات إنتاج الفسفاط التجاري الواقعة بجهة المعتمدات المنجمية وهي المتلوي والمطيلة وأم العرائس، تعمل بشكل طبيعي منذ بداية هذه السنة، حيث عانت منذ فترة كلّ مظاهر الاحتجاجات المفجأة لنشاط منسّات شركة فسفاط قمصة.

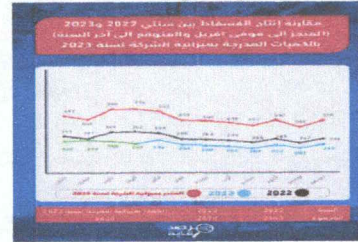
وكان ملف إنتاج الفسفاط عموما، وتوقف إنتاج الفسفاط ووسقه بالرديف على وجه الخصوص، محلّ اهتمام رئاسي، من خلال الزيارة التي قام رئيس الدولة إلى المنطقة في أواسط شهر جوان المنقضي، وهي زيارة سبقها انعقاد مجلس للأمن القومي في شهر أبريل الماضي بإشراف رئيس الجمهورية خصّص لملف إنتاج الفسفاط، بالإضافة إلى مجلسين وزاريين بإشراف رئيسة الحكومة في شهر مارس من هذه السنة، خصّصا كذلك لقطاع الفسفاط، في دلالة على أن تونس تُعَوّل كثيرا على إنعاش قطاعي الفسفاط والأسمدة وتقوية طاقتيهما الإنتاجية والتصديرية، بما يساعد على تعافي الاقتصاد الوطني وتجنّب البلاد الافتراض من المؤسسات المالية الأجنبية بالاعتماد على تروائنها ومنها الفسفاط، سيما على ضوء انعاش السوق الدولية للفسفاط والأسمدة وتنامي الطلب على الفسفاط ومشتقاته.



<https://www.assabahnews.tn/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD/66113-%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%91-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

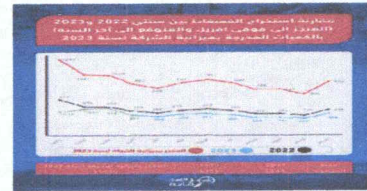
انتاج الفسفاط في تونس: شتان بين الوهم والواقع

1- حصل تراجع كبير في انتاج الفسفاط خلال الأشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث تراجع انتاج الفسفاط التجاري خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 952 ألف طن إلى 819 ألف طن)، ونسبة 42% مقارنة بالتقديرات المضمنة بميزانية الشركة لسنة 2023، وتراجع التراجع بأكثر حدة خلال شهر أفريل 2023 مقارنة بشهر أفريل 2022 (من 353 ألف طن إلى 242 ألف طن) أي بنسبة تراجع في حدود 31%، ونسبة 48% مقارنة بالتقديرات المضمنة بميزانية الشركة لسنة 2023.

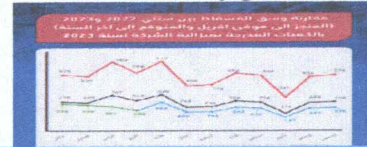


2- باعتبار تساق الانتاج لتأخير أشهر الأولى لسنة 2023، من المتوقع أن يبلغ الانتاج الجملي لسنة 2023 في حدود 2.9 مليون طن أي بنقص 2.7 مليون طن مقارنة بتقديرات الانتاج، وهو ما يعني خسائر موارد بقيمة 1.1 مليار دينار (باعتبار معدل سعر البيع المضمن بميزانية الشركة لسنة 2023).

3- أما على مستوى الإنتاج فقد بلغت الكميات المستخرجة إلى سوق أفريل 2023 ما يقارب 1.68 مليون طن، مقابل 1.67 مليون طن في نفس الفترة من سنة 2022، وهو ما يعني عدم استخراج ما يقارب 2 مليون طن مقارنة بميزانية الشركة لسنة 2023، ومقارنة بالكميات المستخرجة سنة 2022 وانخفاض الإنتاج بـ 17%.



4- وبمراجعة الانتاج بشركة فسفاط قصبة فندقت الكميات المستخرجة سلبا على مستوى الشركة فسفاط قصبة، حيث تم إنتاج 860 ألف طن من فسفاط قصبة في سنة 2023، وهو ما يعني عدم استخراج ما يقارب 2 مليون طن مقارنة بميزانية الشركة لسنة 2023، ومقارنة بالكميات المستخرجة سنة 2022 وانخفاض الإنتاج بـ 17%.



ويؤكد مرصد رقابة أن الأرقام المضمنة بتقارير النشاط لشركة فسفاط قصبة لا يمكن الوثوق بمصدقيتها باعتبار عدم قيام مصالح الشركة بعملية التكميم، بالإضافة إلى التأخير الكبير في إنجاز التقارير المتعلقة بالأرقام النهائية للاستخراج والإنتاج من طرف المتاول المعني بعملية التكميم، ما نتج عنه وجود فوارق هامة بين الكميات المصرح بها ونتائج جرد مخزون الفسفاط. وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى تعطل آلات وزن الفسفاط المنتج بأغلب المغاسل.

مرصد رقابة، وعبر دراسة أعدتها بخصوص شركة فسفاط قصبة من سنة 2010 إلى سنة 2022، خلص إلى أن من الأسباب الرئيسية للوضعية الخطيرة التي آلت إليها الشركة انعدام الرقابة وسوء الحوكمة وغياب رؤية واضحة على مستوى التعيينات في مواقع القرار، ما أدى إلى الإقصاء المنهجي للكفاءات خاصة الفنية، وتهميش لعدد العاملين الفنية المختصة في سيطرة الآليات الثقيلة وتشغيل وصيانة آليات الإنتاج، الذي أدى بدوره إلى عدم القدرة على الصيانة الدورية للمغاسل وتأخير كبير في عملية الصيانة الكبرى. بالإضافة إلى شبهات الفساد الكبرى في اقتناء آليات الإنتاج وقطع الغيار، وخاصة عملية اقتناء المعدات المتهترئة من المتاولين السابقين لقائدة شركة نقل المواد المنجمية التي لم تضطلع بدورها في تزويد المغاسل بالمواد الأولية ونقل الشوائب. كل تلك الأسباب وغيرها لم تؤد فقط إلى تراجع الإنتاج بل الأخطر من ذلك إلى تدهور نوعية الفسفاط المنتج بشكل يجعله يسوق بأثمان دون السعر العالمي.

ويعتبر المرصد أن خطورة الوضع المالي للبلاد يفرض على مسؤولي شركة فسفاط قصبة والمجمع الكيميائي التونسي، والمسؤولين السياسيين في البلاد، أقصى درجات الواقعية والمصادقية والموضوعية في التعامل مع الأرقام، وعدم ترك المجال لأوهام والبروباغندا، التي لا يمكن أن تزيد الأوضاع إلا سوءا وتدهورا.

مرصد رقابة: انتاج الفسفاط في تونس.. شتان بين الوهم والواقع

صدرت تصريحات عديدة خلال الأسابيع الماضية حول ارتفاع انتاج الفسفاط هذه السنة، بالاستناد إلى أرقام نشرتها الإدارة العامة لشركة فسفاط قصبة تحدد فيها توقعات بإنتاج 5.6 مليون طن من الفسفاط خلال سنة 2023. كما تضمن المخطط التنموي 2023-2025 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 27 ديسمبر 2022 أرقاما للإنتاج المنتظر من الفسفاط تصل إلى 8 مليون طن في 2024 و 12 مليون طن في 2025.

ولمّا هذه الأرقام المرتفعة، وما أنبئت عليها من أحلام باستعادة الأسواق الدولية وتعويض الديون الخارجية والاستغناء عن الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، قام مرصد رقابة خلال الأسابيع الماضية بدراسة كل المعطيات المتوفرة بخصوص استخراج وانتاج ووسق الفسفاط ونشاط كل من شركة فسفاط قصبة والمجمع الكيميائي التونسي، ومقارنة الأرقام الحقيقية التي تحصلنا عليها مع الأرقام التي يتم الترويج لها بحسن نية أو بسوء نية. وتبين لنا من خلال الدراسة المعطيات التالية:



بلاغ

شركة فسفاط قفصة تتعمد مغالطة الرأي العام

3- المغالطة الثالثة : الادعاء بأن سنتا 2021 و2022 شهدتا انتعاشا وتطورا في الانتاج مقارنة بالسنوات التي سبقتها مغالطة، باعتبار أن مستوى الاستخراج والانتاج في 2021 و2022 شهدا تراجعا بالمقارنة مع سنة 2019. أما عن المقارنة مع 2020، فرغم أن تلك المقارنة لا تستقيم باعتبار توقف الاستخراج والانتاج لفترات متفاوتة بسبب تفشي فيروس كورونا، فإن استخراج الفسفاط سنة 2021 شهد تراجعا مقارنة بسنة 2020 (من 5 مليون طن سنة 2020 الى 4.5 مليون طن سنة 2021).

4- المغالطة الرابعة: الادعاء بأن الشركة "تمكنت طيلة سنة 2022 من تصدير 90 ألف طن من الفسفاط التجاري نحو عدة أسواق عالمية، بعد أن إنقطعت مبيعات تونس من هذه المادة لفترة 10 سنوات متتالية" هو ادعاء بالباطل، يدخل ضمن نفس عقلية البروباغندا التملقية، حيث أن التصدير لم يتوقف بناتا طيلة الفترة من 2011 الى 2021. وتم تسجيل تصدير كميات هامة تقارب وتفي ما تم تصديره في 2022، خلال الفترة من 2011 الى 2014:

2011 : 150 ألف طن
2012 : 90 ألف طن
2013 : 30 ألف طن
2014 : 84 ألف طن

5- المغالطة الخامسة: الاتهام بأن "الشركة تتوقع أن يستمر في سنة 2023 نسق تحسن مؤشرات قطاع الفسفاط خاضة وأن مجلس الأمن القومي قد أقر سلسلة من الإصلاحات والتدابير .."، هو مغالطة كبيرة وتلاعب بالرأي العام وبسلط الاشراف. حيث أن الارقام الدقيقة والمعطيات المؤكدة المنشورة في المقال الذي أوردته وكالة تونس افريقيا للانباء يوم الجمعة على الساعة 14:31 تؤكد التراجع الكبير للاستخراج والانتاج والمبيعات في الثلاثي الاول لسنة 2023 مقارنة بـ2022، وتؤكد أن نسبة تحقق التوقعات التي وضعتها الشركة لسنة 2023 لن تتجاوز 45% من الارقام المتوقعة في أحسن الحالات.

المرفقات:

- جدول تطور استخراج و انتاج ومبيعات الفسفاط التجاري للفترة من 2010 الى 2022 *

<http://tinyurl.com/3vu22p9r>



مرصد رقابة : "شركة فسفاط قفصة تتعمد مغالطة الرأي العام بالارقام غير الحقيقية والمقارنات الخاطئة و البروباغندا الفجة"



نسخة : 11 يونيو 2023 - 10:30 - وطنية

نشر مرصد رقابة اليوم الثلاثاء 11 جويلية بيان اتهم فيه شركة فسفاط قفصة بمغالطة الرأي العام بعد نشرها مقالاً تحت عنوان "شركة فسفاط قفصة تحقق مبيعات صافية بقيمة 453 مليون دينار في سنة 2022"، اعتبره مرصد رقابة "مليئاً بالمغالطات المقصودة والارقام غير الحقيقية والمقارنات والأرقام الخاطئة، بشكل يذر بمغالطات البروباغندا الفجة والتعلق السياسي ما قبل الثورة. ط

وصف مرصد رقابة "بأن ذلك المقال بعد أقل من أربع ساعات من نشر وكالة تونس افريقيا للانباء تقريرا حول نتائج شركة فسفاط قفصة يستند الى دراسة عميقة ودقيقة أصدرها مرصد رقابة وحوار مع النائب العام للمرصد."

"وفيما يلي تفصيل المغالطات الواردة في مقال البروباغندا السوميرية. ونجدون مرفقا جدول يتضمن الارقام الدقيقة لنتائج شركة فسفاط قفصة خلال الفترة من 2010 الى 2022 التي جمعها المرصد من مختلف التقارير المالية للشركة:

1- المغالطة الاولى: الاتهام بأن الشركة حققت سنة 2022 مبيعات صافية إستثنائية بقيمة 453 مليون دينار "في مؤشر على إنتاج قطاع الفسفاط وقاصية في ما يتصل بتحسين نسق المبيعات نحو الحرفاء المحليين، والمودة إلى الأسواق العالمية" مغالطة تبرز بالنظر لأن السبب الرئيسي لتحقيق النتيجة المذكورة راجع بالأساس إلى ارتفاع سعر بيع الفسفاط التجاري بنسبة قرابة 80، مقارنة بسنة 2021 و130، مقارنة بسنة 2020 (انظر الجدول المرفق).

2- المغالطة الثانية: الادعاء بأن الشركة حققت مبيعات صافية لشول مرة منذ 2011 هو كذب بواح، لأن الشركة سجلت أرباحا صافية في 2012 بقيمة 475 م. كما سجلت أرباحا في السنوات 2011 و2013 و2014 تتراوح بين 24 م. و187 م. (انظر الجدول المرفق المستند بالتامل إلى التقارير المالية للشركة) وبالتالي فإن الادعاء بأن "الفترة الممتدة من 2011 وإلى 2020 إتسمت كلها بتكدس هذه الشركة لخسائر كبيرة" هو كذب ياتي بأساليب البروباغندا التملقية في نظام ما قبل الثورة.

مرصد رقابة: شركة فسفاط قفصة تتعمد مغالطة الرأي العام فسفاط قفصة أكدت تحقيق مزاياح استثنائية.. ومرصد رقابة يفند

التي قمتها بإشارتها إلى تكبدها خسائر فادحة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

وأكد تقرير المرصد أنّ شركة فسفاط قفصة قمت أيضا معطيات مجانية للصواب بالادعاء أنّ سنتي 2021 و2022 شهدتا انتعاشة وتطورا في الإنتاج مقارنة بالسنوات التي سبقتها باعتبار أنّ مستوى الاستخراج والإنتاج في 2021 و2022 شهد تراجعا بالمقارنة مع 2019.

أما عن المقارنة مع 2020، فرغم أنّ تلك المقارنة لا تستقيم باعتبار توقّف الاستخراج والإنتاج لفترات متفاوتة بسبب تفشي فيروس كورونا، فإنّ استخراج الفسفاط سنة 2021 شهد تراجعا مقارنة بسنة 2020 (من 5 ملايين طن سنة 2020 إلى 4.5 ملايين طن سنة 2021).

كما أشار التقرير إلى أنّ الشركة تمكّنت طيلة 2022 من تصدير 90 ألف طنّ من الفسفاط التجاري نحو عدّة أسواق عالمية، بعد أن انقطعت مبيعات تونس من هذه المادة 10 سنوات متتالية” وهو ما اعتبره المرصد ادعاءً بالباطل، مشيرا إلى أنّ التصدير لم يتوقّف بناتا طيلة الفترة من 2011 إلى 2021 وتم تسجيل تصدير كميات مهمة تقارب ما تم تصديره في 2022 أو تفوقه، خلال الفترة من 2011 إلى 2014.

وختم مرصد رقابة مؤاخذاته على الأرقام التي قدمتها فسفاط قفصة بالإشارة إلى إيهامها بأنها تتوقع أن يستمرّ في 2023 نسق تحسّن مؤشرات القطاع خاصّة أن مجلس الأمن القومي قد أقرّ سلسلة من الإصلاحات والتدابير، معتبرا ذلك مغالطة كبيرة وتلاعبا بالرأي العام وبسلطة الإشراف.

وأوضح أنّ الأرقام الدقيقة التي نشرها مرصد رقابة تؤكد التراجع الكبير للاستخراج والإنتاج والمبيعات في الثلاثي الأول لـ2023 مقارنة بـ2022، وتبين أنّ نسبة تحقق التوقعات التي وضعتها الشركة لـ2023 لن تتجاوز 45% من الأرقام المتوقعة في أحسن الحالات

<http://tinyurl.com/48db6w2y>



اعتبر مرصد رقابة أنّ المقال الذي نشرته شركة فسفاط قفصة على صفحتها الرسمية بشأن تحقيقها 456 مليون دينار من الأرباح الصافية في 2022، كان مليئا بالمغالطات المقصودة والأرقام غير الدقيقة والمقارنات والأحكام الخاطئة.

ووصف المرصد عبر صفحته الرسمية المقال الذي نشرته شركة فسفاط قفصة بالبروباغندا الفجة والتملق السياسي ما قبل الثورة، خاصة أنّه جاء بعد أقلّ من أربع ساعات من نشر وكالة تونس إفريقيا للأنباء تقريراً عن نتائج الشركة استنادا إلى دراسة معمّقة ودقيقة أصدرها مرصد رقابة إضافة إلى حوار مع الكاتب العام للمرصد.

وأوضح مرصد رقابة أنّ المغالطة الأولى في المعطيات التي نشرتها فسفاط قفصة هي الإيهام بتحقيق مزاياح صافية استثنائية بقيمة 453 مليون دينار سنة 2022، في مؤشر على انتعاشة القطاع وتحسّن نسق المبيعات نحو الحرفاء المحليين والعودة إلى الأسواق العالمية.

واعتبر المرصد ذلك مغالطة كبرى بالنظر إلى أنّ السبب الرئيسي لتحقيق النتيجة المذكورة راجع بالأساس إلى ارتفاع سعر بيع الفسفاط التجاري بنسبة 80% مقارنة بسنة 2021 و130% مقارنة بسنة 2020.

وتابع المرصد أنّ الشركة ادّعت تحقيقها هذه الأرباح الصافية لأول مرّة منذ 2011، إلا أنّها كانت قد حقّقت أرباحا صافية بقيمة 475 مليون دينار عام 2012، كما سجّلت أرباحا في السنوات 2011 و2013 و2014 تتراوح بين 24 مليون دينار و187 مليون دينار، لافتا إلى أنّ الشركة أصرت على المغالطة في المعطيات

مرصد رقابة: 'شركة فسفاط قفصة تتعمد مغالطة الرأي العام'

FM
Jawhara



هذه الشركة لخسائر كبيرة" هو كذب يليق بأساليب البروباغندا التملقية في نظام ما قبل الثورة.

3- المغالطة الثالثة : الادعاء بأن سنتا 2021 و2022 شهدتا انتعاشا وتطورا في الانتاج مقارنة بالسنوات التي سبقتها مغالطة، باعتبار أن مستوى الاستخراج والانتاج في 2021 و2022 شهدا تراجعا بالمقارنة مع سنة 2019. أما عن المقارنة مع 2020، فرغم أن تلك المقارنة لا تستقيم باعتبار توقف الاستخراج والانتاج لفترات متفاوتة بسبب تفشي فيروس الكورونا، فإن استخراج الفسفاط سنة 2021 شهد تراجعا مقارنة بسنة 2020 (من 5 مليون طن سنة 2020 الى 4.5 مليون طن سنة 2021).

4- المغالطة الرابعة: الادعاء بأن الشركة "تمكنت طيلة سنة 2022 من تصدير 90 ألف طن من الفسفاط التجاري نحو عدة أسواق عالمية، بعد أن إنقطعت مبيعات تونس من هذه المادة لفترة 10 سنوات متتالية" هو ادعاء بالباطل، يدخل ضمن نفس عقلية البروباغندا التملقية، حيث أن التصدير لم يتوقف بناتا طيلة الفترة من 2011 الى 2021. وتم تسجيل تصدير كميات هامة تقارب وتنفوق ما تم تصديره في 2022، خلال الفترة من 2011 الى 2014: 150 ألف طن: 2012: 90 ألف طن
2013: 30 ألف طن: 2014: 84 ألف طن

5- المغالطة الخامسة: الادعاء بأن "الشركة تتوقع أن يستمر في سنة 2023 نسق تحسن مؤشرات قطاع الفسفاط خاصة وأن مجلس الأمن القومي قد أقر سلسلة من الإصلاحات والتدابير .."، هو مغالطة كبيرة وتلاعب بالرأي العام وبسلط الاشراف. حيث أن الارقام الدقيقة والمعطيات المؤكدة المنشورة في المقال الذي أورده وكالة تونس افريقيا للانباء يوم الجمعة على الساعة 14:31 تؤكد التراجع الكبير للاستخراج والانتاج والمبيعات في الثلاثي الاول لسنة 2023 مقارنة بـ 2022، وتؤكد أن نسبة تحقق التوقعات التي وضعتها الشركة لسنة 2023 لن تتجاوز 45% من الارقام المتوقعة في أحسن الحالات.

أنهم مرصد رقابة شركة فسفاط قفصة "بمغالطة الرأي العام بعد نشرها مقالا تحت عنوان "شركة فسفاط قفصة تحقق مبيعات صافية بقيمة 453 مليون دينار في سنة 2022"، اعتبره المرصد "ملينا بالمغالطات المقصودة والارقام غير الدقيقة والمقارنات والأحكام الخاطئة، بشكل يذكر بمغالطات البروباغندا الفجة والتملق السياسي ما قبل الثورة"، وفق بيان نشره المرصد. وحسب مرصد رقابة "جاء ذلك المقال بعد أقل من أربع ساعات من نشر وكالة تونس افريقيا للانباء تقريرا حول نتائج شركة فسفاط قفصة يستند الى دراسة معمقة ودقيقة أصدرها مرصد رقابة وحوار مع الكاتب المرصد المغالطات في العام كالاتي: وعدد

1- المغالطة الاولى: الادعاء بأن الشركة حققت سنة 2022 مبيعات صافية إستثنائية بقيمة 453 مليون دينار "في مؤشر على انتعاش قطاع الفسفاط وخاصة في ما يتصل بتحسين نسق المبيعات نحو الحرفاء المحليين، والعودة إلى الأسواق العالمية" مغالطة كبرى بالنظر لأن السبب الرئيسي لتحقيق النتيجة المذكورة راجع بالأساس الى ارتفاع سعر بيع الفسفاط التجاري بنسبة قرابة 80% مقارنة بسنة 2021 و130% مقارنة بسنة 2020.

2- المغالطة الثانية: الادعاء بأن الشركة حققت مبيعات صافية لأول مرة منذ 2011 هو كذب بواح، لأن الشركة سجلت أرباحا صافية في 2012 بقيمة 475 م.د كما سجلت أرباحا في السنوات 2011 و2013 و2014 تتراوح بين 24 م.د و187 م.د (انظر الجدول المرافق المستند بالكامل الى التقارير المالية للشركة). وبالتالي فإن الادعاء بأن "الفترة الممتدة من 2011 وإلى 2020 إتمت كلها بتكبد

<http://tinyurl.com/yc7acra4>

هل غالطت شركة فسفاط قفصة الرأي العام؟

وبالتالي فإن الادعاء بأن "الفترة الممتدة من 2011 وإلى 2020 إتسمت كلها بتكبّد هذه الشركة لخسائر كبيرة".

المغالطة الثالثة : الادعاء بأن سنتي 2021 و2022 شهدتا انتعاشة وتطورا في الانتاج مقارنة بالسنوات التي سبقتها مغالطة، باعتبار أن مستوى الاستخراج والانتاج في 2021 و2022 شهدا تراجعاً بالمقارنة مع سنة 2019. أما عن المقارنة مع 2020، فرغم أن تلك المقارنة لا تستقيم باعتبار توقف الاستخراج والانتاج لفترات متفاوتة بسبب تفشي فيروس الكورونا، فإن استخراج الفسفاط سنة 2021 شهد تراجعاً مقارنة بسنة 2020 (من 5 مليون طن سنة 2020 إلى 4.5 مليون طن سنة 2021).

المغالطة الرابعة: الادعاء بأن الشركة "تمكنت طيلة سنة 2022 من تصدير 90 ألف طنّ من الفسفاط التجاري نحو عدّة أسواق عالمية، بعد أن إنقطعت مبيعات تونس من هذه المادّة لفترة 10 سنوات متتالية" هو ادعاء بالباطل، يدخل ضمن نفس عقلية البروباغندا التملقية، حيث أن التصدير لم يتوقف بتاتا طيلة الفترة من 2011 إلى 2021.

وتم تسجيل تصدير كميات هامة تقارب وتغوق ما تم تصديره في 2022، خلال الفترة من 2011 إلى 2014.

المغالطة الخامسة: الاتهام بأن "الشركة تتوقع أن يستمرّ في سنة 2023 نسق تحسّن مؤشرات قطاع الفسفاط خاصّة وأن مجلس الأمن القومي قد أقرّ سلسلة من الإصلاحات والتدابير .."، هو مغالطة كبيرة وتلاعب بالرأي العام وبسلط الاشراف. حيث أن الارقام الدقيقة والمعطيات المؤكدة المنشورة التراجع الكبير للاستخراج والانتاج والمبيعات في الثلاثي الاول لسنة 2023 مقارنة بـ2022، وتؤكد أن نسبة تحقق التوقعات التي وضعتها الشركة لسنة 2023 لن تتجاوز 45% من الارقام المتوقعة في أحسن الحالات.

<http://tinyurl.com/5cujtfn>



إتهم مرصد "رقابة" شركة فسفاط قفصة بمغالطة الرأي العام ونشرها أرقاماً غير دقيقة **بخصوص تحقيقها لـ "مربح صافية بقيمة 453 مليون دينار في سنة 2022"**،

وإعتبر المرصد أنّ تقرير الشركة " مليئا بالمغالطات المقصودة والمقارنات والاحكام الخاطئة".

واستنادا الى اخر المؤشرات الصادرة عن فسفاط قفصة، فقد سجلت الشركة ولأول مرة منذ سنة 2011 مربح صافية بحجم 453 مليون دينار، إذ وبإستثناء سنة 2021 التي حصدت فيها الشركة مربح بقيمة 47 مليون دينار. فإنّ الفترة الممتدة من 2011 وإلى 2020 إتسمت كلها بتكبّد هذه الشركة لخسائر كبيرة بلغت مثلاً في سنة 2021 نحو 293 مليون دينار.

وحسب ما نشره "مرصد رقابة في صفحته الخاصة على الفيس بوك، فإن المغالطات تتمثل في ما يلي:

المغالطة الاولى: الاتهام بأن الشركة حققت سنة 2022 مربح صافية إستثنائية بقيمة 453 مليون دينار "في مؤشر على على إنتعاشة قطاع الفسفاط وخاصة في ما يتصل بتحسّن نسق المبيعات نحو الحرفاء المحليين. والعودة إلى الأسواق العالمية" مغالطة كبرى بالنظر لأن السبب الرئيسي لتحقيق النتيجة المذكورة راجع بالأساس الى إرتفاع سعر بيع الفسفاط التجاري بنسبة قرابة 80% مقارنة بسنة 2021 و130% مقارنة بسنة 2020.

المغالطة الثانية: الادعاء بأن الشركة حققت مربح صافية لأول مرة منذ 2011 هو كذب ، لأن الشركة سجلت أرباحا صافية في 2012 بقيمة 475 م.د كما سجلت أرباحا في السنوات 2011 و2013 و2014 تتراوح بين 24 م.د و187 م.د،



بلاغ

شكاية ضد أعضاء مجلس إدارة الستاغ ومراقب الدولة بالشركة بسبب التمتع بالكهرباء المجانية دون وجه حق



بسبب 'التمتع بالكهرباء المجانية دون وجه حق': شكاية ضد أعضاء مجلس إدارة الستاغ ومراقب الدولة بالشركة:

أودع مرصد رقابة صبيحة اليوم الجمعة 21 جويلية 2023 شكاية جزائية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 ضد المسؤول الأول للشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها وكل من يكشف عنه البحث. وتتعلق الشكوى بـ"كل التجاوزات القانونية المتعلقة بانتفاع أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومراقب الدولة لديها بحصة مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق، وما ترتب عن ذلك من ضرر مالي للشركة وإهدار للمال العام". حيث تبين لمرصد رقابة بالاطلاع على تقرير مراجع الحسابات للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول القوائم المالية لسنتي 2020 و2021 المعد من الخبيرين المحاسبين انتفاع أعضاء مجلس الإدارة للشركة التونسية للكهرباء والغاز (باستثناء ممثل وزارة التجهيز والإسكان) سنة 2020 ، وكذلك سنة 2021 بمعية مراقب الدولة الحالي لدى الشركة (منذ 29 جوان 2021) بحصة مجانية من الكهرباء والغاز للاستهلاك المنزلي الشخصي (يمكن الاطلاع على قائمة أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها عبر موقع الواب الخاص بها). واعتبر المرصد حصول المعنيين على هذا الامتياز العيني المجاني الذي يبلغ حوالي 8000 كلواط من الكهرباء سنويا "ليس له أي مرجع تشريعي أو ترتيبي وهو مخالف للتشريع والتراتب الجاري بها العمل ولمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي. كما تولى مرصد رقابة صبيحة اليوم أيضاً توجيه مراسلة في الغرض إلى رئيسة الحكومة لاعلمها بالموضوع باعتبارها تمثل سلطة الاشراف العام على مختلف الهياكل المتداخلة في هذا الملف ولدعوتها لاتخاذ الإجراءات الادارية المستوجبة في هذا الشأن ضد منظورها.

<http://tinyurl.com/4brf3ev8>



شكاية ضد أعضاء مجلس إدارة الستاغ ومراقب الدولة بالشركة بسبب 'التمتع بالكهرباء المجانية دون وجه حق'



والغاز حول القوائم المالية لسنتي 2020 و2021 المعد من الخبيرين المحاسبين انتفاع أعضاء مجلس الإدارة للشركة التونسية للكهرباء والغاز (باستثناء ممثل وزارة التجهيز والإسكان) سنة 2020 ، وكذلك سنة 2021 بمعية مراقب الدولة الحالي لدى الشركة (منذ 29 جوان 2021) بحصة مجانية من الكهرباء والغاز للاستهلاك المنزلي الشخصي (يمكن الاطلاع على قائمة أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها عبر موقع الواب الخاص بها).

واعتبر المرصد حصول المعنيين على هذا الامتياز العيني المجاني الذي يبلغ حوالي 8000 كلواط من الكهرباء سنويا "ليس له أي مرجع تشريعي أو ترتيبي وهو مخالف للتشريع والتراتب الجاري بها العمل ولمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي.

كما تولى مرصد رقابة صبيحة ذات اليوم، أيضا توجيه مراسلة في الغرض إلى رئيسة الحكومة لإعلامها بالموضوع باعتبارها تمثل سلطة الاشراف العام على مختلف الهياكل المتداخلة في هذا الملف ولدعوتها لاتخاذ الإجراءات الادارية المستوجبة في هذا الشأن ضد منظوريها، وفق البلاغ.

<http://tinyurl.com/ynbrzap8>



أفاد مرصد رقابة، في بلاغ تلقت الجوهرة أف أم نسخة منه، أنه أودع يوم الجمعة 21 جويلية 2023 شكاية جزائية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 ضد المسؤول الأول للشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها وكل من يكشف عنه البحث.

وتتعلق الشكوى بـ"كل التجاوزات القانونية المتعلقة بانتفاع أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومراقب الدولة لديها بحصة مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق، وما ترتب عن ذلك من ضرر مالي للشركة وإهدار للمال العام".

حيث تبين لمرصد رقابة بالاطلاع على تقرير مراجع الحسابات للشركة التونسية للكهرباء

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين بالسّتاغ من أجل 'التمتع بالكهرباء المجانية دون وجه حق'



أفاد مرصد رقابة، في بلاغ له، أنّه أودع يوم الجمعة 21 جويلية 2023 شكاية جزائية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 ضد المسؤول الأول للشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها وكلّ من يكشف عنه البحث.

وتتعلق الشكوى بـ"كلّ التجاوزات القانونية المتعلقة بانتفاع أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومراقب الدولة لديها بحصة مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق، وما ترتب عن ذلك من ضرر مالي للشركة وإهدار للمال العام".

حيث تبين لمرصد رقابة بالاطلاع على تقرير مراجع الحسابات للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول القوائم المالية لسنتي 2020 و2021 المعد من الخبيرين المحاسبين انتفاع أعضاء مجلس الإدارة للشركة التونسية للكهرباء والغاز (باستثناء ممثل وزارة التجهيز والإسكان) سنة 2020 ، وكذلك سنة 2021 بمعية مراقب الدولة الحالي لدى الشركة (منذ 29 جوان 2021) بحصة مجانية من الكهرباء والغاز للاستهلاك المنزلي الشخصي (يمكن الاطلاع على قائمة أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها عبر موقع الواب الخاص بها).

واعتبر المرصد حصول المعنيين على هذا الامتياز العيني المجاني الذي يبلغ حوالي 8000 كواط من الكهرباء سنويا "ليس له أي مرجع تشريعي أو ترميني وهو مخالف للتشريع والتراتب الجاري بها العمل ولمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي.

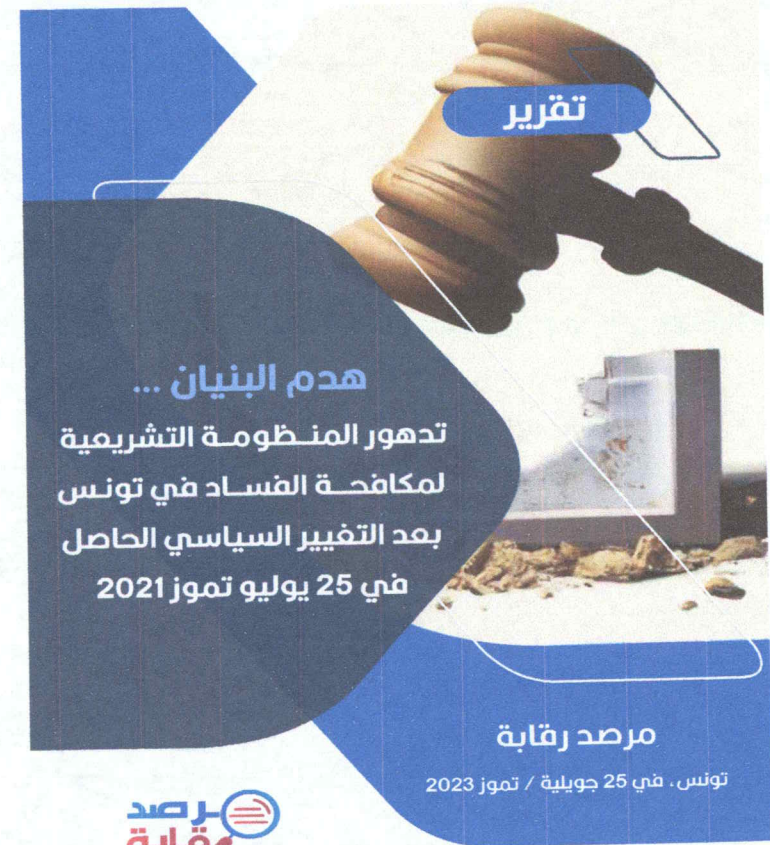
كما تولى مرصد رقابة صبيحة ذات اليوم، أيضا توجيه مراسلة في الغرض إلى رئيسة الحكومة لاعلامها بالموضوع باعتبارها تمثل سلطة الاشراف العام على مختلف الهياكل المتداخلة في هذا الملف ولدعوتها لاتخاذ الإجراءات الادارية المستوجبة في هذا الشأن ضد منظورها، وفق البلاغ.

بعنوان هدم البنيان / مرصد رقابة ينشر تقريره حول تدهور المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد

نشر مرصد رقابة تقريراً حول تدهور المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد في تونس بعد التغيير السياسي الحاصل في تونس منذ 25 جويلية 2021

اقرأ أيضاً ويسلط هذا التقرير الضوء على ما أسماه بـ حالة الفساد المستشرية في تونس والتي زادت استفحالاً بعد ثورة 2011، ويستعرض التغييرات التي حدثت بعد الثورة على صعيد مكافحة الفساد في البلاد، وأهم التشريعات التي أقرت منذ تلك الفترة لمكافحة تلك الظاهرة، وصولاً إلى فترة الرئيس الحالي قيس سعيد، بعد التغيير السياسي الذي أقدم عليه بتاريخ 25 جويلية 2021، وما أصدره من مراسيم واتخذته من إجراءات من شأنها أن تعوق مكافحة الفساد، وتهدد سلامة حرية الأشخاص المبلغين عن الفساد والفسادين. وتعصف بجل المكتسبات التي تحققت في فترة ما بعد الثورة في مجال تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات في الغرض ويستند التقرير وفق المرصد إلى معلومات وشهادات. ويورد أمثلة تم جمعها في معرض عملية الرصد الميداني لممارسات تتعلق بالفساد في تونس. علاوة على ذلك، استند الفريق.....

<http://tinyurl.com/yc3k5czn>



بسبب مشروع مدينة تونس الرياضية: الاستماع لمرصد رقابة بخصوص الشكاية ضد وزير املاك الدولة الأسبق



تم مؤخرا الاستماع لمرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد في اوت 2022 المتعلقة بوضعية تضارب المصالح المؤكدة وشبهات الفساد المتعلقة بالوزير الاسبق لاملاك الدولة حاتم العشي في ملف مشروع "مدينة تونس الرياضية" لمجموعة بوخاطر الامارتية.

وقدم المرصد مؤيدات موثقة تؤكد تورط الوزير السابق في وضع تضارب مصالح صارخ عبر نيابته كمحامي لـ "شركة المدن الرياضية العالمية تونس" التابعة لمجموعة بوخاطر، على حساب مصالح الدولة التونسية وفق القضية.

كما قدم المرصد مؤيدات تتعلق بالضرر الحاصل للدولة التونسية جراء تغيير مخطط مشروع مدينة تونس الرياضية مقارنة بالمخطط الأصلي الذي تحصلت المجموعة على رخصة المشروع بموجبه، والمقدر بـ 7 مليار دينار. بالإضافة الى تكاليف أخرى يصعب تقديرها تهتم النقل والمرور والبيئة وغيرها.

<http://tinyurl.com/mpmvr4te>



وفق تقرير لمرصد رقابة.. ضعف الرقابة والفساد والتلاعب بالمواد المدعمة.. من أبرز أسباب أزمة الخبز والسميد

ضعف منظومة الرقابة

ولاحظت ذات التقرير أن منظومة الرقابة على منظومة الحبوب المدعمة ضعيفة جدا، وتفتقر لمنظومات معلوماتية فعالة وتعتمد أساسا على نظام الترخيص سواء بالنسبة لحيوان الحبوب أو لوجدة تعويض المواد الأساسية، مما فتح الباب على محرميه للتلاعب، حيث أن 90٪ من المصاحف (التي تحت مخالفات تتعلق أساسا بالاختار) بمادة المارينية المدعمة بطرق مخالفة للآليات.

ورغم أحداث نظيفة إعلامية خاصة بالمخابر إلا أن 60٪ من الإذرات الجوية لوزارة التجارة لم تفي في استعملها وذلك حسب التقرير 29 لداثة المحاسبات، كما أن عددا كبيرا من المخابر المصنعة 4*، وفي ظل ضعف منظومة الرقابة تمارس نشاط المخابر صف "ج"، بهدف الاستفادة من عائق سعر الإجابة للمارينية المدعمة بالإضافة إلى ثبوت ارتكاب العديد من أصحاب المخابر لمخالفة مسك مادة مدعمة والاختار فيها بطرق مخالفة للآليات دون تسيط العقوبات الرادعة.

ومن الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير مرصد رقابة أيضا أن منظومة الدعم بشكلها الحالي "محرية تماما" لسائر مزاولي الدولة ولا تشمل حياة المواطنين، ولا تستفيد منها تقريبا سوى النخلة الكبيرة التي تزود أراضيها كلما زادت الأزمة "داعيا إلى ظهور إعادة النظر في تلك المنظومة بشكل يفرض على أصحاب الدعم إلى مساهمة وحرفان اللوبيات والملاعين والسماح وغيرهم منه".

وقال المرصد إن الهدف من التقرير "الارتقاء بمستوى النقاش المجتمعي حول الموضوع، وتبوير الرأي العام ومد الجهات الرسمية بمخرجات عملية لتجاوز الأزمة الراهنة واستباق أي أزمات غامدة في ظل التغيرات المناخية في البلاد والمشاكل الجوسية التي تؤثر على سوق الحبوب في العالم، وإرساء إصلاحات هيكلية تحفز تطوير حوكمة منظومة التزويد بالحبوب ومنظومة المخابر والمخابر ومعالجة منظومة دعم المواد الأساسية دعما للأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي والعدالة بين المواطنين".

إيفي بن عبد الله



تلاعب بالمخيمات المدعمة

ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير، أن اندلاع أزمة المخابر بهذه السهولة وبحدة الجح في أغلب جهات البلاد رغم توزيع كميات كافية من الفصح الخبز في السوق، ناتج بالأساس عن ضعف الرقابة التي أدت إلى زيادة سلوكيات التلاعب من طرف المصاحف، وأصحاب المخابر المصنعة، الذين يحصلون على المارينية المدعمة بخصم سلمي.

وبين التقرير أنه وخصوص استغلال كل الكميات المدعمة في صنع الخبز المدعم، يقوم بعضهم ببيع المارينية المدعمة لمخابر غير مضممة ومخبرات خلويات وبنل ومعامل المستويين مع إغراق مخابرهم أو تشجيعها بالتدبير.

وأوضح التقرير أن عديد أصحاب المخابر المصنعة يستعملون مخابر غير مضممة ويحولون المارينية المدعمة إلى مخلاتهم الأخرى، لافتا إلى أن "قوة" بعض المخابر المدعمة لا تعادل أصلا مخازن المصاحف وتذهب عن هناك إلى وجهات أخرى مقابل حصول المخابر المصنعة المضممة على قيمة الدعم ومحتة إضافية.

ولاحظ التقرير أن كل منظومات الرقابة التي وضعتها وزارة التجارة لمراقبة استعمال المارينية المدعمة مشيت فشلا ذريعا، رغم حود بعض الإجراءات في الإطار القانوني والتشريعي المنظم لصنع وعرض وبيع الخبز الذي تهدف إلى الحد من هذه الممارسات ولكن لم تعطيلها فعلا.

كما نتج عن النقص في توريد الكميات الجوسية من الفصح الطلب خلال السداسي الأول من سنة 2023 والمقدرة بـ 20٪ مقارنة بالسنوات العارضة، استدلال الفصح الطلب بالفصح الخبز في الاستعمالات العشوائية وغير المشروعة، من ذلك تحويل كميات من الفصح الخبز لإنتاج الأعلاف (على طريق التحلل والتلاعب من قبل عدد من المصاحف التي يمتلك مصانع أعلاف محاورة لها) بالإضافة إلى الإقبال المكثف على المارينية المدعمة وغير المدعمة في صناعة الخبز الأبيض و"الخبز الطاهية" وغيرها.

كما خلص التقرير إلى وجود شكايات جديدة عن وجود تلاعب كبير بكميات الفصح المدعمة في مستوى المصاحف وتحويلها إلى المروج الأخرى.

* المعدل الشهري لاستهلاك الفصح الخبز خلال السداسي الأول من 2023 في حدود 98.2 ألف طن، أي أكثر من المعدل الشهري لسنوات 2020 و2021.

نوس- الصحاح

خلع تقرير مرصد رقابة بالأسباب الطبيعية والهيكلة لأزمة الخبز والسميد في تونس، أصدره مرصد رقابة أمس، إلى أن الأزمة ناجمة بالأساس عن ضعف الرقابة التي أدت إلى زيادة سلوكيات التلاعب من طرف المصاحف، وأصحاب المخابر المصنعة الذين يحصلون على المارينية المدعمة بخصم سلمي.

أما عن أسباب عدم ترم الخبزة الكافية من مادة الخبز والسميد خلال السنة الجارية، فقد أرجعها التقرير أيضا إلى التلاعب بمادة المارينية وخاصة المارينية المدعمة التي تتوفر بها جهة المخابر المصنعة.

واستند التقرير الذي وثقت نسخ منه إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة التجارة، أن تكون أسباب الأزمة ناجمة عن مشكل في توريد حبوب الحبوب بمادة الفصح الخبز، ولا عن مشكل في توريد تلك المادة وأسعارها في السوق العالمية، ولا عن مشكل في توزيع المادة من طرف الحبوب، لا عن إغراق في الاستهلاك، باعتبار أن المعدل الشهري لاستهلاك الفصح الخبز خلال السداسي الأول من سنة 2023 هو في حدود 98.2 ألف طن، أي أكثر من المعدل الشهري لسنوات 2020 و2021، وبمقارنة معدل سنة 2023 بسنينا 2018 و2019.

وأكد التقرير مرصد رقابة على الأرقام والإحصائيات الرسمية ودراسته للمنظومة التجارية والشهادات الميدانية حول مختلف أشكال التحلل والتلاعب التي يمارسها المصاحف في ظل ضعف الإدارة وتدهور الحوكمة وعدم فعالية الرقابة في منظومات توريد الحبوب والتصرف في الحبوب المدعمة من المصاحف والمخابر.

وتنص دراسة معمقة في أرقام وإحصائيات حول الحبوب من الفصح الخبز والسميد والطلب المزمدة من سنة 2010 إلى 2023، مع الترخيص على معطيات السداسي الأول من سنة 2023 التي استمحت فيه الأزمة ومقارنتها بناتج نفس الفترة من السنوات السابقة.

وتخلص إلى أن اندلاع أزمة نقص "السميد" منذ بداية العام الجاري، ناتج أساسا عن نقص توريد الفصح الخبز خلال السداسي الأول من 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنوات الماضية، بالنظر من التراجع الكبير للإنتاج المحلي، بما أدى إلى نقص 120 ألف طن في مبيعات حبوب الحبوب من الفصح الخبز.

في حين أن أزمة القطاع الخبز لا يبرها أي نقص في توريد الفصح الخبز، بل على العكس زادت كميات الفصح الخبز الموزعة خلال النصف الأول من 2023 بما يقارب 120 ألف طن مقارنة بنفس الفترة من سنينا 2020 و2021 وتراجع طفيف في حدود 2٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. مما يبر هذه الأزمة المستعصمة هو تزايد سلوكيات التلاعب بالمارينية المدعمة المقدة لصناعة الخبز بأنواعه في ظل ضعف الحوكمة والرقابة في منظومات توريد الحبوب والتصرف في الحبوب المدعمة من المصاحف والمخابر، وتزايد نفوذ بعض اللوبيات المضممة التي تخفي ديوان الحبوب وتسلل عددا من المصاحف وأصحاب المخابر والمصانع بخرص تحصيل أرباح إضافية على حساب صندوق النقوض.

مرصد رقابة يدعو إلى إصلاحات عميقة في قطاع التزويد بالحبوب



أصدر مرصد رقابة يوم امس الجمعة 25 اوت 2023 تقريراً حول الأسباب الظرفية والهيكلية لوضعية شح الخبز والسميد في البلاد وذلك استناداً بالأساس الى الأرقام والاحصائيات الرسمية ودراسة المنظومة التشريعية. وتضمن التقرير دراسة معمقة لأرقام واردات ومبيعات ديوان الحبوب من القمح اللين والقمح الصلب للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2023، مع التركيز على معطيات السداسي الأول من سنة 2023 الذي تفاقمت فيه الوضعية ومقارنتها بنتائج نفس الفترة من السنوات السابقة.

وخلص المرصد إلى استنتاجات عديدة أهمها أن ظهور وضعية نقص "السميد" منذ بداية العام، ناتج أساساً عن نقص توريد القمح الصلب خلال السداسي الأول لـ 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنوات الماضية، بالتزامن مع التراجع الكبير للإنتاج المحلي، بما أدى إلى نقص بـ 20 بالمائة في مبيعات ديوان الحبوب من القمح الصلب، في حين أن أزمة انقطاع الخبز لا يبررها أي نقص في توريد القمح اللين بل على العكس زادت كميات القمح اللين الموردة خلال النصف الأول من 2023 بما يقارب 20 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 و 6 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2021 وبتراجع طفيف في حدود 2 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 .

وما يبرر هذه الوضعية، حسب المرصد، هو تزايد سلوكيات التلاعب بالفارينة المدعمة المعدة لصناعة الخبز بأنواعه، في ظل ضعف الرقابة في منظومات توريد الحبوب والتصرف في الحبوب المدعمة من المطاحن والمخابز.

وذكر المرصد انه أصدر هذا التقرير، بغرض الارتقاء بمستوى النقاش المجتمعي حول الموضوع، وتنوير الرأي العام، ومد الجهات الرسمية بمقترحات عملية لتجاوز الوضعية الراهنة، واستباق أي وضعيات قادمة في ظل التغييرات المناخية في البلاد والمشاكل الجيوستراتيجية التي تؤثر على سوق الحبوب في العالم، وإرساء إصلاحات هيكلية جذرية لتطوير حوكمة منظومة التزود بالحبوب ومنظومة المطاحن والمخابز، وإصلاح منظومة دعم المواد الأساسية، دعماً للأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي والعدالة بين التونسيين.

مسؤول يكشف: كميات كبيرة من مادة الفارينة المدعمة لا تذهب لصناعة الخبز ... ولكن !



قال كاتب عام مرصد "رقابة"، محمد عبد المؤمن، أن كميات كبيرة من مادة الفارينة المدعمة لا تذهب لصناعة الخبز المدعم بل في مسارات أخرى، وفق قوله.

وأوضح محمد عبد المؤمن، أن هذه المسارات تتمثل في تلاعب على مستوى المطاحن و المخابز المصنفة التي يقوم أصحابها بالتفويت في الفارينة المدعمة للمخابز غير المصنفة ومحلات صناعة الحلويات لانتاج الخبز الرفيع و البسكويت و المرطبات، مشددا على أن الأزمة استفحلت بسبب توجيه الفارينة المدعمة نحو المسالك غير المشروعة لتعويض السميد الذي يعرف بدوره نقصا هاما، حسب تعبيره.

<http://tinyurl.com/3av2btu7>

عماد الدايمي لرئيس الجمهورية: ملفات فساد البنك الفلاحي في أرشيف “مرصد رقابة” وما خفي كان أعظم

أكد عماد الدايمي، رئيس “مرصد رقابة” لمكافحة الفساد، أنّ المرصد أول “من فتح ملف البنك الوطني الفلاحي قبل عامين، ولم يجد أذانا صاغية لا من الحكومة ولا من رئيس الجمهورية”.. وأوضح في تدوينة على “فيسبوك”، أنّ المرصد، “حذّر من تعيينات مشبوهة في الإدارة العامة تم القيام بها، لكن لم يكثر أحد” من المسؤولين في الدولة، على حدّ تعبيره. الدايمي، تعليقاً على زيارة رئيس الجمهورية إلى البنك الوطني الفلاحي، أنّ المرصد نبّه إلى “صفقات فاسدة” دون أن يقرّر “صاحب القرار” فتح تحقيق فيها.. وكرّر في هذا السياق، “بإيداع شكاية موثقة لدى القضاء تدين مسؤولين”، معتبراً أنّ القضية فُبرت وكتب قاتلاً: “ولكن الملف طالته الأيدي الطويلة، وظلّ إلى اليوم راكدا لدى القضاء”.

إجراءات كان يفترض اتخاذها

وأضاف الدايمي في تدويته: “واليوم يتّجه صاحب القرار الوحيد إلى البنك تحت أنظار الكاميرا، حاملاً علبة أرشيف لدينا أضعافها، فيها على كلامه ملفات قروض دون ضمانات.. والحال أنّه كان بإمكانه أن يوجّه مهمّة تدقيق من جهاز رقابي لكشف أضعاف تلك التجاوزات، وكشف هيمنة اللوبيات على الإدارة العامة للبنك البارح واليوم”.

وتساءل رئيس “مرصد رقابة” في ذات التدوينة: “ولكن هل توجت الزيارة الرئاسية بأمر رئاسي في الرائد الرسمي لتغيير مسؤولين، أو بتكليف هيئة الرقابة العامة للمالية بتدقيق مفصّل في القروض بدون ضمانات في البنك، أو بإحالة الملفات إلى النيابة العمومية، أو أيّ قرار يفهم منه صرامة في ردع التلاعب والتجاوزات، وخطة في محاسبة المتورّطين فيها من الإدارة العامة السابقة للبنك، والإدارة العامة الحالية، التي هي امتداد للسابقة وتواصل لها”، وفق تعبيره..

ودعا في تدويته، رئيس الجمهورية، قيس سعيد، إلى “الاستعانة بأرشيف المرصد، إذا كان يبحث عن ملفات فساد جدية”، مشيراً إلى أنّ المرصد اشتغل على ملفات أخرى “بجدية واحترافية وبالوثائق والمؤيدات، وكلّ الخطوات التي في أيدينا كجمعية مجتمع مدني لا تملك الرائد الرسمي ولا الإعلام العمومي (والخاص) ولا أجهزة الرقابة ولا القضاء.. وإنما تملك فقط الإرادة الصادقة والجديّة في محاربة الفساد”.

زيارة “ركحية”

ووصف زيارة رئيس الجمهورية، قيس سعيد إلى البنك الفلاحي، بـ “الركحية”، لأنها لم تسفر عن قرارات عملية، على غرار الإعلان عن “خطة لإصلاح البنك وتحسين حوكمته وتعزيز شفافية معاملاته”، معتبراً أنّ “رسالة الرئيس عبر الكاميرا”، ليست موجّهة لإدارة البنك، وإنما للجمهور المتعطّش لإشارات ولو بسيطة للتصدّي لتيّار الفساد الجارف..

وأضاف الدايمي قاتلاً: “إنّ الرسالة قد وصلت، وحجم التفاعل معها على منصات التواصل الاجتماعي، قد يكون ارتفع، وقد تكون نوايا التصويت في الانتخابات القادمة قد زادت درجة”، حسب قوله..

وأشار الدايمي، إلى أنّ “كلّ شيء انتهى بانتهاء بث فيديو الـ 25 دقيقة على صفحة الرئاسة.. في انتظار زيارة قادمة لمؤسسة أخرى.. وفيديو قادم في صفحة الرئاسة.. وآلاف الجام والبرتاج (الإعجاب وإعادة النشر)”، حسب تقديره..

يذكر أنّ مرصد رقابة، أول من كشف ملف الفساد في البنك الفلاحي، وأول من أوضح أنّ الترفيع في رأسمال البنك، تشوبه شبهة فساد خطيرة، وغير مسبوق في تاريخ هذا المصرف العريق، وهو أول من كشف التلاعب بصفقة اتصالات تونس، وتحولها بطريقة غير مشروعة إلى شركة “أورنج”.

ما حقيقة الأرقام المتضاربة حول أعداد موظفين يعملون بشهادات مزورة في تونس؟



<http://tinyurl.com/bdfk7h8y>

بدأت السلطات التونسية إعداد مشروع قانون قالت إنه يهدف إلى مراجعة الانتخابات التي تمت في القطاع العمومي في "العقد الأخير الذي عقب ثورة 14 يناير/كانون الثاني 2011".

وفي السابع من أغسطس/آب 2023، دعا الرئيس التونسي قيس سعيد رئيس حكومته الجديد أحمد الحشاني، إلى الانطلاق في إعداد مشروع قانون لـ"تطهير الإدارة ممن قال إنهم تسللوا إليها بغير وجه حق منذ أكثر من عقد من الزمن وتحولوا إلى عقبات تعيق سير عمل الدولة".

وفي لقاء ثانٍ بتاريخ 18 أغسطس الفائت، دعا الرئيس التونسي إلى الإسراع في عملية مراجعة دقيقة لكل الانتخابات التي تمت منذ سنة 2011، دون أن يذكر رقمًا دقيقًا لعدد الموظفين الذين يعملون بشهادات مزورة، كما لم يتطرق لعدد الموظفين الذين سيتم تسريحهم من وظائفهم.



<http://tinyurl.com/bdfk7h8y>



Présidence Tunisie الرئاسة الجمهورية التونسية

7 août, 22:38

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، صباح اليوم الإثنين 7 أوت 2023 بقصر قرطاج، السيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة، وتناول اللقاء الوضع العام في البلاد وسير عمل الحكومة في كافة القطاعات.

وأكد رئيس الجمهورية، في هذا اللقاء، على ضرورة إعداد مشروع أمر يتعلق بتطهير الإدارة من الذين تسللوا إليها بغير وجه حق منذ أكثر من عقد من الزمن وتحولوا إلى عقبات تعيق سير عمل الدولة.

كما تم التطرق مطولا إلى الغلاء الفاحش للأسعار والذي يتضرر منه المنتج والمستهلك ولا تستفيد منه سوى المسالك التي توصف بأنها مسالك توزيع ولكنها تعمل على تجويع المواطن بدعم من لوبيات الفساد، وشدد رئيس الجمهورية على أن الدولة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الوضعية وعلى تطبيق القانون على الجميع، داعيا إلى تضافر جهود كل أجهزة الدولة لإحياء هذه المخططات.

على صعيد آخر، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة اختيار المسؤولين بناء على شعورهم بالمسؤولية لأن الكفاءة إذا لم تكن مشفوعة بالنزاهة لا يمكن أن تكون معيارا للاختيار.

كما أكد رئيس الجمهورية على ضرورة الانسجام في العمل الحكومي لأنه توجد في تونس دولة واحدة فكل قطاع يكمل القطاع الآخر في إطار سياسة الدولة.



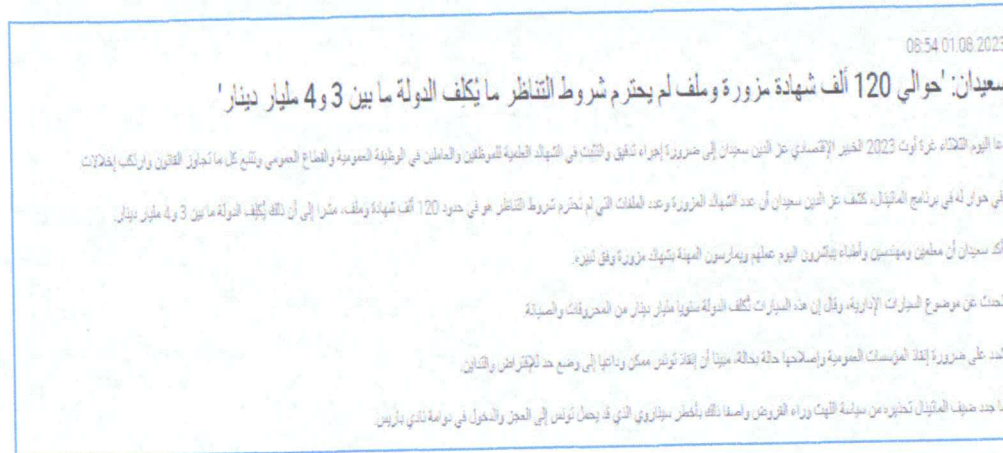
أرقام متضاربة حول عدد الموظفين الذين سيتم تسريحهم:
وبعد تصريحات سعيد، أوردت وسائل إعلام محلية أرقامًا متضاربة حول عدد الموظفين المهددين بتسريحهم. وتداول مستخدمون الأرقام على مواقع التواصل الاجتماعي، في حين لم تنشر الجهات الرسمية أية إحصاءات حتى لحظة نشر هذا المقال.

أشار موقع بزنس نيوز المحلي، في مقال نُشر في التاسع من أغسطس الفائت، إلى أن حوالي 250 ألف موظف في القطاع العمومي مهددون بالطرد من الإدارات التونسية "في إطار مشروع الرئيس لتطهير الإدارة".

وأرجع الموقع هذا الرقم إلى عملية حسابية قال إنه اعتمد فيها على تطور عدد الموظفين بين السنوات 2010 و2021، مستندًا إلى الأرقام الصادرة عن معهد الإحصاء.



من جهته، قال الأستاذ الجامعي في الاقتصاد عز الدين سعيدان لإذاعة شمس إف أم إن عدد الشهادات المزورة وعدد الملفات التي لم تحترم شروط التناظر هو في حدود 120 ألف شهادة وملف. وأكد وجود معلمين ومهندسين وأطباء "يباشرون اليوم عملهم ويمارسون بشهادات مزورة" على حد قوله.



فيما أشارت جريدة الشروق المحلية، في عددها الصادر في السابع من أغسطس الفائت، إلى وجود 100 ألف موظف في تونس يعملون بشهادات مزورة.

ونقلت "الشروق" هذا الرقم عن رئيس الجمعية التونسية لمكافحة الفساد، إبراهيم الميساوي الذي قال "إن عدد الشهادات العلمية المزورة والتي تمكن أصحابها من الحصول على وظيفة يقدر بـ 100 ألف شهادة علمية وأن هذه الظاهرة استفحلت بعد الثورة".

<http://tinyurl.com/bdfk7h8y>



ولكن، ما حقيقة الأرقام المتداولة وما مصدرها؟

اتصل "مسبار" بسعيدان للتأكد من مصدر الأرقام التي صرّح بها، فأوضح بأنه أدلى بهذه التصريحات بناء على مجموعة من الوثائق التي اطلع عليها وتشير إلى وجود "ما بين 100 و120 ألف موظف تونسي يعملون في القطاع العمومي وتم انتدابهم إما بشهادات مزورة أو دون احترام شروط الانتداب".

ورفض سعيدان الكشف عن طبيعة هذه الوثائق أو مصدرها الرسمي، مؤكداً لمسبار أن الرقم الذي كشف عنه "غير دقيق"، وهو مجرد تقديرات أولية في انتظار الراوية الرسمية.

وتابع قائلاً "المؤكد هو وجود أعداد هامة من الموظفين الذين يعملون في الإدارات دون وجه حق ولا يمكن حصر أعدادهم بالتدقيق، والأرقام المتداولة تبقى مجرد تقديرات وقد تكون أكبر بكثير أو أقل بكثير".

وأشار سعيدان إلى عدم وجود تحقيقات أو أرقام رسمية حول عدد الموظفين المعنيين بالتسريح، معتبراً أن "المهمة صعبة ومعقدة، ولن يعترف أي شخص بأنه دخل إلى الوظيفة العمومية بشهادة مزورة أو دون احترام شروط الانتداب".

من ناحية أخرى، تواصل مسبار مع إبراهيم الميساوي، رئيس الجمعية التونسية لمكافحة الفساد (جمعية غير حكومية)، الذي تحدث بدوره عن وجود مؤشرات تؤكد دخول موظفين إلى الوظيفة العمومية في السنوات السابقة، إما بشهادات مزورة أو دون الخضوع لشروط التناظر القانونية.

وقال الميساوي، إن الرقم الذي صرّح به حول وجود 100 ألف موظف مزيّف في تونس، لا يستند إلى دراسات حديثة أو رسمية، لكنه حقيقي ولا يمكن التشكيك فيه، حسب قوله. وأوضح، أنه استنتج هذا الرقم انطلاقاً من عدد الموظفين الذين دخلوا إلى الوظيفة العمومية في السنوات التي عقت ثورة يناير 2011، والذين تجاوز عددهم 350 ألف موظف.

وأضاف قائلاً "بالعودة إلى الرائد الرسمي وقانون الوظيفة العمومية الذي يحدّد شروط الانتداب في الوظيفة العمومية، وجدت أن نسبة الذين تم انتدابهم بين 2010 و2018 بطريقة قانونية وبل احترام شروط التناظر لا تتجاوز 8%، وهو ما يعني أن حوالي 35 ألف موظف فقط تم توظيفهم بصفة رسمية وقانونية.

وأوضح أن بقية الموظفين تم انتدابهم "بطريقة استثنائية" وخارج الإطار القانوني، "مثل انتداب جرحى الثورة وعائلات الشهداء، وزاد "أعتقد أن حوالي 36% من الموظفين، أي ما يقارب 120 ألف موظف يجب أن يتم التدقيق في شهاداتهم وبقية وثائقهم". وأشار إلى أن الفترة التي تم فيها إقرار انتدابات استثنائية، برزت فيها شبكات مختصة "في التدليس" واستغلت الفرصة لتزوير الوثائق والشهادات باستخدام التكنولوجيات الحديثة.



كما وجد مسبار دراسة أعدتها الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية في رئاسة الحكومة التونسية، جاء فيها أن عدد الموظفين العموميين تطوّر منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2017 بأكثر من 586 ألفاً و146 عوناً أي بما يساوي 16 مرة لبلغ 690 ألفاً و091 عوناً، عند صدور الدراسة.

وبحسب ما جاء في الفصل التاسع من قانون المالية لسنة 2022، فإن عدد العاملين في الوظيفة العمومية بلغ 654 ألفاً و922 موظفاً، بينما لم تذكر قوانين المالية لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 أعداد العاملين في الوظيفة العمومية.

الفصل 9 . يبلغ العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2022 بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة 654 922 عوناً.

وبحسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2023، فإن العدد الجملي للموظفين العموميين في تونس بلغ 658 ألفاً و911 موظفاً. وبحساب عدد الموظفين العموميين في تونس من 2010 (أرقام معهد الإحصاء) حتى عام 2023 (أرقام وزارة المالية)، نجد أنه ارتفع بزيادة تجاوزت 223 ألف موظف.

وبالتالي فإن الأرقام التي يعرضها الخبراء حول الموظفين بالشهادات المزيفة تساوي تقريباً نصف عدد الملتحقين بالوظيفة العمومية في نفس الفترة. وهي أرقام لم يُشر إليها أي مصدر رسمي أو أي دراسة موثوقة إلى حد الآن.

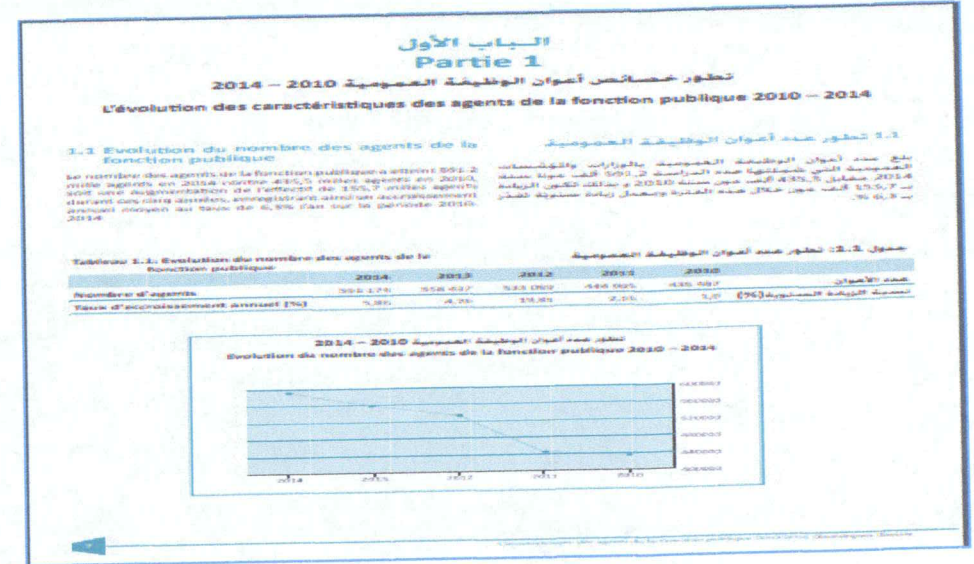
الفصل 9 :

يبلغ العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2023 بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة 658 911 عوناً.
ويوزع هذا العدد حسب المهمات والمهام الخاصة وفقاً للجدول ح المدرج بهذا المرسوم.

تطور أعداد الموظفين العموميين في تونس بعد سنة 2010:

أظهر تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس (حكومي) عام 2016، ارتفاع عدد الموظفين في القطاع العمومي من 435,5 موظف سنة 2010 إلى 591,2 موظف سنة 2014، أي بمعدل زيادة بـ 155,7 موظف وبزيادة سنوية قدرت بـ 6,3 في المئة.

وجاء في التقرير الذي اطلع "مسبار" على نسخة منه، أنّ أكبر عدد من الانتدابات في الوظيفة العمومية تم تسجيله سنة 2012 بنسبة 19,81 في المئة مقابل 2,16 في المئة سنة 2011 و 1 في المئة سنة 2010، بينما بلغت نسبة الانتدابات في 2013، 4,76 في المئة، في المئة و5,86 في المئة سنة 2014.



فهل أغرقت الإدارة التونسية بموظفين زوّروا شهاداتهم؟

في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة، حينها، نصر الدين النصيبي، والذي أقيّل لاحقاً، أنّه تم البدء في التّثبت من جميع الشهادات العلمية للعاملين في مختلف الوزارات. وقال النصيبي إن مختلف الوزارات تتبادل المعطيات فيما بينها، وأن إحالة الملف إلى القضاء ستقع بمجرد اكتشاف شهادة مزورة، مضيقاً "على مستوى وزارة التشغيل والتكوين المهني أكلنا 15 ملفاً إلى القضاء". وأشار إلى أنّ الحكومة "اعتمدت مقارنة جديدة في الشهادات العلمية المسلّمة منذ هذه السنة (2022) باعتماد الختم الإلكتروني المرئي على جميع الشهادات".



ويتهم الرئيس التونسي مسؤولين وموظفين في الإدارات التونسية بتعطيل سير العمل داخل الإدارات وتعطيل إنجاز عدد من المشاريع، خدمة لأحزاب سياسية، إلى جانب حصولهم على الوظيفة بطرق غير قانونية ودون كفاءة. من ناحيته، يرى عبيد البريكي، وزير الوظيفة العمومية في حكومة يوسف الشاهد (2016/2017)، أن تاريخ الانتدابات في الوظيفة العمومية معقد، وأنه لا توجد أرقام دقيقة أو رسمية يمكن تداولها أو الاستناد إليها، لكنه يؤكد في المقابل وجود موظفين يزاولون العمل في المؤسسات الحكومية بشهادات مزورة. وقال البريكي لمسبار، إن عمليات التدقيق والإحصاء تحتاج الكثير من الدقة وأن كل وزارة مطالبة بإجراء تدقيق شامل في طرق انتداب موظفيها، خصوصاً في الفترة التي عيّنت ثورة يناير 2011. وأوضح البريكي في حديثه لمسبار، أنه يمكن لكل وزارة إجراء عمليات التدقيق بدعوة رسمية من رئيس الحكومة بالاعتماد على قاعدة البيانات التي تملكها، إضافة إلى أن كل وزارة لديها مراقب دولة ومسؤول عن الحوكمة ومتصرف مالي ومسؤول عن الموارد البشرية "وهم قادرون على القيام بهذه المهمة". وأكد أن هذه الطريقة تمكّن من تقديم إحصائيات رسمية ودقيقة، والكشف عن التجاوزات الحاصلة في الانتدابات وعن عدد الشهادات المزورة.

بدوره، نفى وزير الوظيفة العمومية في حكومة إلياس الفخفاخ، محمد عبو، صحة الأرقام المتداولة بخصوص عدد الموظفين الذين تم انتدابهم في الوظيفة العمومية بشهادات مزورة أو دون مناظرة وطنية.

وقال عبو في حديث مع مسبار، إنه "لا توجد أرقام رسمية ودقيقة في هذا الخصوص وأن كل الأرقام المتداولة زائفة ولا تمت للواقع بصلة"، مشيراً إلى أنها أثرت سلباً على نفسية آلاف الموظفين، منوهاً إلى أن عمليات التدقيق التي تمت في السابق لم تشمل جميع الإدارات بل شملت وزارتين على أقصى تقدير.

وتحدث عبو عن التحقيق الذي أجراه سنة 2020، عندما شغل منصب وزير للوظيفة العمومية عن طريق الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية، مؤكداً أنهم خلصوا إلى وجود تجاوزات مثل وجود موظفين في مناصب لا يخول لهم مستواهم الدراسي العمل فيها.

وقال إنه تم التفتّن إلى عدّة تجاوزات حصلت في وزارة التربية أثبتتها عملية تدقيق جرت سنة 2012، وكان حينها يشغل منصب وزير لدى رئيس الحكومة التونسية مكلف بالإصلاح الإداري في حكومة حمادي الجبالي، إذ خلص هذا التدقيق الذي شمل عينة من 40 شخصاً، إلى وجود تلاعب في شروط الترشح للوظيفة المطلوبة مثل تغيير السنّ أو الشهادة ووضع معطيات خاطئة من قبل مرشحين تم قبولهم في الوظيفة العمومية، لكنه نفى في المقابل وجود أرقام كبيرة من الموظفين الذين يعملون بشهادات مزورة.

ويتوقع عبو أن عملية تسريح الموظفين ستشمل مديريين ومديرين عامين ممن عملوا لصالح الأحزاب السياسية، وأنه لن يتم تسريح كل من تم توظيفه بعد ثورة 2011، "خوفاً على السلم الاجتماعي".

وأشار إلى أن دائرة المحاسبات دققت في الانتدابات الاستثنائية التي قامت بها وزارتي التربية والشباب والرياضة، وسجلت بعض التجاوزات التي نشرتها في تقريرها الصادر عام 2017.



ومنذ أن فتح مرصد رقابة ملف الشهادات المزورة، تمكّن حتى الآن من الحصول على 30 ملفاً لموظفين نلّسوا شهادات العلمية للتخول إلى الوظيفة العمومية، وذلك وفق ما صرح به الممثل القانوني لمرصد رقابة، حسان غربي لمسبار.

وفي حديثه، أكد غربي أنه تم التفتّن لتزوير شهادة في الهندسة المدنية لأحد المهندسين، وتزوير بطاقة أعداد لطالبة تدرس بالخارج، في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى ضبط مصادقة مصالح القنصلية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين على شهادة مزورة.

أما بخصوص شركة النقل في تونس، فقد أكد الممثل القانوني لمرصد رقابة، أنه تم مؤخراً ترقية موظف إلى رتبة كاهية (نائب مدير بناء على شهادة تقني سامي (شهادة تكوين في مجال تقني) مزورة، كما تم في شركة تونس للطرق السيارة اعتماد شهادات مزورة لترقية موظفين وإعادة تصنيف موظفين آخرين. وبحسب ذات المصدر، فإن وزارة النقل تتصدر المرتبة الأولى من حيث عدد الموظفين الذين يعملون بشهادات مزورة، تليها وزارة التربية.

وتقدم مرصد رقابة بسبع شكاوى إلى القضاء بخصوص عدد من الملفات التي تحصل عليها.

وفي السياق، وجه مرصد رقابة مساءلات لعدد من المؤسسات الحكومية من بينها شركة الخطوط التونسية التي فتحت من جهتها تحقيقاً سنة 2016، بخصوص حوالي 200 موظف يعملون بشهادات مزورة، وبحسب حسان غربي فإن هذا التحقيق تم قبره من قبل جهات نافذة.

كما توجه المرصد لرئيسة الحكومة السابقة، نجلاء بودن، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بطلب الحصول على تقارير الهيئات الرقابية التي أنجزتها حول الانتدابات عبر المناظرات الخارجية، إلى جانب تسويات عن طريق مناظرات إعادة تصنيف، لم يتم الكشف عنها للرأي العام.

وبخصوص الأرقام المتداولة حول عدد الشهادات المزورة لموظفي الإدارات التونسية والذي قُدّر بين 100 و120 ألف شهادة، فقد قال الممثل القانوني إنها "أرقام غير مؤكدة وغير مستندة لإحصائيات رسمية ودقيقة".

ترقيات وتوظيف بشهادات علمية مزورة:

في عام 2020، أطلق مرصد رقابة (منظمة تونسية تعمل على تعزيز ثقافة الرقابة والمساءلة في أجهزة الدولة) حملة "شهادتكم تهمنا"، تحدث فيها عن انتشار ظاهرة الشهادات المزورة في تونس خلال العشرين سنة الفائتة.

وأعلن المرصد، حينها، أنه بدأ العمل على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للدخول إلى مناظرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية.

وقال المرصد حينها إنه "وجد حالات غريبة جداً لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية وشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة".

مرصد رقابة Raqabah
26 mai 2020

#شهادتكم تهمنا

هناك ظاهرة خطيرة جدا انتشرت في البلاد خلال العشرين سنة الماضية، وهي ظاهرة استعمال الشهادات الدراسية المزورة، أو ما يسمى بالدبلومات المضروبة. تعمل هذه الأيام على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للدخول إلى مناظرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية. ووجدنا حالات غريبة جدا لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية ولشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة. كما توصلنا إلى مؤشرات تدل على وجود شبكات منظمة تنظيما مافيوزيا لتزوير الشهادات وتسجيلها في سجلات رسمية.

بعد الثورة، حاول بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية فتح هذا الملف، منها #التونيسار التي تم فتح تحقيق في الغرض، وتم تحديد قائمة وصلت إلى قرابة 200 شخص دخلوا للشركة بشهادات مزورة. وبعضهم يحتل اليوم مواقع مهمة والعض الآخر يلعب حماس الجماهير بخطاب اصلاح الغرالة. ولكن الر.م.ع الذي فتح مهمة التدقيق تعرض لديقاج من طرف اصحاب الشهادات المزورة وخرج من مكتبه الى داره في تاكسي بعد ان افنك منه البانديرة مفتاح السيارة بالقوة.

اليوم، نريد من المواطنين الشرفاء ابداء شهاداتهم وارائهم في هذه الظاهرة وفي كيفية القضاء عليها؟ وهل يجب فتح الملف اليوم؟ أو بلغ السكنية بدمها حقاظا على سلم اجتماعية هشة؟ هل نقبل تواصل خديعة بعضها دام عقودا طويلة ونقبل الظلم ضد اصحاب الشهادات الصحيحة المعطلين أو المحرومين من الترقيات؟ أم نفتح الملفات التي ستضرر منها أشخاص صعدوا للقمّة بالتدليس وافتكوا اماكن غيرهم لأن لهم عائلات وابناء؟

رأيكم بھمنا !

<http://tinyurl.com/bdfk7h8y>

أطباء ومهندسون ومدرسون بشهادات مزورة في تونس

حساسة كالتعليم والهندسة والطب.

وتؤكد أجهزة الرقابة أنّ الحالات ليست نادرة، بل هي بالآلاف، ما يستوجب التدقيق في جميع الشهادات والوثائق الإدارية في ملفات كل موظف بالقطاع العام، وأحالت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً أكثر من 200 ملف على القضاء، تتعلّق بشهادات علمية مزورة وانتدابات مشبوهة، وذلك على خلفية تحقيقات إدارية.

وسبق أن أعلنت وزارة التربية إيقاف العديد من المدرسين بسبب ممارستهم المهنة بشهادات مزورة، وإنهاء عمل موظفين في المندوبية الجهوية للتربية بسببي بوزيد، بعد ثبوت تورطهم في تزوير الشهادات العلمية، بعد مهمة رقابية أذن بها وزير التربية، فتحي السلاوتي.

وتعود القضية إلى مايو/ أيار 2020، بعد تقدم مجموعة من العاطلين عن العمل بشكوى إلى المحكمة الابتدائية بسببي بوزيد، ضد مسؤولين في الإدارة الجهوية من جهته، عمل مرصد "رقابة"، خلال السنوات الأخيرة، على ملفات متعلقة باستخدام شهادات جامعية ومدرسية مزورة للمشاركة في منازعات في مؤسسات حكومية، وأكد وجود حالات غريبة لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا وشهادات جامعية وشهادات تكوين في مؤسسات خاصة، عدا عن مؤشرات تدل على وجود شبكات منظمة لتزوير الشهادات وتسجيلها رسمياً.

وأشار المرصد إلى أنّ بعض المسؤولين في مؤسسات حكومية حاولوا فتح هذا الملف، وتم فتح تحقيق، وتحديد قائمة وصلت إلى قرابة 200 شخص يعملون بشهادات مزورة، وبعضهم يحتل مواقع مهمة.

وفي عام 2017، أعلن وزير الوظيفة العمومية والحوكمة أنّ الانتدابات العشوائية شجعت على تزوير الشهادات العلمية، كما أنّ حالة الانفلات ساهمت بشكل كبير في تفشي الظاهرة، مؤكداً أنّ عدد الانتدابات بعد عام 2011 تضاعف بشكل كبير للتربية، بتهم "التزوير، وافتعال وثائق إدارية وشهادات مزورة، واستغلال النفوذ، ورشوة موظف عمومي".

أكد الناطق باسم الحكومة، نصر الدين النصيبي، مؤخراً، أنّه تم البدء في التثبت من كل الشهادات العلمية في مختلف الوظائف، ووضع لجان بكلّ الوزارات

للتقيل سنوات، أطلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي حملة تحت عنوان "ثبت في الشهادات"، مطالبين بالتدقيق في جميع الشهادات المقدمة في الوظائف الحكومية، ومحاسبة كلّ من أجرم بحق العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا، ومن أجرم بحق الأطفال الذين درسوا لدى معلمين غير مؤهلين للتدريس، كما طالبت العديد من الجمعيات، بضرورة التدقيق في جميع الشهادات العلمية المتعلقة بمن يمارسون مهنة التدريس.

وتؤكد الجمعية التونسية لمكافحة الفساد استفحال ظاهرة تزوير الشهادات العلمية منذ عام 2011، مشيرة إلى أنّ وزارة التكوين المهني والتشغيل كشفت عن شبكة كاملة لتزوير الشهادات الجامعية والمدرسية تورط فيها موظفون وإداريون.

ويقول رئيس الجمعية إبراهيم الميساوي لـ "العربي الجديد": "تحدثنا منذ سنوات عن خطورة هذا الملف الذي يستوجب التدقيق، وخصوصاً في الانتدابات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في جميع القطاعات، لا سيما أنّ التقنيات الحديثة تساهم في تزوير العديد من الشهادات بسهولة". دقيق في الشهادات، وإحالة ملفات التزوير على القضاء.

<http://tinyurl.com/4h83jzva>



لم يعد خبراً صامداً الكشف عن طبيب يمارس مهنة الطب من دون شهادة علمية، أو عن مدرّس حاصل على شهادة البكالوريا فقط، فخلال السنوات الأخيرة، كشف عن أشخاص يستخدمون شهادات مزورة في قطاعات مختلفة، مما أثار جدلاً كبيراً، وتنديد بتزوير الشهادات العلمية والانتدابات العشوائية، خصوصاً بعد عام 2011.

في يونيو/ حزيران الماضي، أحالت جامعة "روما لا سابينزا" 85 طالباً تونسياً على القضاء بسبب شهادات مزورة، بحسب الناشط السياسي المقيم في إيطاليا، مجدي الكرياعي، والذي طالب بفتح تحقيقات في البلاد حول الشهادات المزورة.

وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، ألقي القبض على شخص يمارس الطب البيطري من دون شهادة علمية. وفي إبريل/ نيسان 2021، أوقف شخص يمارس طب الأسنان في مدينة نفردان التابعة لولاية مدينين، من دون أن تكون معه شهادة علمية. كما أوقف طبيب في مدينة قفصة (جنوب غرب) يمارس المهنة من دون شهادة. وكثيراً ما تعلن الأجهزة الأمنية عن إطاحة شبكات تزوير وثائق إدارية وشهادات علمية في جهات عدة.

تلك الحالات اكتشفت بالصدفة من دون القيام بتدقيق مسبق في الشهادات، لتثير جدل الشهادات المزورة والانتدابات المشبوهة في الوظيفة العمومية التي أثقلت كاهل الدولة بعد اكتشاف عشرات الحالات في الوزارات، كما طاولت قطاعات

في علاقة بملف السكر، مرصد رقابة يوجه عدل تنفيذ للديوان التونسي للتجارة



في علاقة بملف السكر .. مرصد رقابة يوجه عدل تنفيذ للديوان التونسي للتجارة:

حيث ثبت للمرصد توفر كميات كبيرة من السكر الخام في مخازن الديوان برادس منذ شهر أوت دون الشروع في تكريرها، مع العلم المسبق بتوقف الشركة التونسية للسكر عن نشاط التكرير منذ أشهر بحجة صيانة، ثم بحجة انتظار التوصل بكميات من السكر الخام، دون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة مندهم لضمان حق الديوان، مما نتج عنه نقص هذه المادة الموجهة للصناعيين كالموجهة للاستغلال العائلي.

وحمل المرصد المسؤولية كاملة لمسؤولي الديوان على الانطلاق بداية من 12 سبتمبر 2023 في فورية ت من السكر الأبيض (المستخرج من اللفت السكري التابع لشركة جينور) لبعض الصناعيين، بثمن ثمن 2626 دينار للطن، في مخالفة صريحة لهيكل الأسعار المحددة من وزارة التجارة والتي لا تتضمن السعر المذكور صلب مقرر بيع السكر للصناعيين.

يلزم أن مرصد رقابة أودع شكاية جزائية ضد الرئيس المدير العام السابق للديوان الياس بن عامر ومسؤولي شركة جينور وكان من يكشف عنه البحث بخصوص الاتفاقية غير القانونية الموقعة بين الطرفين في السنة الماضية، بتهمة "شبهات تكوين وفاق من أجل تحقيق فائدة لا وجه لها ومكاسب مالية على حساب المال العام وشبهات تضارب مصالح في مجال صفقات تزويد السوق بمادة السكر". ويؤكد المرصد أن هذه السلوكيات تمثل استغلالاً للصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير مع الإضرار بالإدارة، في وقت تشهد فيه السوق انقطاعات متكررة لأغلب المواد الأساسية بما فيها مادة السكر.

وجه مرصد رقابة عشية يوم الاثنين 18 سبتمبر محضر تنبيه عبر عدل تنفيذ إلى المتصرف المفوض المكلف بتسيير الديوان التونسي للتجارة ، وذلك للتنبيه عليها بضرورة وضع حد فوري للخروقات القانونية الخطيرة التي رصدتها مرصد رقابة خلال الأيام الأخيرة في العلاقة التعاقدية بين الديوان وشركة "جينور" لإنتاج السكر المستخرج من اللفت السكري، وفي عملية اعتماد سعر لا سند قانوني أو ترويجي له ، أعلى من سعر الاحالة المعتمد ، مما كبد الديوان أعباء إضافية غير مبررة ، ودون الرجوع إلى الهياكل المسؤولة لها النظر في المسائل المتصلة بالتزويد والهياكل التي عهد إليها الاشراف على منظومة السكر المستخرج من اللفت السكري.

كما حمل محضر التنبيه الممثل القانوني للديوان كل المسؤولية القانونية والإدارية عن الضرر الذي لحق الديوان والمال العام جراء العمليات المشبوهة التي حصلت من أجل إسناد امتياز لشركة خاصة على حساب الوضعية المالية الخائفة للديوان وبالتالي على حساب المجموعة الوطنية. بما في ذلك شبهات استغلال المخزون الاحتياطي بشكل مقصود وعدم القيام باقتناءات في الأجل بغرض تفرغ السوق من مادة السكر واقتعال أزمة، قبيل اقتناء الكميات المنتجة من شركة جينور بسعر أعلى من السعر المعتمد.

...

بوزيد لافي لكشف: هناك تواطؤ بين شركة جنيور والديوان التونسي للتجارة في عملية تفريغ مادة السكر من الأسواق

أكد مدير المشاريع بمرصد رقابة، بوزيد لافي، اليوم الاربعاء 13 سبتمبر 2023، تواطؤ شركة جنيور المتمثلة في صاحبها حمادي العكلي مع المدير العام للديوان التونسي للتجارة لتفريغ مادة السكر من الأسواق.

وأضاف لافي في تصريح لكشف ميديا، أنه إثر عملية تقصي للنقص الفادح في مادة السكر فقد تبين ان المخزون المتوفر حاليا بديوان التجارة أقل عن 1700 طن وهي كمية لا تغطي استهلاك يومين، كما تفيد المعطيات بأن الكميات المتوفرة في مخازن الديوان التونسي للتجارة بتونس الكبرى أقل من 135 طن باعتبار أن هذه الكميات مخصصة لمناطق تونس الكبرى وبنزرت وزغوان والوطن القبلي، والتي عادة ما تفوق احتياجاتها اليومية 600 طن.

وأضاف لافي ان هذه الأزمة جاءت تقريبا في نفس فترة الأزمة التي حصلت السنة الماضية في مادة السكر وكذلك بالتزامن مع الانتهاء من موسم إنتاج السكر المستخرج من اللفت السكري من طرف شركة جنيور لصاحبها حمادي العكلي، نائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وهو ما يثير الاستغراب والشكوك حول العملية المقصودة من استنفاد المخزون الاحتياطي وعدم توريد مادة السكر في الأجل المحددة.

كما أفاد لافي أنه قد تبين من خلال معطيات مؤكدة وجود عملية تواطؤ من قبل صاحب شركة جنيور والمدير العام للديوان التونسي للتجارة بهدف تفريغ السوق من مادة السكر وافتعال أزمة.

رابط الفيديو: [d9%8a%d8%af-%d9%84%d8%a7%d9%81%d9%8a-%d9%87%d9%86%d8%a7%d9%83](https://www.youtube.com/watch?v=d9%8a%d8%af-%d9%84%d8%a7%d9%81%d9%8a-%d9%87%d9%86%d8%a7%d9%83)

بوزيد لافي: هناك تواطؤ بين شركة جنيور والديوان التونسي للتجارة في عملية تفريغ مادة السكر من الأسواق



<https://www.youtube.com/watch?v=4jjZbLqInCU>

<http://tinyurl.com/knxp8vh8>



مرصد رقابة: شبهة عملية مقصودة لاستنفاد المخزون الاحتياطي من السكر



📌 نسخة 🌐 الأربعاء 12 سبتمبر 2023 - 14:06 📍 وطني

حذر مرصد رقابة اليوم الأربعاء 13 سبتمبر 2023، من تكرار أزمة السكر التي عاشتها تونس السنة الماضية وتواصلها الأيام وصولا إلى فقدان هذه المادة في الأسواق وتعطل عديد المصانع واستيراد كميات محدودة من السوق الجزائرية بسعر مرتفع.

وبين المرصد في بلاغ له أن مادة السكر تشهد بالتزامن مع الانتهاء من موسم إنتاج السكر المستخرج من اللبث السكري، نقضا فادحا في المخزون، حيث بلغ يوم أمس، حسب معطيات مؤكدة مستوى يقل عن 1700 طن، وهي كمية لا تغطي استهلاك يومين. وحسب المعلومات التي تحصل عليها مرصد رقابة، بلغت الكميات المتوفرة في مخازن الديوان التونسي للتجارة بتونس الكبرى أقل من 135 طن، وهو رقم مفرع، باعتبار أن هذه الكميات مخصصة لمناطق تونس الكبرى وبنزرت وزغوان والوطن القبلي، والتي عادة ما تفوق احتياجاتها اليومية 600 طن خلال هذه الفترة.

وأكد المرصد نفاذ مخازن الديوان بمناطق سوسة وصفاقس التي تغطي كذلك احتياجات ولايات المنستير والمهدية، وتحدثت بلاغ المرصد عن شبهة عملية مقصودة لاستنفاد المخزون الاحتياطي وعدم القيام باقتناءات في الأجل يفرض تفريغ السوق من مادة السكر واغتعال أزمة، قبيل اقتناء الكميات المنتجة من أحد المصانع بسعر أعلى من أسعار السوق.

ووفق البلاغ فقد توفرت لمرصد رقابة في الأيام الماضية القرائن التي تدل على أنه لا وجود للأزمة في توفر مادة السكر في السوق العالمية خلال الأشهر الماضية بالإضافة إلى توفر رقابة 28000 طن من السكر الخام في مخازن الديوان برادسي منذ شهر أوت دون الشروع في تكريرها.

<http://tinyurl.com/4cv88ceh>

في علاقة بملف السكر، مرصد رقابة يوجه عدل تنفيذ للدیوان التونسي للتجارة

بداية من 12 سبتمبر 2023 في فويرة كميات من السكر الأبيض لبعض الصناعيين، بثمان 2626 دينار للطن، في مخالفة صريحة لهيكلية الأسعار المحددة من وزارة التجارة والتي لا تتضمن السعر المذكور صلب مقرر بيع السكر للصناعيين.

يذكر أن مرصد رقابة أودع شكاية جزائية ضد الرئيس المدير العام السابق للديوان الياس بن عامر ومسؤولي شركة جينور وكل من يكشف عنه البحث بخصوص الاتفاقية غير القانونية الموقعة بين الطرفين في السنة الماضية، بتهمة "شبهات تكوين وفاق من أجل تحقيق فائدة لا وجه لها ومكاسب مالية على حساب المال العام وشبهات تضارب مصالح في مجال صفقات تزويد السوق بمادة السكر".

على حساب الوضعية المالية الخائفة للديوان وبالتالي على حساب المجموعة الوطنية، بما في ذلك شبهات استنفاد المخزون الاحتياطي بشكل مقصود وعدم القيام باقتناءات في الاجال بغرض تفريغ السوق من مادة السكر وافتعال أزمة، قبيل اقتناء الكميات المنتجة من شركة جينور بسعر أعلى من السعر المعتمد .

حيث ثبت للمرصد توفر كميات كبيرة من السكر الخام في مخازن الديوان برادس منذ شهر أوت دون الشروع في تكريرها، مع العلم المسبق بتوقف الشركة التونسية للسكر عن نشاط التكرير منذ أشهر بحجة عمليات صيانة، ثم بحجة انتظار التوصل بكميات من السكر الخام، دون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم لضمان حق الديوان، مما نتج عنه نقص هذه المادة الموجهة للصناعيين كالموجهة للاستغلال العائلي.

وحمل المرصد المسؤولية كاملة لمسؤولي الديوان على الانطلاق

وجه مرصد رقابة يوم أمس الاثنين 18 سبتمبر محضر تنبيه عبر عدل تنفيذ إلى المتصرف المفوض المكلف بتسيير الديوان التونسي للتجارة ، وذلك للتنبيه عليها بضرورة وضع حد فوري للخروقات القانونية الخطيرة التي رصدها مرصد رقابة خلال الأيام الأخيرة في العلاقة التعاقدية بين الديوان وشركة "جينور" لانتاج السكر المستخرج من اللفت السكري، وفي عملية اعتماد سعر لا سند قانوني او ترتيب له ، أعلى من سعر الاحالة المعتمد ، مما كبد الديوان أعباء إضافية غير مبررة ، ودون الرجوع الى الهيكل المخولة لها النظر في المسائل المتصلة بالتزود والهيكل التي عهد إليها الإشراف على منظومة السكر المستخرج من اللفت السكري.

كما حمل محضر التنبيه الممثل القانوني للديوان كل المسؤولية القانونية والإدارية عن الضرر الذي لحق الديوان والمال العام جراء العمليات المشبوهة التي حصلت من أجل إسناد امتياز لشركة خاصة

ملف السكر.. مرصد رقابة يوجه عدل تنفيذ للدويان التونسي للتجارة

وجه مرصد رقابة عشية اليوم الاثنين 18 سبتمبر محضر تنبيه عبر عدل تنفيذ إلى المتصرف المفوض المكلف بتسيير الدويان التونسي للتجارة ، وذلك للتنبيه عليها بضرورة وضع حد فوري للخروقات القانونية الخطيرة التي رصدها مرصد رقابة خلال الأيام الأخيرة في العلاقة التعاقدية بين الدويان وشركة "جينور" لانتاج السكر المستخرج من اللفت السكري، وفي عملية اعتماد سعر لا سند قانوني أو ترتيب له ، أعلى من سعر الاحالة المعتمد ، مما كبد الدويان أعباء إضافية غير مبررة ، ودون الرجوع الى الهياكل المخولة لها النظر في المسائل المتصلة بالتزود والهياكل التي عهد اليها الاشراف على منظومة السكر المستخرج من اللفت السكري.

كما حمل محضر التنبيه الممثل القانوني للدويان كل المسؤولية القانونية والإدارية عن الضرر الذي لحق الدويان والمال العام جراء العمليات المشبوهة التي حصلت من أجل إسناد امتياز لشركة خاصة على حساب الوضعية المالية الخائفة للدويان وبالتالي على حساب المجموعة الوطنية. بما في ذلك شبهات استنفاد المخزون الاحتياطي بشكل مقصود وعدم القيام باقتناءات في الاجال بغرض تفريغ السوق من مادة السكر وافتعال أزمة، قبيل اقتناء الكميات المنتجة من شركة جينور بسعر أعلى من السعر المعتمد .

حيث ثبت للمرصد توفر كميات كبيرة من السكر الخام في مخازن الدويان برادس منذ شهر أوت دون الشروع في تكريرها، مع العلم المسبق بتوقف الشركة التونسية للسكر عن نشاط التكرير منذ أشهر بحجة عمليات صيانة، ثم بحجة انتظار التوصل بكميات من السكر الخام، دون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم لضمان حق الدويان، مما نتج عنه نقص هذه المادة الموجهة للصناعيين كالموجهة للاستغلال العائلي.

وحمل المرصد المسؤولية كاملة لمسؤولي الدويان على الانطلاق بداية من 12 سبتمبر 2023 في فويرة كميات من السكر الأبيض (المستخرج من اللفت السكري التابع لشركة جينور) لبعض الصناعيين، بثمان 2626 دينار للطن، في مخالفة صريحة لهيكل الأسعار المحددة من وزارة التجارة والتي لا تتضمن السعر المذكور صلب مقرر بيع السكر للصناعيين.

يذكر أن مرصد رقابة أودع شكاية جزائية ضد الرئيس المدير العام السابق للدويان الياس بن عامر ومسؤولي شركة جينور وكل من يكشف عنه البحث بخصوص الاتفاقية غير القانونية الموقعة بين الطرفين في السنة الماضية، بتهمة "شبهات تكوين وفاق من أجل تحقيق فائدة لا وجه لها ومكاسب مالية على حساب المال العام وشبهات تضارب مصالح في مجال صفقات تزويد السوق بمادة السكر".

ويؤكد المرصد أن هذه السلوكيات تمثل استغلالا للصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير مع الإضرار بالإدارة، في وقت تشهد فيه السوق انقطاعات متكررة لأغلب المواد الأساسية بما فيها مادة السكر.



تعيين أخت وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي وزوجها مدرّسين في المدرسة التونسية بطرابلس إثر مناظرة متشعبة ومحدودة العدد

مرصد رقابة يطالب بالتدقيق في تعيين شقيقة وزير زوجها بالمدرسة التونسية بطرابلس:

أفاد مرصد رقابة، الثلاثاء 19 سبتمبر/أيلول 2023، بأنّه تم "تعيين أخت وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي وزوجها مدرّسين في المدرسة التونسية بطرابلس إثر مناظرة متشعبة ومحدودة العدد". وذكر، في بلاغ له، أنّه تم الاثنين 18 سبتمبر/أيلول 2023 افتتاح المدرسة التونسية بطرابلس - ليبيا من جديد بعد إغلاق دام تسع سنوات، وانطلق هذا الموسم الدراسي بطاقم يضم 18 مدرّسا قادمين من تونس على إثر مناظرة انتداب مدرّسين للتدريس بالمدرسة التونسية بطرابلس الليبية خلال موسم 2023 - 2024 أعلنت عن فتحها وزارة التربية يوم 10 أوت/أغسطس 2023.

مرصد رقابة: وزارة التربية كانت قد وضعت شروطاً عديدة وصارمة للمشاركة في مناظرة انتداب مدرّسين بالمدرسة التونسية بطرابلس ورغم ذلك نجد شقيقة وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها ضمن طاقم الـ 18 مدرّسا في المدرسة

وقال المرصد إن "وزير التربية محمد علي البوغديري أشرف يوم الثلاثاء 12 سبتمبر/أيلول 2023، على الجلسة الخاصة بتعيين الناجحين في المناظرة المذكورة، قبل أن يتجهوا إلى طرابلس لمباشرة عملهم".

وذكر مرصد رقابة بأنّ "وزارة التربية كانت قد وضعت شروطاً عديدة وصارمة للمشاركة في المناظرة"، مشيراً إلى أنّها "أقرت مرحلتين لترتيب المترشحين الذين استوفوا شروط الترشح: الأولى عبر الترتيب التفاضلي حسب العدد البيداغوجي (أو معدل آخر عدد بيداغوجي وآخر عدد إداري بالنسبة للمكلفين بعمل إداري)، وإذا تساوى مترشحان أو أكثر تعطى الأولوية لأكبرهم سناً، وغيرها من الشروط".

أما المرحلة الثانية من المناظرة، وفق مرصد رقابة، فإنها "تتضمن اختبارات كتابية وشفوية باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية. ويتم اعتماد معدل الأعداد المتحصل عليها في الاختبارات الكتابية والمحادثات الشفوية، وفي حالة التساوي تعطى الأولوية للأكبر سناً".

مرصد رقابة: في انتظار التدقيق في نتيجة المناظرة، من حق الجميع التساؤل والتشكيك وطلب التدقيق في الانتدابات مادام الموضوع مطروحاً بقوة اليوم

وأشار مرصد الرقابة إلى أنّه "علم من مصادر مؤكدة أن من بين طاقم المدرّسين الـ 18 الذين نجحوا في هذا المسار الطويل والمتشعب للمناظرة يوجد شقيقة وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها".

وعلى هذا الأساس، ذكر المرصد أنّه "أعدّ طلب نفاذ إلى المعلومة موجّهاً إلى وزير التربية للحصول على نتائج مختلف مراحل المناظرة بعد أن استحال الاطلاع عليها في بوابة وزارة التربية المخصصة للمناظرات"، مشيراً إلى أنّه "في انتظار التدقيق في النتيجة، من حق الجميع التساؤل والتشكيك وطلب التدقيق في الانتدابات مادام الموضوع مطروحاً بقوة اليوم"، على حد ما جاء في نص البلاغ.

<http://tinyurl.com/49thb5dj>

مرصد رقابة : تعيين أخت وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها مُدرسين في المدرسة التونسية بطرابلس



نسخة 19 سبتمبر 2023 - 15:17 وتعليق

كشف مرصد رقابة اليوم الثلاثاء 19 سبتمبر 2023 أنه وجه طلب لناد للمعلومة للوقوف على ملابسات تعيين أخت وزير الشؤون الاجتماعية مالك التراحي وزوجها ضمن طاقم المدرسين الـ 18 بالمدرسة التونسية بطرابلس لافتاً إلى أنه تم افتتاح المدرسة من جديد بعد 9 سنوات من الغلق.

إحداثيات Google

إتبع مجلس هذا الإفلان لهذا هذا الإفلان

ونقل المرصد "رقابة" عن مصادر وصفها بالمؤيدة أن من بين طاقم المدرسين الثمانية عشر الذين لجؤوا بعد مسار طويل و متشعب للمناظرة شفيفة وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها !!

وأبرز أن توجيه طلب النفاذ يهدف لعدم ظلم أي أحد وأنه تم توجيه الطلب إلى وزير التربية للحصول على نتائج مختلف مراحل المناظرة بعد أن استحال الطلوع عليها في بوابة وزارة التربية المخصصة للمناظرات عبر الرابط المخصص للعرض.

وأعاد المرصد في بلدغ نشرته على صفحته الرسمية بموقع "فايسبوك" بأن الموسم الدراسي انطلق بطاقم يضم 18 مدرّساً قادمين من تونس على إثر مناظرة انتداب مدرّسين للتدريس بالمدرسة التونسية بطرابلس النبية خلال موسم 2023 – 2024 أعلنت عن فتحها وزارة التربية يوم 10 أوت 2023.

وأشار إلى أن وزير التربية محمد علي البوعديري أشرف يوم الثلاثاء 12 سبتمبر الجاري على الجلسة الخاصة بتعيين الناجحين في المناظرة المذكورة قبل أن يتوجهوا إلى طرابلس لمباشرة عملهم.

وذكر المرصد بأن وزارة التربية كانت قد وضعت شروطاً عديدة وصارمة للمشاركة في المناظرة وبأنها أقرت مرحلتين لترتيب المترشحين الذين استوفوا شروط الترشيح مبيتاً أن المرحلة الأولى تكون عبر الترتيب التفاضلي حسب العدد البيداغوجي (أو معدل آخر عدد بيداغوجي وآخر عدد إداري بالنسبة للمكلمين بعمل إداري) وأنه إذا تساوى مترشحان أو أكثر تعطى الأولوية لأكبرهم سناً مضيفاً أن المرحلة الثانية من المناظرة تتضمن اختبارات كتابية وشفوية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية وأنه يتم اعتماد معدل العداد المتحصل عليها في الاختبارات الكتابية والمحادثات الشفوية مبرزا أنه في حالة التساوي تعطى الأولوية للكبير سناً.

<http://tinyurl.com/r95v4bby>

مرصد رقابة يريد التثبيت في قرار تعيين شقيقة وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها بالمدرسة الدولية بطرابلس

713 0 0

سبتمبر 19، 2023 كتاب بواسطة Tunisie Telegraph



تونس - أخبار تونس

قال مرصد رقابة في بيان أصدره اليوم أنه تم تعيين شقيقة وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي وزوجها مدرّسين في المدرسة التونسية بطرابلس إثر مناظرة متشعبة ومحدودة العدد.

وجاء في البيان الذي نشره المرصد على موقعه الرسمي بالفيسبوك " تم يوم أمس الاثنين 18 سبتمبر 2023 افتتاح المدرسة التونسية بطرابلس - ليبيا من جديد بعد إغلاق دام تسع سنوات.

وانطلق هذا الموسم الدراسي بواقم يضم 18 مدرّس قادمين من تونس على إثر مناظرة انتداب مدرّسين للتدريس بالمدرسة التونسية بطرابلس الليبية خلال موسم 2023 - 2024 أعلنت عن فتحها وزارة التربية يوم 10 أوت 2023.

وقد أشرف وزير التربية محمد علي البوعديري يوم الثلاثاء 12 سبتمبر 2023، على الجلسة الخاصة بتعيين الناجحين في المناظرة المذكورة. قبل أن يتجهوا إلى طرابلس لمباشرة عملهم.

وكانت وزارة التربية قد وضعت شروطا عديدة وصارمة للمشاركة في المناظرة . كما أقرت مرحلتين لترتيب المترشحين الذين استوفوا شروط الترشح: الأولى عبر الترتيب التفاضلي حسب العدد البيداغوجي (أو معدل آخر عدد بيداغوجي وآخر عدد اداري بالنسبة للمكلفين بعمل اداري). وإذا تساوى مترشحان أو أكثر تعطى الاولوية الأكبرهم سنا ... إلخ.

والمرحلة الثانية من المناظرة تتضمن اختبارات كتابية وشفوية باللغة العربية والفرنسية والانجليزية. ويتم اعتماد معدل الاعداد المتحصل عليها في الاختبارات الكتابية والمعادنات الشفوية. وفي حالة التساوي تعطى الاولوية الأكبر سنا.

وقال مرصد رقابة أنه علم من مصادر مؤكدة أن من بين طاقم المدرّسين الثمانية عشر الذين نجحوا في هذا المسار الطويل والمتشعب للمناظرة يوجد شقيقة وزير الشؤون الاجتماعية وزوجها !!

وحتى لا نظلم أي أحد، أعد مرصد رقابة صباح اليوم طلب نفاذ الى المعلومة موجه الى وزير التربية للحصول على نتائج مختلف مراحل المناظرة بعد ان استحال الاطلاع عليها في بوابة وزارة التربية المخصصة للمناظرات على هذا الرابط :

http://concours.edunet.tn/.../instituteur.../resultat_final

وروابط المراحل السابقة.

وفي انتظار التدقيق في النتيجة، من حق الجميع التساؤل والتشكيك وطلب التدقيق في الانتدابات مادام الموضوع مطروحا بقوة اليوم.

<http://tinyurl.com/55kz8ej3>

أزمة الكراس المدرسي المدعم في تونس : الشجرة التي تخفي الغابة

في البلاغ التالي الذي أصدره اليوم مصدر رقابة يقدم تقريراً حول ما سمي بأزمة الكراس المدعم في تونس الذي يواجهها الأولياء و التلامذة و المربين في مستهل كل سنة دراسية وهي أزمة متفاقمة منذ سنوات عديدة و من أسبابها سوء تصرف عديد المتدخلين في القطاع.

أصدر مرصد رقابة اليوم السبت 23 سبتمبر 2023 تقريراً مفصلاً حول أسباب أزمة ندرة الكراس المدرسي المدعم في البلاد في بداية هذا الموسم الدراسي والمواسم السابقة. وبيّن التقرير كيف تعمل منظومة دعم الورق المدرسي ودور مختلف الفاعلين في هذه المنظومة: وزارة التجارة والمركز الوطني البيداغوجي ومختلف المطابع المكلفة بطباعة الكراس المدرسي، بالإضافة للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق التي تتولى صنع الورق المعد لانتاج الكراس المدرسي من طرف عدد قليل من المطابع المحلية.

شجرة سوء التصرف...
وهذه أهم مخرجات التقرير:

— رغم تخصيص اعتمادات لدعم الورق المدرسي في ميزانية الدولة لسنة 2023 في حدود 35 مليون دينار أي بزيادة قدرها 250٪ مقارنة مع السنة المنقضية، إلا أن ذلك لم ينعكس على توفير كميات كافية من الكراس المدعم في المكتبات في بداية هذا الموسم الدراسي.

— هناك إنعدام للرقابة على تصنيع وتوزيع الكراس المدرسي، بعد أن تخلى المركز الوطني البيداغوجي منذ سنة 2019 عن هذه المهمة الموكولة له بمقتضى القانون 61 لسنة 1972 المحدث للمركز. وجهنا طلب نفاذ إلى المركز وتلقينا إجابة مفادها إحالة المهمة إلى مصالح وزارة التجارة دون أن مدّنا بالمسند القانوني والترتيبي لذلك.

— هناك تقصير كبير من وزارة التجارة في مراقبة المطابع ومساك التوزيع، وردع توزيع الكراس المدعم في السوق الموازية وممارسات التهريب.

— الوزارة تخلت حتى عن واجبها في إعلام الرأي العام بالمعطيات حول الكميات المنتجة والمسوّقة من الكراس لصالح رئيس الغرفة الوطنية لتجار الجملة والمواد المدرسية والمكتبية الذي أصبح مصدر المعلومة الوحيد تقريبا. ويشكك المرصد في أرقام الانتاج المعلن عنها.

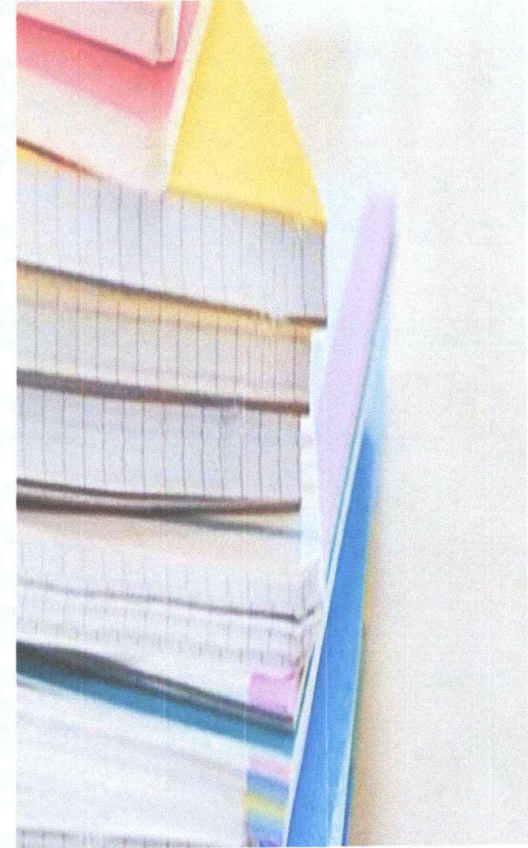
— لدينا شهادات ميدانية عن وجود أشكال عديدة من التلاعب بدعم الورق المدرسي على مستوى المطابع ومصالح الوزارة، في علاقة بعمليات التكفل بفواتير شراء الورق في ظل ضعف الرقابة وانتقائيتها، وغياب المنافسة وانعدام الشفافية في منح كوتة طبع الكراس المدرسي لعدد محدود من المطابع دون تفعيل المبادئ العامة للشراء العمومي (المنافسة، حرية المشاركة، المساواة، وشفافية الاجراءات ونزاهتها).

...و ما تخفيه...
ه الشجرة أما بالنسبة للغابة:

— أهم سبب لندرة الكراس المدرسي في السنوات الأخيرة هو تدهور الإنتاج الوطني من الورق، الذي انهار بنسبة 90٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2018. لتسجل سنتي 2021 و2022 صفر إنتاج نتيجة توقف للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق تماما عن الإنتاج. مما اضطر الدولة للتكفل بكلفة فارق سعر الورق المورّد في ظل ارتفاع الأسعار العالمية. وهذه السنة تم استئناف الإنتاج دون ضمانات لتواصله في السنوات القادمة بسبب الوضع الكارثي للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق.

— شركة حلفاء القصرين سجّلت إلى موفى سنة 2021 خسائر متركمة في حدود 530 مليون دينار. هذه الخسائر ناتجة أساسا عن عدم تغطية الإيرادات لتكاليف الإنتاج. حيث لم تتجاوز نسبة تغطية إيرادات الاستغلال لأعباء الاستغلال سوى 3٪ فقط موفى 2021. ولم تتجاوز تلك النسبة 39٪ خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2021. وهذا ما يعني تمويل أكثر من 60٪ من نشاط الاستغلال بواسطة القروض طويلة وقصيرة المدى، وأغلبها قروض خزينة (من الدولة) بقيمة جمالية بلغت موفى سنة 2022 ما قدره 300 مليون دينار لعدم قدرة الشركة على الاقتراض من المؤسسات البنكية. علما وأن الشركة قامت خلال السنوات الماضية برهن أراضي بقيمة 77 مليون دينار وأصول تجارية ومعدات بمبلغ جملي قدر ب 55 مليون دينار للحصول على قروض من مؤسسات مالية.

— هذه الوضعية الكارثية هي بدرجة أولى نتيجة سوء الحوكمة وسوء التصرف والتلاعب بالمال العام والتلاعب بالصفقات والتعيينات العشوائية وكل أنواع الفساد الذي يرشحها للقب أكثر المؤسسات العمومية فسادا في البلاد. ورغم المهام الرقابية التي عّدها التقرير، وكل الشكايات المودعة لدى القضاء، لم يتغير شيء في الشركة، وظلت الى اليوم مناخات من الإفلات من العقاب تهيمن على الأوضاع. خاصة وأنه عوض محاسبة المسؤولين المتورطين في تدمير الشركة خلال العشرية الماضية المتحالفين مع النقابات، وعلى رأسهم الرئيس المدير العام للشركة في سنوات الخراب (2021-2022) فقد تمت مكافأتهم، وتمت تسميته منذ سنتين على رأس منشأة أخرى (الشركة التونسية للتقييب).



أزمة الكراس المدرسي المدعم .. الشجرة التي تخفي الغابة ... تقرير جديد لمرصد رقابة



أصدر مرصد رقابة اليوم السبت 23 سبتمبر 2023 تقريراً مفصلاً حول أسباب أزمة ندرة الكراس المدرسي المدعم في البلاد في بداية هذا الموسم الدراسي والمواسم السابقة. وبين التقرير كيف تعمل منظومة دعم الورق المدرسي ودور مختلف الفاعلين في هذه المنظومة: وزارة التجارة والمركز الوطني البيداغوجي ومختلف المطابع المكلفة بطباعة الكراس المدرسي، بالإضافة للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق التي تتولى صنع الورق المعد لإنتاج للكراس المدرسي من طرف عدد قليل من المطابع المحلية.

وهذه أهم مخرجات التقرير:

رغم تخصيص اعتمادات لدعم الورق المدرسي في ميزانية الدولة لسنة 2023 في حدود 35 مليون دينار أي بزيادة قدرها 250٪ مقارنة مع السنة المنقضية، إلا أن ذلك لم ينعكس على توفير كميات كافية من الكراس المدعم في المكتبات في

بداية هذا الموسم الدراسي .. هناك إنعدام للرقابة على تصنيع وتوزيع الكراس المدرسي، بعد أن تخلى المركز الوطني البيداغوجي منذ سنة 2019 عن هذه المهمة الموكولة له بمقتضى القانون 61 لسنة 1972 المحدث للمركز. وجّهنا طلب نفاذ إلى المركز وتلقينا إجابة مفادها إحالة المهمة إلى مصالح وزارة التجارة دون أن مدّنا بالسند القانوني والترتيبي لذلك.

تونس: بمناسبة السنة البرلمانية الجديدة مرصد رقابة يصدر تقريراً تقييماً مفصلاً لأداء مجلس النواب في دورته الأولى

في نطاق مجهودات مرصد رقابة المتواصلة في مراقبة سير الهياكل العمومية، و التوجه الجديد في القيام بتقارير دورية معمقة، وبمناسبة بداية سنة نيابية جديدة للمجلس التشريعي، المنبثق عما سمي إجراءات "25 جويلية". ينشر المرصد هذا العمل التقييمي للمجلس المذكور تحت عنوان "الشرعية والأداء".

ورغم الحرج المنهجي في تقييم مؤسسة نيابية جاءت إثر تقويض مسار دستوري ديمقراطي والافراد بفرض مسار تأسيسي جديد أصبح واقعا نافذا، فإن مرصد رقابة سعى جاهدا إلى اتخاذ أقصى درجات الموضوعية في التقييم.

وتم التحري في المعايير المعتمدة بالرجوع إلى المعايير التي وقع إقرارها دوليا في مسألة البرلمانات الديمقراطية. كما تم الاستناد إلى معايير نزاهة وديمقراطية الانتخابات. وكذلك تم اعتماد مواقف وبيانات مؤسسات دولية ومنظمات مختصة ذات مصداقية معروفة.

وقد حاول هذا العمل تقييم مجلس النواب الحالي في تونس وذلك بالنظر إلى عنصرين أساسيين وهما الشرعية والأداء. وبغرض ذلك فقد سعينا إلى تتبع عمل المجلس طيلة دورته النيابية الأولى. كدأبنا دائما في ممارسة وتكريس الرقابة الوطنية على كل الأجهزة والهياكل التي تتصرف في المال العام وتمارس أي قدر من المسؤوليات العامة.

تطلب النظر في مسألة الشرعية دراسة المسار القانوني الذي انطلق منذ إعلان حالة الاستثناء في 25 جويلية 2021 والعمل بالتدابير الاستثنائية. كما تطلب تقييم المسار الانتخابي بالاعتماد على المعايير الدولية لنزاهة وديمقراطية الانتخابات، لتقدير مدى مشروعية الانتخابات والمنتخبين.

أما بخصوص تقييم أداء المجلس، فقد تم الاستناد إلى مسطرة معايير قياس الأداء البرلماني المعتمدة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، لتقييم الاستقلالية، والنظام الداخلي، والشفافية وحصيلة النشاط.

كما تم اعداد تقييم لمعايير 7 حددتها المنهجية الموضوعية للاتحاد البرلماني الدولي لقياس ما اذا كان البرلمان فعالا، وخاضعا للمساءلة، وشفافا، ومتجاوبا، وشاملا، وتشاركيا، وذا تمثيلية عالية.

وخلص هذا الجهد التقييمي إلى خلاصات دقيقة حول خلل شرعية المجلس النيابي الحالي، والضعف الفادح لأدائه خلال السنة النيابية الأولى.

ويتعهد المرصد بمواصلة الرصد والمتابعة والرقابة لعطا لمجلس في الفترة القادمة.

شبهات فساد في قطاع التبغ.. مرصد رقابة يقاضي مسؤولين من بينهم وزير مالية سابق



أعلن مرصد رقابة، الجمعة 29 أكتوبر/نشرين الأول 2021، أنه أودع شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤولين فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية (مذاقات) والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وتبذرت الخزينة العامة خسائر فادحة، وفقه.

وأضاف المرصد، في بلاغ نشره على صفحته بموقع التواصل فيسبوك، أن الشكاية تشمل كلاً من المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، ووزير الاقتصاد والمالية السابق علي الكعلي، والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

مرصد رقابة يقاضي كلاً من وزير المالية السابق علي الكعلي والمدير العام لوكالة التبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس إدارة وكالة التبغ

وأوضح أنه استند في دعواه القضائية ضد المتهمين على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان/يونيو 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند إلى حقه في النفاذ إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق بإخالات قانونية في تصرف هذه المؤسسة العامة، وفقه.

وأشار إلى أن التجاوزات والإخالات التي ذكرها المرصد في شكايته مرفقة بالمؤيدات، للأعوام بين 2010 و2016، تشمل سوء تصرف واضح في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي بالإضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية ومستوى التصدي لتقليد مواد الاختصاص، حسب ما ورد في البلاغ.

القاضي ليثمة قطاع التبغ في تونس.. فساد وكالة التبغ ولوبيات تحتكر السوق

أكد "مرصد رقابة" أنه قام بالتقصي في موضوع التجاوزات المتعلقة بالمذاقات الاستثنائية والامتيازات العينية الممنوحة من طرف الوكالة ومصنع القيروان بالاعتماد أساساً على مطالب للنفاذ إلى المعلومة، وخلص إلى تكرار توزيع مذاقات شهرية خارج إطار القانون.

مرصد رقابة: وكالة التبغ تمنح أعضائها القاريين والوقتيين والمتفاعلين وأعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الدولة وبعض إدارات الإدارة العامة للمحاسبة ومسؤولين آخرين من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها دون سند قانوني أو ترتيب

وذكر تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أن "الوكالة" تمكن أعضائها القاريين والوقتيين والمتفاعلين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العاميين ومراقبي الدولة (باستثناء مراقبة الدولة الحالية التي طعنت في الموضوع) وبعض إدارات الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المكلفين بتفقد المراكز المحاسبية وقياس الماية المكلفين بالتصرف في منتوجات الاختصاص وأمناء المال الجوهريين وبعض الأطباء المتعاقدين معهم من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها دون سند قانوني أو ترتيب، وفق مرصد رقابة.

القاضي ليثمة وكالة التبغ والوقيد: خسائر بـ136 م د وإنتادات غير شفافه

ولفت إلى أنه تحصل على جدول تفصيلي يتضمن نوعية وكميات المذاقات والأطراف المنتفعة بها، معدة من طرف الإدارة العامة للمساهمات، ونحمل تأشير وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار على الكعلي بالموافقة، وتضم قائمة المنتفعين بالمذاقات:

- الأعيان المباشرون: مذاقات أسبوعية (من 12 إلى 48 عليه أسبوعياً لكل عون حسب الخطة الوظيفية) وشهرية (100 عليه لكل عون) وسنوية (200 عليه لكل عون)
- الأعيان المتفاعدون: مذاقات شهرية (70 عليه لكل عون)
- أعضاء مجلس الإدارة الحاليين، وأعضاء مجلس الإدارة السابقين ومراقبي الدولة المينشرون، ومراقبي الدولة السابقين: مذاقة شهرية (35 عليه لكل شخص)



<http://tinyurl.com/4rjfp7y9>

وتابع المرصد أنه تبيّن أن الكميات التي تم توزيعها من الوكالة كمذاقات خلال الثلاث السنوات من 2013 إلى 2015 وصل إلى ما يقارب 10 ملايين علبة بقيمة تاهر 22 مليون دينار بما فوّت على خزينة الدولة مبلغاً بقيمة 15 مليون دينار على الأقل، بالإضافة إلى تمنيع أعوان شركة TTI من مذاقات شهرية بشكل غير قانوني، وإسناد السجلات المحجوزة من السوق الموازية لفائدة الأعوان وغيرهم في شكل مذاقات استثنائية، وإسناد كميات من السجلات المحجوزة من الديوانة إلى أعوان مصنع التبغ بالقيروان في شكل منح عمل أيام السبت والأحد.

وذكر "مرصد رقابة" في شكايته أن الفساد الذي ينخر منظومة التبغ في تونس لا يقتصر على إنهاك ميزانية الدولة فقط، بل يتجاوز ذلك إلى خطورة إعادة التصرف في المحجوزات المصنعة محلياً أو المستوردة، يثاً أو تقديمها كمذاقات عوضاً عن إتلافها، بما يمثل جريمة تفرها مجلة الديوانة، وفقه.



"مرصد رقابة" يقاضي مسؤولين كبار بسبب منظومة الإشارات الجيدة في قطاع التبغ

تونس في 29 أكتوبر 2021

أودع "مرصد رقابة" يوم الأربعاء 27 أكتوبر الجاري، شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل مسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الإشارات الجيدة "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكلفت الخزينة العامة خسائر فادحة ... Voir plus

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين في قطاع التبغ



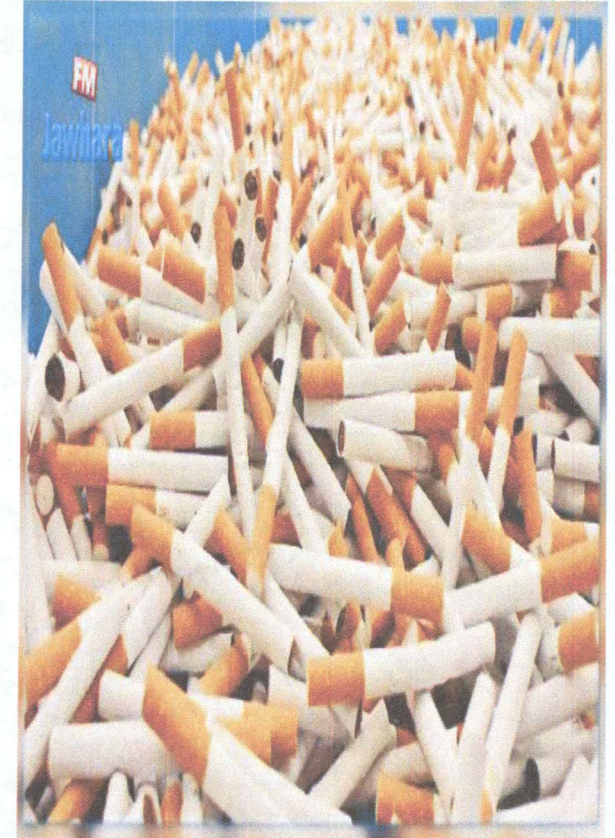
أفاد مرصد رقابة بأنه أودع شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤولين فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبّدت الخزينة العامة خسائر فادحة.

وأضاف في بلاغ له أنه استند في دعواه القضائية ضد المتهمين على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند الى حقه في النفاذ إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق باخلالات قانونية في تصرف هذه المؤسسة العامة.

وتشمل التجاوزات والاخلالات التي ذكرها المرصد في شكايته مرفقة بالمؤيدات، للأعوام بين 2010 و2016، سوء تصرف واضح في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي بالإضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية ومستوى التصدي لتقليد مواد الاختصاص. وأوضح المرصد أنه قام بالنقصي في موضوع التجاوزات المتعلقة بالمذاقات الاستثنائية والامتيازات العينية الممنوحة من طرف الوكالة ومصنع القيروان بالاعتماد أساسا على مطالب للنفاذ الى المعلومة، وخلص إلى تكرار توزيع مذاقات شهرية خارج اطار القانون.

وذكر تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أنّ "الوكالة تمكّن أعوانها القارين والوقنيين والمتقاعدين وأعضاء مجلس الادارة والمديرين العامين ومراقبي الدولة (باستثناء مراقبة الدولة الحالية التي طعنت في الموضوع) وبعض اطارات الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المكلفين بنفقد المراكز المحاسبية وقباض المالية المكلفين بالتصرف في منتوجات الاختصاص وأمناء المال الجهويين وبعض الأطباء المتعاقدين معهم من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها "دون سند قانوني أو تربيي".

<http://tinyurl.com/3b57hny>



مرصد رقابة يقاضي مسؤولين كبارا بسبب منظومة الامتيازات العينية في قطاع التبغ



خمس أعوام وبخفية من ألفين إلى عشرة آلاف دينار أو بلحدي العقوبتين فقط... أعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد مكاسب الشركة أو سمعتها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصلحتها لقضاء مآرب شخصية و أعضاء مجلس الإدارة الذين يستعملون عن سوء قصد ما لهم من السلطة أو الأصوات التي لهم حق التصرف فيها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصالح الشركة لبلوغ مآرب شخصية أو لإيثار شركة أخرى عليها تربطهم بها صلات منفعة على أي وجه من الوجوه.

وينص الفصل 5 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، في النقطة 24 منه على أنه من الخاضعين لأحكام هذا القانون أعضاء لجان تقييم وإسناد ومراقبة عقود الصفقات العمومية وعقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وبما المصادقة على إسناد عقود الصفقات العمومية واللزمات وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو من اختصاص مجلس الإدارة بالمنشآت العمومية، كما أن اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات بالمنشأة هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتضم متصرفين بالمجلس ومراقب الدولة لدى المنشأة، فإن هؤلاء هم معنيون قانونا بالتصريح بالمكاسب والمصالح وخاضعون بالتالي لأحكام القانون المذكور. كما ينص الفصل 27 من القانون عدد 46 لسنة 2018 على أنه "يجب على الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون الامتناع عن قبول هدايا لأنفسهم أو لمن تربطهم بهم صلة، تؤثر أو من شأنها أن تؤثر على أدائهم الموضوعي والنزاهة والمحاذير لواجباتهم المهنية".

وحيث لم يصدر إلى حد هذا التاريخ الأمر الحكومي المذكور، فإنه يتعين امتناع كل عون عمومي عن قبول أي هدايا من أي جهة كانت.

الفصل 36 من القانون عدد 46 لسنة 2018 ينص على أنه "يعاقب كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون قبل هدية خلافا لأحكام هذا القانون بخفية مالية تعادل قيمة الهدية المتحصل عليها مع الحكم بمصادرة الهدية لفائدة الدولة".

أما الفصل 25 من القانون عدد 46 لسنة 2018 فينص على أنه " يجب على الأعوان العموميين عند وجود شبهة تضارب مصالح، أثناء ممارسة واجباتهم المهنية، إعلام الرئيس المباشر أو سلطة الإشراف بحسب الحال إن وجدت.

وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العاملين ومراقبي الدولة (بامتناء مراقبة الدولة الحالية التي طعنت في الموضوع) وبعض اطارات الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المكلفين بتفقد المراكز المحاسبية وقياس المالية المكلفين بالتصرف في منتوجات الاختصاص وأمناء المال الجهويين وبعض الأطباء المتعاقد معهم من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها "دون سند قانوني أو ترتيبي".

وحصل على جدول تفصيلي يتضمن نوعية وكميات المذاقات والأطراف المنتفعة بها، معدة من طرف الإدارة العامة للمساهمات، وتحمل تأشير وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار على الكعلي بالموافقة، وتضم قائمة المنتفعين بالمذاقات: الأعوان المباشرين: مذاقات أسبوعية (من 12 إل 48 غلة اسبوعيا لكل عون حسب الخطة الوظيفية) وشهرية (100 غلة لكل عون) وسنوية (200 غلة لكل عون) الأعوان المتقاعدون: مذاقات شهرية (70 غلة لكل عون) أعضاء مجلس الإدارة الحاليين، وأعضاء مجلس الإدارة السابقين ومراقب الدولة المباشر، ومراقبي الدولة السابقين: مذاقة شهرية (35 غلة لكل شخص)

أما الإدارة العامة للديوانة، فقد ذكرت أن "عمليات حجز التبغ المهرب للسنوات 2018-2019-2020، شملت 15 مليون غلة سجنار و100 ألف خرطوشة معسل و73.5 طن من مادة الجيريك المهرب بقيمة جمالية حسب السوق المحلية قدرت ب49.8 مليون دينار.

ماذا يقول القانون التونسي عن "الهدايا والمذاقات"؟ اتصل "مرصد رقابة" بخبراء ومهتمين لمزيد تسليط الضوء على المخالفات القانونية الخطيرة المتعلقة بملف المذاقات.

وحصل المرصد على مؤيدات قانونية إضافية لتأكيد عدم قانونية توزيع وكالة التبغ والوقيد لهذا الامتياز العيني ووجوب إخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة القانونية وتحميلهم مسؤوليات اهدار المال العام.

بالنسبة للمنتفعين من أعوان الوكالة، فقد أقر قفه قضاء دائرة الزجر المالي (التابعة لمحكمة المحاسبات حاليا) ما يلي: "إن ما جرت عليه العادة من تحويل بعض الامتيازات العينية كتسكين بعض الأعوان العموميين من منتوجات أو خدمات دون سند قانوني، يعد مخالفة للقاعدة التي تقتضي أن لا تستند الامتيازات مهما كان نوعها إلا بموجب أمر أو قانون أساسي، وأن العادة والعرف لا يخالفان النص الصريح في هذا المجال".

ويعتبر باطلا كل تنصيب مخالف بالعقد التأسيسي. كما ينص الفصل 223 من مجلة الشركات التجارية على ما يلي: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عام واحد ولا تتجاوز

أودع "مرصد رقابة" يوم الأربعاء 27 أكتوبر الجاري، شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحصيل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبدت الخزينة العامة خسائر فادحة، حسب ما ورد في تدوينة نشرها المرصد على صفحته على الفيسبوك.

ويقاضي المرصد في هذا الملف المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، والسيد علي الكعلي، وزير الاقتصاد والمالية السابق، والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس ادارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

واستند المرصد في دعواه القضائية ضد المتهمين على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند الى حقه في النفاذ إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق باختلالات قانونية في تصرف هذه المؤسسة العامة.

وتشمل التجاوزات والاختلالات التي ذكرها المرصد في شكايته مرفقة بالمؤيدات، للأعوام بين 2010 و2016، سوء تصرف واضح في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي بالإضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية ومستوى التصدي لتقليد مواد الاختصاص.

وقام "مرصد رقابة" بالتقصي في موضوع التجاوزات المتعلقة بالمذاقات الاستثنائية والامتيازات العينية الممنوحة من طرف الوكالة ومصنع القيروان بالاعتماد أساسا على مطالب للنفاذ الى المعلومة، وخلص إلى تكرر توزيع مذاقات شهرية خارج اطار القانون. وذكر تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أن "الوكالة تمكن أعوانها القارين والوقتيين والمتقاعدين

إحالة وزير شؤون اجتماعية سابق ومديرين عاميين سابقين على دائرة الاتهام في قضايا شبهات الفساد في تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017, 2018 و2019



إحالة وزير شؤون اجتماعية أسبق ومديرين عاميين على دائرة الاتهام .. الأسباب !!

وطنية / الخميس، 09 نوفمبر 2023 10:04



ذكر مرصد رقابة أنه تمت إحالة وزير شؤون اجتماعية أسبق ومديرين عاميين سابقين على دائرة الاتهام في قضايا شبهات فساد تتعلق بتعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017, 2018 و2019

تم بداية هذا الأسبوع إعلام وذكر مرصد رقابة على صفحته الرسمية أنه "تم إعلامه بداية الأسبوع الحالي من طرف السيد قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضية التحقيقية المتعلقة بالاختلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019"

وذكر المرصد أنه كان تقدم بشكاية في 30 جوان 2021 ضد وزير شؤون اجتماعية أسبق ومديرين عاميين لحوان التوسيين بالخارج المباشرين تلك المرة. كما ذكر المرصد أنه تقرر إحالة الوزير الأسبق والمديرين العاميين السابقين أمام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص مائدة لا وجه لها لغرضه والاصرار بالادارة ومحاكمة التراب المصنفة على تلك العمليات لتحقيق المائدة والحق الضرر المباشر اليهما على معنى الفصل 96 والمفصل 98 من مجلة الاجراءات الجزائية.

<http://tinyurl.com/3d9mhjr5>

إحالة وزير شؤون اجتماعية سابق ومديرين عاميين سابقين على دائرة الاتهام في قضايا شبهات الفساد

أمنسة
الأمانة والسرية في نقل المعلومة

تم بداية هذا الاسبوع إعلام مرصد رقابة من طرف السيد قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضيتين التحقيقتين المتعلقةتين بالاخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019.

وكان المرصد قد تقدم بشكاية في 30 جوان 2021 ضد وزير الشؤون الاجتماعية السابق والمديرين العاميين لديوان التونسيين بالخارج المباشرين تلك الفترة.

وقد تقرر إحالة الوزير السابق والمديرين العاميين السابقين امام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والاضرار بالادارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة والحاق الضرر المشار اليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من مجلة الاجراءات الجزائية.



حسب "مرصد رقابة": إحالة وزير شؤون اجتماعية سابق على دائرة الاتهام

مقالات الصباح / الجمعة، 10 نوفمبر 2023 12:35



تونس - الصباح

قال "مرصد رقابة" في بلاغ له أمس أنه تم بداية هذا الأسبوع إعلامه من طرف قاضي التحقيق بالقنصلية القضاة الاقتصادي والمالي بقرار ختم البحث في القضيتين التحقيقتين المتعلقتين بالاحلات الخرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دعات الملحقين الاجتماعيين لسنوات 2017 و2018 و2019.

وكان "المرصد" قد تقدم بشكاية في 30 جوان 2021 ضد وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق والمديرين العامين لديوان التونسيين بالخارج المباشرين في تلك الفترة، وفق بيان "المرصد"، علما وأن الوزير الذي كان مباشرا وقتها في حكومة يوسف الشاهد هو محمد الطرابلسي، وقد تقرر إحالة الوزير الأسبق والمديرين العامين السابقين أمام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستغلال مائدة لا وجه لها لغرض والأضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطوق على تلك العمليات لتحقيق المائدة وإلحاق الضرر المباشر إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من مجلة الإجراءات الجزائية، وفق ما أكدته "مرصد رقابة" في بلاغه.

منية

<http://tinyurl.com/58kunxc9>

مرصد رقابة: 'إحالة وزير شؤون اجتماعية سابق ومديرين عاميين سابقين على دائرة الاتهام في قضايا شبهات الفساد'



أعلن مرصد رقابة في بلاغ له اليوم الخميس 09 نوفمبر 2023، أنه تم إحالة وزير شؤون اجتماعية سابق ومديرين عاميين سابقين على دائرة الاتهام في قضايا شبهات الفساد في تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018 و2019.

وأوضح البلاغ، أن قاضي التحقيق بالقطب القضائي والإقتصادي والمالي أعلم المرصد بداية هذا الأسبوع، بقرار ختم البحث في القضيتين التحقيقيتين المتعلقةتين بالإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019.

وكان المرصد قد تقدم بشكاية في 30 جوان 2021 ضد وزير الشؤون الاجتماعية السابق والمديرين العاميين لديوان التونسيين بالخارج المباشرين تلك الفترة.

هذا وقد تقرر إحالة الوزير السابق والمديرين العاميين السابقين أمام دائرة الاتهام على الحالة التي هم عليها، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل ل 96 والفصل 98 من مجلة الإجراءات الجزائية.



<http://tinyurl.com/y4xkafz9>

وأبرزت معطيات المرصد، أنه بالمقارنة مع أرقام الإنتاج المبرمجة التي تم إدراجها في ميزانية 2023 (ما قدره 4.8 مليون طن الأشهر العشر الأولى)، لم يتحقق من الإنتاج المتوقع سوى نسبة 48 بالمائة فقط أي بفارق 2.5 مليون طن.

كما أنه باعتماد نسق الإنتاج لنفس الفترة سيببلغ الفارق بين المتوقع والمنجز أكثر من 3 مليون طن موفي سنة 2023.

في جانب آخر، جرى التأكيد على أن وضعية الإنتاج بشركة فسفاط قفصة انعكست سلبا على تزويد المجمع الكيميائي بمادة الفسفاط، إذ لم يتم تزويد المجمع سوى بكمية فسفاط في حدود 1.7 مليون طن خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2023 وبذلك لن تتجاوز كميات الفسفاط المستلمة لكامل السنة الجارية 2 مليون طن ليلبغ الفارق السنوي بين الإنجازات والتقديرات 3 مليون طن ما يعادل نسبة 60 بالمائة أي بنسبة إنجاز في حدود 40 بالمائة.

وأكد مرصد رقابة أنه بعد عملية مقارنة لكل المعطيات المتوفرة بخصوص إنتاج ووسق الفسفاط مع نشاط كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي، فإن الوضعية تستدعي التدخل العاجل داعيا إلى إصلاحها عبر وضع برنامج إصلاح هيكلي والاعتماد على كفاءات محلية.

<http://tinyurl.com/5hddfedx>

مرصد رقابة : تقديرات بتسجيل أضعف إنتاج للفسفاط التجاري العام الحالي

16-12-2023-11-23



الشعب نيوز / كاظم بن حماد - أكد مرصد رقابة في بلاغ أصدره يوم أمس الأربعاء 22 نوفمبر 2023 أن إنتاج الفسفاط قد تراجع خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية بنسبة 25 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث لم يتجاوز 2.3 مليون طن مقابل 3.1 مليون طن أواخر أكتوبر 2022.

وتذكر المرصد بإشارته في بلاغه الصادر بتاريخ 3 جويلية 2023 إلى تراجع إنتاج الفسفاط التجاري خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 بنسبة 14 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وأنه باعتماد نسق الإنتاج للأربع أشهر الأولى لسنة 2023، فإنه من المتوقع أن يبلغ الإنتاج الجملي لسنة 2023 حوالي 2.9 مليون طن.

إلا أن التراجع زادت حدته خلال الثلاثي الثاني والثلاثي الثالث من سنة 2023 ليلبغ على التوالي 27 بالمائة و 31 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، على حد تقييمه، موضحا أن هذا المنحى يؤكد استحالة إنتاج 2.9 مليون طن من الفسفاط التجاري كامل سنة 2023، لتسجل بذلك سنة 2023 أضعف إنتاج للفسفاط التجاري خلال العشر سنوات السابقة.

تقديرات بتسجيل أضعف إنتاج للفسفاط التجاري العام الحالي (مرصد رقابة)

أكد مرصد رقابة في بلاغ أصدره يوم أمس الأربعاء 22 نوفمبر 2023 ان انتاج الفسفاط قد تراجع خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية بنسبة 25 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث لم يتجاوز 2.3 مليون طن مقابل 3.1 مليون طن أواخر أكتوبر 2022. وذكر المرصد بإشارته في بلاغه الصادر بتاريخ 3 جويلية 2023 إلى تراجع إنتاج الفسفاط التجاري خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 بنسبة 14 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وأنه باعتماد نسق الإنتاج للأربع أشهر الأولى لسنة 2023، فإنه من المتوقع أن يبلغ الإنتاج الجملي لسنة 2023 حوالي 2.9 مليون طن. إلا أن التراجع زادت حدته خلال الثلاثي الثاني والثلاثي الثالث من سنة 2023 ليلبلغ على التوالي 27 بالمائة و31 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، على حد تقييمه، موضحا ان هذا المنحى يؤكد استحالة إنتاج 2.9 مليون طن من الفسفاط التجاري كامل سنة 2023، لتسجل بذلك سنة 2023 أضعف انتاج للفسفاط التجاري خلال العشر سنوات السابقة. وأبرزت معطيات المرصد، أنه بالمقارنة مع أرقام الإنتاج المبرمجة التي تم إدراجها في ميزانية 2023 (ما قدره 4.8 مليون طن الأشهر العشر الأولى)، لم يتحقق من الانتاج المتوقع سوى نسبة 48 بالمائة فقط أي بفارق 2.5 مليون طن. كما أنه باعتماد نسق الإنتاج لنفس الفترة سيبلغ الفارق بين المتوقع والمنجز أكثر من 3 مليون طن موفى سنة 2023. في جانب آخر، جرى التأكيد على ان وضعية الإنتاج بشركة فسفاط قفصة انعكست سلبا على تزويد المجمع الكيميائي بمادة الفسفاط، اذ لم يتم تزويد المجمع سوى بكمية فسفاط في حدود 1.7 مليون طن خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2023 وبذلك لن تتجاوز كميات الفسفاط المستلمة لكامل السنة الجارية 2 مليون طن ليلبلغ الفارق السنوي بين الإنجازات والتقديرات 3 مليون طن ما يعادل نسبة 60 بالمائة أي بنسبة انجاز في حدود 40 بالمائة. وأكد مرصد رقابة انه بعد عملية مقارنة لكل المعطيات المتوفرة بخصوص انتاج ووسق الفسفاط مع نشاط كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي، فان الوضعية تستدعي التدخل العاجل داعيا الى إصلاحها عبر وضع برنامج اصلاح هيكلي والاعتماد على كفاءات نوعية.

كشف مرصد رقابة: تراجع إنتاج الفسفاط في تونس بنسبة 25%



كشف مرصد رقابة في تونس عن تراجع حاد في إنتاج الفسفاط للفترة الممتدة من يناير إلى أكتوبر 2023، بنسبة قدرها 25% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وفقًا لبيان نشره المرصد على صفحته الرسمية على Facebook.

أكد المرصد أن إجمالي الإنتاج خلال العشرة أشهر الماضية لم يتجاوز 2.3 مليون طن، مقارنة بـ 3.1 مليون طن في نفس الفترة لعام 2022. وركز على أن شركة فسفاط قفصة وسلطة الإشراف امتنعتا عن الكشف عن الأرقام الحقيقية لإنتاج الفسفاط خلال الأشهر الأخيرة.

وفي تاريخ 3 يوليو 2023، أشار المرصد إلى تراجع إنتاج الفسفاط التجاري بنسبة 14% خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2023 مقارنة بالفترة نفسها في 2022. ومن خلال تحليله لنسق الإنتاج، توقع المرصد أن يصل الإنتاج الجملي للعام 2023 إلى نحو 2.9 مليون طن.

تأكيدًا لتدهور الأوضاع، أكد المرصد أن التراجع اتسع خلال الثلاثي الثاني والثلاثي الثالث من 2023، حيث وصل إلى 27% و31% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. واعتبر المرصد أن هذا التراجع يؤكد صعوبة تحقيق إنتاج الفسفاط التجاري المتوقع لعام 2023، مما يعني أن هذا العام سيشهد أدنى إنتاج للفسفاط التجاري خلال العقد السابق.

وفي تقييم للأداء، أشار المرصد إلى أنه تم تزويد المجمع الكيميائي بكميات قليلة من الفسفاط، حيث بلغ إجمالي الكميات المستلمة خلال العشرة أشهر الأولى من 2023 نحو 1.7 مليون طن، بينما كانت التوقعات لكامل العام تفوق 2 مليون طن، مما يرفع الفارق السنوي بين الإنجازات والتوقعات إلى 3 ملايين طن، أي نسبة إنجاز تقترب من 40%.

أكد المرصد على ضرورة التدخل العاجل والشفافية في التعامل مع هذا التدهور الكبير في إنتاج الفسفاط، وطالب بتشكيل برنامج إصلاحي يشمل الحوار مع جميع الجهات المعنية والمجتمع المدني، مع التركيز على معالجة الأسباب الرئيسية لتراجع الإنتاج ومحاسبة المسؤولين.

مرصد رقابة: مراقب الدولة منح نفسه حصّة مجانية من الكهرباء والغاز دون اتخاذ أي إجراء تأديبي ضده



مراسلتين إلى كل من رئيسة الحكومة السابقة ورئيس الحكومة الحالي بتاريخ 21 جويلية 2023 و 2 أكتوبر 2023 بما يوحي إلى شبهة تدخل جهات نافذة لفائدته وكذلك لفائدة ممثل رئاسة الحكومة بمجلس الإدارة "م ع" المنتفع بنفس الامتياز غير القانوني.

رابط الفيديو:

<https://www.facebook.com/RadiolfmTN/videos/226989390416281>



<http://tinyurl.com/7s39vpfr>

علّق فريق **émission impossible** على راديو إي أف أم، اليوم الجمعة 24 نوفمبر، على البيان الذي أصدره مرصد رقابة أمس وأكد من خلاله أن وزارة الصناعة أوقفت عملية تمتع أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومراقب الدولة لديها بحصة مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق.

وقال المرصد إنه رغم توصل مرصد رقابة بمعطيات مؤكدة تتعلق بتولي هيئة مراقبي الدولة برئاسة الحكومة اتخاذ إجراءات إدارية عاجلة ضد مراقب الدولة المشتكى به تتمثل في إيقافه عن ممارسة العمل الرقابي بكل المؤسسات والمنشآت العمومية المعين لديها بما في ذلك شركة "الستاغ" وتكليفه بعمل إداري، إلا أنه والى حد هذا التاريخ لم يقع اتخاذ أي إجراء تأديبي ضده رغم توجيه المرصد

مرصد رقابة: وزارة الصناعة أوقفت تمتّع أعضاء مجلس إدارة الـ “ستاغ” بمجانبة الكهرباء دون وجه حقّ

الشارع المغاربي



أعلن مرصد رقابة اليوم الخميس 23 نوفمبر 2023 أنه تقرر على ضوء مكتوب موجه من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة الى الشركة التونسية للكهرباء والغاز (ستاغ) إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها بمجانبة استهلاك الكهرباء مشيرا الى ان هذا الامتياز غير القانوني ألحق ضررا ماليا بالـ “ستاغ” والى انه يعتبر أحد أوجه إهدار المال العام.

وأضاف المرصد في بلاغ نشره اليوم على صفحته بموقع “فيسبوك” أن المكتوب تضمن تأكيدا من الوزارة على عدم قانونية منح أعضاء مجلس إدارة الشركة حصة مجانية من الكهرباء والغاز وتشديدا على أنه لا يمكن لمراقبي الدولة التمتع بمنح أو امتيازات بمناسبة ممارسة مهامهم الرقابية على الهياكل والمؤسسات العمومية وذلك طبقا لأحكام القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون الأساسي المنظم لعمل محكمة المحاسبات.

وذكر بأنه كان قد اودع يوم 21 جويلية الماضي شكاية جزائية بالمسؤول الاول عن الـ “ستاغ” ويأعضاء مجلس إدارتها ومراقب الدولة لديها وبكل من سيكشف عنه البحث وبأن النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 أذنت لفرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية بالتعهد بالبحث في مضمون الشكاية المذكورة والى أنه تم سماع الممثل القانوني للمرصد في هذا الإطار.

<http://tinyurl.com/ujwwfwe7>

مرصد رقابة يعلن الاستجابة لطلبه إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الـ'ستاغ' بحصة مجانية من الكهرباء والغاز



كما أوكلت مناشير رئيس الحكومة وخاصة المنشور عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 لمراقبي الدولة القيام بالمتابعة الدورية لمدى التزام المؤسسات والمنشآت العمومية بالامتناع عن التكفل بأي مصاريف لا تندرج ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها، بما في ذلك إسنادها أي امتيازات نقدية أو عينية بأي عنوان كان لأي جهة عمومية كانت أو خاصة، واعلام مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة عند تسجيل خروقات في هذا الصدد، لكن المعني بالأمر كان من بين المنتفعين بهذا الامتياز غير القانوني وينطبق عليه المثل القائل "حاميتها حراميتها"، بحسب نص البيان. علما وأن زميله الذين سبقاه في هذه المهمة الرقابية بالشركة المذكورة وقد امتنعا عن التمتع بحصة مجانية الكهرباء والغاز وكذلك الشأن بالنسبة لممثل وزارة التجهيز بمجلس إدارة هذه الشركة. ورغم توصل مرصد رقابة بمعطيات مؤكدة تتعلق بتولي هيئة مراقبي الدولة برئاسة الحكومة إتخاذ إجراءات إدارية عاجلة ضد مراقب الدولة المشتكى به تتمثل في إيقافه عن ممارسة العمل الرقابي بكل المؤسسات والمنشآت العمومية المعين لديها بما في ذلك شركة "الستاغ" وتكليفه بعمل إداري، إلا أنه وإلى حد هذا التاريخ لم يقع اتخاذ أي إجراء تأديبي ضده رغم توجيه مرصد رقابة مراسلتين في هذا الخصوص إلى كل من رئيسة الحكومة السابقة ورئيس الحكومة الحالي بتاريخ 21 جويلية 2023 و 2 أكتوبر 2023 بما يوحي إلى شبهة تدخل جهات نافذة لفائدته وكذلك لفائدة ممثل رئاسة الحكومة بمجلس الإدارة "م ع" المنتفع بنفس الامتياز غير القانوني، وفقاً للبلاد. وثمن مرصد رقابة قرار إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة بحصة مجانية من الكهرباء والغاز، مطالباً الشركة باسترجاع القيمة المالية للامتيازات التي تحصلوا عليها تحت العنوان المذكور. كما طالب المرصد بفتح تحقيق عاجل لتحديد المسؤوليات بخصوص التقصير الواضح في القيام بالمساءلة التأديبية للمشتكى بهم من متصرفين ومراقبين واتخاذ ما يلزم من قرارات على ضوء ذلك. ولفت مرصد رقابة إلى أنه سيتولى في الأثناء القيام بكافة الإجراءات القانونية لتحصيل المسؤولية في هذا الشأن، "لأن من يحمي الفاسدين هو شريك لهم".

قال مرصد رقابة إنه توصل بتاريخ 09 أوت 2023 بمكتوب صادر عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة موجه إلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز تضمن على وجه الخصوص التأكيد من الوزارة المذكورة (وهي جهة حكومية تمثل الدولة في الإشراف على هذه المنشأة العمومية) على عدم قانونية منح أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بحصة مجانية من الكهرباء والغاز والتشديد على "أن مراقبي الدولة لا يمكن منحهم أي امتيازات بمناسبة ممارسة مهامهم الرقابية على الهياكل والمؤسسات العمومية. وقد تقرر على ضوء هذا المكتوب إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها بهذا الامتياز غير القانوني الذي ألحق ضرراً مالياً بالشركة والذي يعتبر أحد أوجه إهدار المال العام. وأشار مرصد رقابة، في بلاغ له، اليوم الخميس، إلى أنه أودع يوم 21 جويلية 2023 شكاية جزائية في هذا الخصوص ضد المسؤول الأول عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعضاء مجلس إدارتها ومراقب الدولة لديها وكل من يكشف عنه.

وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 لفرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية بالتعهد بالبحث في مضمون الشكاية المذكورة، وتم سماع الممثل القانوني لمرصد رقابة في هذا الإطار. وقد حمل مرصد رقابة مراقب الدولة السابق لدى الشركة المسؤولية الكبرى على هذه التجاوزات القانونية باعتباره محمول عليه حسب التشريع والتراتيب الجاري بها العمل مراقبة مدى احترام الالتزامات الموضوعية على كاهل المؤسسات والمنشآت العمومية حسب القوانين والتراتيب الجاري بها العمل ومراقبة جميع العمليات التي من شأنها أن يكون لها انعكاس مالي على المؤسسات والمنشآت العمومية المعنية.

‘رقابة’: نجحنا في إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الـ‘ستاغ’ بحصة مجانية من الكهرباء والغاز دون وجه حق

موقع الصحفيين التونسيين
بصفاقس



الشركة التونسية
لل كهرباء والغاز
Société Tunisienne
de l'Electricité et du Gaz

إداري، إلا أنه وإلى حد هذا التاريخ لم يقع اتخاذ أي إجراء تأديبي ضده رغم توجيه مرصد رقابة مراسلتين في هذا الخصوص إلى كل من رئيسة الحكومة السابقة ورئيس الحكومة الحالي بتاريخ 21 جويلية 2023 و 2 أكتوبر 2023 بما يوحي إلى شبهة تدخل جهات نافذة لفائدته وكذلك لفائدة ممثل رئاسة الحكومة بمجلس الإدارة “م ع” المنتفع بنفس الامتياز غير القانوني .

ولئن يثمن مرصد رقابة قرار إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة بحصة مجانية من الكهرباء والغاز، فإنه يطالب الشركة باسترجاع القيمة المالية للامتيازات التي تحصلوا عليها تحت العنوان المذكور. كما يطالب المرصد بفتح تحقيق عاجل لتحديد المسؤوليات بخصوص التقصير الواضح في القيام بالمساءلة التأديبية للمشتكى بهم من متصرفين ومراقبين واتخاذ مايلزم من قرارات على ضوء ذلك.

وسينتولى مرصد رقابة في الأثناء القيام بكافة الإجراءات القانونية لتحصيل المسؤولية في هذا الشأن، لأن من يحمي الفاسدين هو شريك لهم.

وأعضاء مجلس إدارتها ومراقب الدولة لديها وكل من يكشف عنه البحث. وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 لفرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية بالتعهد بالبحث في مضمون الشكاية المذكورة، وتم سماح الممثل القانوني لمرصد رقابة في هذا الإطار.

وقد حمل مرصد رقابة مراقب الدولة السابق لدى الشركة المسؤولية الكبرى على هذه التجاوزات القانونية باعتباره محمول عليه حسب التشريع والتراتب الجاري بها العمل مراقبة مدى احترام الالتزامات الموضوعية على كاهل المؤسسات والمنشآت العمومية حسب القوانين والتراتيب الجاري بها العمل ومراقبة جميع العمليات التي من شأنها أن يكون لها انعكاس مالي على المؤسسات والمنشآت العمومية المعنية. كما أوكلت مناشير رئيس الحكومة وخاصة المنشور عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 لمراقبي الدولة القيام بالمتابعة الدورية لمدى التزام المؤسسات والمنشآت العمومية بالامتناع عن التكتفيل بأي مصاريف لا تندرج ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها، بما في ذلك إسنادها أي امتيازات نقدية أو عينية بأي عنوان كان لأي جهة عمومية كانت أو خاصة، وإعلام مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة عند تسجيل خروقات في هذا الصدد، لكن المعني بالأمر كان من بين المنتفعين بهذا الامتياز غير القانوني وينطبق عليه المثل القائل “حاميتها حراميتها”. علما وأن زميليه الذين سبقاه في هذه المهمة الرقابية بالشركة المذكورة وقد امتنعا عن التمتع بمجانبة الكهرباء والغاز وكذلك الشأن بالنسبة لممثل وزارة التجهيز بمجلس إدارة هذه الشركة.

ورغم توصل مرصد رقابة بمعطيات مؤكدة تتعلق بتولي هيئة مراقبي الدولة برئاسة الحكومة إتخاذ إجراءات إدارية عاجلة ضد مراقب الدولة المشتكى به تتمثل في إيقافه عن ممارسة العمل الرقابي بكل المؤسسات والمنشآت العمومية المعين لديها بما في ذلك شركة “الستاغ” وتكليفه بعمل

توصل مرصد رقابة بتاريخ 09 أوت 2023 بمكتوب صادر عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 09 أوت 2023 وموجه إلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز تضمن على وجه الخصوص التأكيد من الوزارة المذكورة (وهي جهة حكومية تمثل الدولة في الإشراف على هذه المنشأة عمومية) على عدم قانونية منح أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بحصة مجانية من الكهرباء والغاز والتشديد على “أن مراقبي الدولة لا يمكن منحهم أي امتيازات بمناسبة ممارسة مهامهم الرقابية على الهياكل والمؤسسات العمومية وذلك طبقا لأحكام القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 التعلق بمحكمة المحاسبات.

وقد تقرر على ضوء هذا المكتوب إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها بهذا الامتياز غير القانوني الذي ألحق ضررا ماليا بالشركة والذي يعتبر أحد أوجه إهدار المال العام. وللتذكير فقد أودع مرصد رقابة يوم 21 جويلية 2023 شكاية جزائية في هذا الخصوص ضد المسؤول الأول عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز

<http://tinyurl.com/3v3vvuya>

عاجل : إيقاف تمتيع إدارات المرافق و مراقب دولة من مجانية الكهرباء والغاز

أعلنت وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مؤخرا عن إيقاف تمتيع أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الدولة لديها من الحصة المجانية للكهرباء والغاز باعتباره اختيار غير قانوني الذي ألحق ضررا ماليا بالشركة والذي يعتبر أحد أوجه إهدار المال العام.



وجاء هذا بعد توصل مرصد رقابة بملف صادر عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 09 أوت 2023 ووجه إلى الرئيس المدير العام لشركة التونسية للكهرباء والغاز تضمن على وجه الخصوص التأكيد من الوزراء المذكورة (التي تشمل الدولة في الإشراف على هذه المنشأة العمومية) على عدم قانونية منح أعضاء مجلس إدارة الشركة حصة مجانية من الكهرباء والغاز والشديد على "أن مرافق الدولة لا يمكن منحها أي امتيازات بدائية مميزة بمهامهم الرقابية على البيئات والمؤسسات العمومية وذلك طبقا لأحكام القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 المتعلق بالصراع بالملك وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمكافحة المحسوبية".

وللتذكير فقد أورد مرصد رقابة يوم 21 جويلية 2023 شكاية جزائية في هذا الخصوص ضد المسؤولين الأول عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعضاء مجلس إدارتها ومراقب الدولة لديها وكل من يكثف عنه البحث. وقد أثبتت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 طرفه الأبحاث الاقتصادية والمالية بالتحقيق بالبحث في مضمون الشكاية المذكورة، وقد سمع الممثل القانوني لمرصد رقابة في هذا الإطار. وحال مرصد رقابة مرافق الدولة السابق لدى الشركة "هـ هـ" المسؤول الكري على هذه التحولات التي تتوخى بالتحول على حصوله حسب التشريع والقرارات الجارية بها العمل مرافق مرافق مدى احترام الأوامر الموضوعة على كامل المؤسسات والمنشآت العمومية حسب القوانين والقرارات الجارية بها العمل، ومرافق جميع الحسابات التي من شأنها أن يكون لها امتياز على المؤسسات والمنشآت العمومية المعنية.

كما أؤكد منتابر رئيس الحكومة وخاصة المنشور عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 لمرافق الدولة القيام بالملف العمومي لتدقيق التزام المؤسسات والمنشآت العمومية بالامتياز عن الشكل الذي مضاف لا تخرج ضمن الأبعاد المرتبطة بنشاطها، بداعي ذلك إبداء رأي إيجابي إيجابي أو عيبه إيجابي عنوان كان لأي جهة عمومية كانت أو خاصة، واعتمد مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة عند تسجيل حركات في هذا الصدد لكل الممثلين بالإمرار كان من بين المنتهين بهذا الإجراء غير القانوني وينطبق عليه العمل القانون "حسابها حريتها".

عمدا وأن زميله الذين سبقوا في هذه المهمة الرقابية بالشركة المذكورة "م د ب" و "س ز" قد امتنعوا عن التمتع بمجانبة الكهرباء والغاز، وكذلك تشمل بالنسبة للممثل وزارة التجهيز بمجلس إدارة هذه الشركة "ع س".

الاستماع لمرصد رقابة بخصوص منظومة المذاقات التي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان

الاستماع لمرصد رقابة بخصوص منظومة المذاقات التي تمنح من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:



الشكاية استندت وفق نفس المصدر أساسا إلى تقرير التفقد النهائي لبيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المنجز خلال سنة 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند الى وثائق حصل عليها بمقتضى حق النفاذ إلى المعلومة ووثائق أخرى تحصلنا عليها

وقد قدم المرصد مؤيدات مهمة تتعلق بتوزيع كميات هامة من السجائر اسبوعياً وشهرياً لصالح الأعوان المباشرين والأعوان المتعاقدين، بالإضافة لأعضاء مجلس الادارة الحاليين، وأعضاء مجلس الادارة السابقين ومراقب الدولة المباشر، ومراقبي الدولة السابقين. تضاف إلى ذلك مؤيدات بخصوص الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية والتصرف في سجائر مقلدة محجوزة من التهريب وعلب معسل وجيراك غير خاضعة للرقابة الصحية عوضاً عن اتلافها، بما يمثل جريمة تفرها مجلة الديوانة. بالإضافة لكون العمل بتلك المذاقات يمثل تكريسا لأعمال غير قانونية وغير شرعية تضر بالاقتصاد الوطني وبالصحة العمومية وتؤسس للتمييز بين أعوان الوظيفة العمومية.

وقدم المرصد معطيات متعلقة بالأوضاع المالية للوكالة مبينا كيف أن منظومة الامتيازات العينية من الاسباب المساهمة في تدهور الوضع المالي للوكالة والمصنع، إذ بلغت الخسائر المتراكمة 571 مليون دينار في 2018 وفاقت 800 مليون دينار موفى 2020.

تم صباح اليوم الاستماع لمرصد رقابة من طرف باحث البداية في خصوص الشكاية التي رفعها المرصد المتعلقة بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية تحت عنوان "المذاقات" و"المذاقات الاستثنائية" التي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبدت الوكالة والمصنع وخزينة الدولة خسائر فادحة

ووفق بلاغ لمرصد رقابة شكاية المرصد كانت أساسا ضد وزير مالية سابق ومدراء عامين في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان. بالإضافة لمديرة عامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس ادارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

شكاية ضد الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد) – شبهات فساد .. (المستجدات..)

كشف مرصد رقابة أنه تم الاثنين 27 نوفمبر 2023، الاستماع له من طرف باحث البداية في خصوص الشكاية التي رفعها المتعلقة بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية تحت عنوان “المذاقات” و “المذاقات الاستثنائية” التي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكتبت الوكالة والمصنع وخزينة الدولة خسائر فادحة .

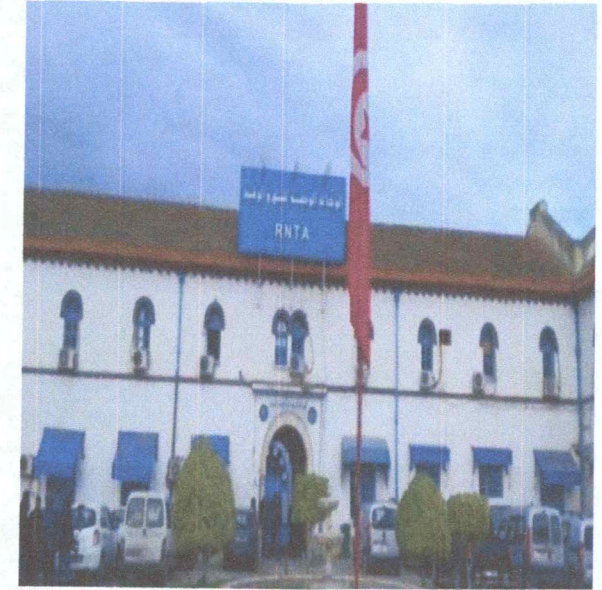
وأوضح المرصد، أن الشكاية تم رفعها ضد وزير مالية سابق ومدراء عامين في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، بالإضافة لمديرة عامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس ادارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

واستندت الشكاية، إلى تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية المنجز خلال سنة 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند الى وثائق حصل عليها بمقتضى حق النفاذ إلى المعلومة ووثائق أخرى تحصلنا عليها.

وتم تقديم مؤيدات مهمة بتوزيع كميات هامة من المسجائر اسبوعياً وشهرياً لصالح الأعوان المباشرين والأعوان المتعاقدين، بالإضافة لأعضاء مجلس الادارة الحاليين، وأعضاء مجلس الادارة السابقين ومراقب الدولة المباشر، ومراقبي الدولة السابقين.

كما تمت إضافة مؤيدات بخصوص الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية والتصرف في سجائر مقلدة محجوزة من التهريب وعلب معسل وجيراك غير خاضعة للرقابة الصحية عوضاً عن اتلافها، بما يمثل جريمة تقرأها مجلة الديوانة. بالإضافة لكون العمل بتلك المذاقات يمثل تكريسا لأعمال غير قانونية وغير شرعية تضر بالاقتصاد الوطني وبالصحة العمومية وتؤسس للتمييز بين أعوان الوظيفة العمومية.

وقدم المرصد معطيات متعلقة بالأوضاع المالية للوكالة مبينا كيف أن منظومة الامتيازات العينية من الاسباب المساهمة في تدهور الوضع المالي للوكالة والمصنع، إذ بلغت الخسائر المتركمة 571 مليون دينار في 2018 وفاقت 800 مليون دينار موفى 2020.



تونس – الاستماع لمرصد رقابة بخصوص منظومة المذاقات التي تمنح من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد



تم صباح اليوم الاستماع لمرصد رقابة من طرف باحث البداية في خصوص الشكاية التي رفعها المرصد المتعلقة بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية تحت عنوان المذاقات والمذاقات الاستثنائية التي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبدت الوكالة والمصنع

<http://tinyurl.com/mu7m449f>

مرصد رقابة يُحمّل وزارة التجارة مسؤولية تواصل أزمة الخبز



حمّل مرصد رقابة مسؤولية تواصل أزمة النقص الفادح في الخبز في تونس، لوزارة التجارة، معتبرا أن أسباب الأزمة لا تعود إلى غياب القمح اللين، لكن ترجع أساسا إلى التلاعب بمادة “الفارينة”، خاصة “الفارينة” المدعمة التي تتزوّد بها حصريا المخابز المصنفة، في ظل عجز وزارة التجارة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بعمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات.

وأشار المرصد في بيان، إلى تواصل أزمة النقص الفادح في مادة الخبز، رغم أن الكميات الموزعة من القمح اللين لم تشهد تراجعا خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2023 مقارنة بالفترة نفسها من 2022.

<http://tinyurl.com/4prrd4n7>

مرصد رقابة يحمل وزارة التجارة مسؤولية تواصل أزمة الخبز



الرفيع بكميات متفاوتة وأسعار مرتفعة،
3. أغلب المخازن في أغلب جهات البلاد مغلقة بعد الظهر،
4. عدم إشهار المعلنة التي يتم بواسطتها إعلام المستهلك بنوعية الخبز المصنوع وبوزنه وبسعره واختصاص المخيرة،
التي يفرضها الإطار الترتيبي، بعدد كبير من المخازن،
بالإضافة الى عديد المخالفات والتجاوزات الأخرى الناتجة بالأساس عن تقاعس مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة عن أداء واجبها.

مرصد رقابة تقدم بجملة من التوصيات صلب تقريره الصادر بتاريخ 25 أوت 2023 تحت عنوان "أزمة الخبز والسميد أزمة حقيقية أم مؤامرة" كانت كفيلة بوضع حد للأزمة إلا أن مختلف هياكل الدولة لم تأخذها بعين الاعتبار، ليتم ضخ كميات استثنائية من الفريضة المدعمة دون جدوى.

مرصد رقابة توجه بعدد من مطالب النفاذ إلى المعلومة إلى وزارة التجارة وتنمية الصادرات وإلى وحدة تعويض المواد الأساسية وإلى ديوان الحبوب للحصول على معطيات حول قطاع المخازن إلا أن الهياكل المعنية لم تتجاوب، باعتبار أن مقارنة المعطيات المطلوبة سيفضي إلى اكتشاف عديد التجاوزات وسيثبت التقصير.

المرصد يؤكد مرة أخرى أن الأزمة ليست قدرا محتوما وأنه بالإمكان تجاوزها لو توفرت الإرادة والموضوعية والجرأة في أخذ القرارات.

كما شهدت الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2023 تراجعاً كبيراً في معدل أسعار الحبوب الموردة. حيث انخفض معدل سعر الطن من القمح الصلب ب 189 دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 665 دولار الى 476 دولار). كما انخفض معدل سعر الطن من القمح اللين ب 93 دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 422 دولار الى 329 دولار). وهو ما مكن من اقتصاد مهم في النفقات خلال الفترة المعنية.

ومثلما أكدنا في تقريرنا السابق بخصوص أزمة الخبز الذي نشرناه في 25 أوت الماضي، فإن الأزمة الراهنة في عدم توفر الكمية الكافية من مادة الخبز ليست ناتجة عن مشكل في تزود ديوان الحبوب بمادة القمح اللين، ولا عن مشكل توفر تلك المادة وأسعارها في السوق العالمية، ولا عن مشكل في توزيع المادة من طرف الديوان، ولا عن إفراط في الاستهلاك، (باعتبار أن المعدل الشهري لتوزيع القمح اللين خلال الفترة الممتدة من جانفي -سبتمبر من سنة 2023 في حدود 99.6 ألف طن أي يفوق المعدل الشهري لسنوات 2020 و2021، ويقارب معدل سنتي 2019 و2022 ويفوق معدل الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2018)، وإنما تعود الأزمة أساساً للتلاعب بمادة الفارينة، وخاصة الفارينة المدعمة التي تتزود بها حصريا المخازن المصنفة، في ظل عجز وزارة التجارة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ "الشو" الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات.

مرصد رقابة وبعد سلسلة من الزيارات الميدانية لعدد من المخازن المصنفة بولايات تونس الكبرى، تأكد من غياب شبه تام للهياكل الموكول لها مهمة مراقبة المخازن حيث رصدنا جملة من التجاوزات، ومنها:

1. عدم توفر الخبز الكبير بجميع المخازن التي تمت زيارتها رغم استئثار المخازن صنف "أ" (التي تنتج الخبز المدعم من الحجم الكبير 400 جرام فقط لا غير) بنسبة كبيرة من الفارينة المدعمة (تقرير مرصد رقابة المنشور بتاريخ 24 أوت 2023)،

2. توفر الخبز المدعم من الحجم الصغير "باقات" بعدد قليل من المخازن صنف ج (لا يتجاوز 30٪) مقابل توفر الخبز

<http://tinyurl.com/2uhwx5xh>

تواصل أزمة الخبز.. مرصد رقابة يحمل وزارة التجارة المسؤولية ويتهمها بالتقاعس

حصريا المخابز المصنفة، واصفا وزارة التجارة بالعاجزة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ"الشو" الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات.

وأشار المرصد إلى عدد من التجاوزات التي سجلها خلال سلسلة من الزيارات الميدانية لعدد من المخابز المصنفة بولايات تونس الكبرى، أبرزها؛ عدم توقّر الخبز الكبير بجميع المخابز التي تمت زيارتها رغم استنثار المخابز صنف "أ" (التي تنتج الخبز المدعم من الحجم الكبير 400 غرام فقط لا غير) بنسبة كبيرة من "الفارينة" المدعمة.

كما سجل المرصد توفر الخبز المدعم من الحجم الصغير "باقات" بعدد قليل من المخابز صنف ج (لا يتجاوز 30%) مقابل توفر الخبز الرفيع بكميات متفاوتة وأسعار مرتفعة، إضافة إلى أن عدة مخابز في أغلب جهات البلاد مغلقة بعد الظهر.

فضلا عن عدم إشهار المعلّقة التي يتم بواسطتها إعلام المستهلك بنوعية الخبز المصنوع وبوزنه وسعره واختصاص المخبزة، التي يفرضها الإطار التنظيمي، بعدد كبير من المخابز، بالإضافة إلى عديد المخالفات والتجاوزات الأخرى الناتجة بالأساس عن تقاعس مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة عن أداء واجبها، وفق ما جاء في بيان المرصد.

وذكر المرصد في ختام بيانه بجملة التوصيات التي تقدّم بها في تقريره الصادر بتاريخ 25 أوت 2023 تحت عنوان "أزمة الخبز والسميد أزمة حقيقية أم مؤامرة"، معتبرا أنها كانت كفيلة بوضع حدّ للأزمة لو أخذتها مختلف هيكل الدولة بعين الاعتبار.

وختم المرصد بالإشارة إلى رفض وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووحدة تعويض المواد الأساسية وديوان الحبوب، التجاوب مع مطالب النفاذ إلى المعلومة، كان تقدّم بها المرصد للحصول على معطيات حول قطاع المخابز.

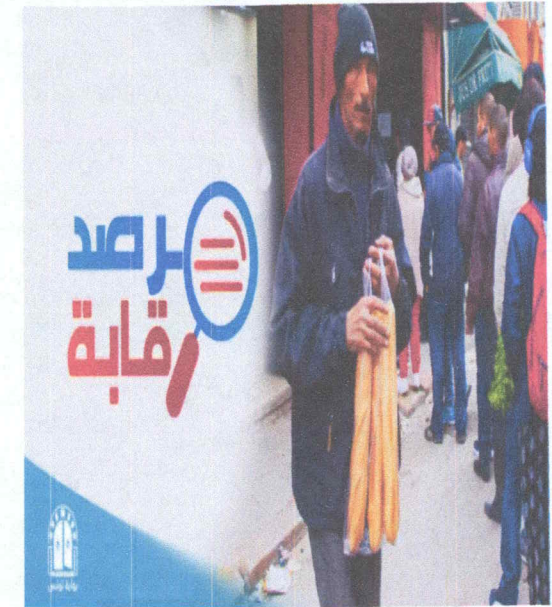
حمل مرصد رقابة مسؤولية تواصل أزمة النقص الفادح في الخبز في تونس، لوزارة التجارة، معتبرا أن أسباب الأزمة لا تعود إلى غياب القمح اللين، لكن ترجع أساسا إلى التلاعب بمادة "الفارينة"، خاصة "الفارينة" المدعمة التي تنتزّد بها حصريا المخابز المصنفة، في ظل عجز وزارة التجارة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ"الشو" الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات، وفق تقديره.

وأشار المرصد في بيان، اليوم الاثنين 4 ديسمبر، إلى تواصل أزمة النقص الفادح في مادة الخبز، رغم أن الكميات الموزعة من القمح اللين لم تشهد تراجعاً خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2023 مقارنة بالفترة نفسها من 2022.

وبيّن المرصد أن نسبة التراجع لم تتجاوز 0.7%، أي ما يعادل 6.7 آلاف طن فقط (من 902.8 ألف طن إلى 896.1 ألف طن)، ومقارنة بالفترة نفسها من سنتي 2020 و2021، سجلت الكميات الموزعة من القمح اللين إلى موفى سبتمبر 2023 ارتفاعاً على التوالي بـ 2.1% (ما يعادل 18.8 ألف طن) و 4.2% (ما يعادل 35.9 ألف طن).

كما شهدت الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2023، وفق الأرقام التي نشرها المرصد، تراجعاً كبيراً في معدل أسعار الحبوب الموردة. حيث انخفض معدل سعر الطن من القمح الصلب بـ 189 دولاراً مقارنة بالفترة نفسها من 2022 (من 665 دولاراً إلى 476 دولاراً). كما انخفض معدل سعر الطن من القمح اللين بـ 93 دولاراً مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022 (من 422 دولاراً إلى 329 دولاراً). وهو ما مكن من اقتصاد مهم في النفقات خلال الفترة المعنية، وفق تقدير المرصد.

وأكد مرصد رقابة أن الأزمة الراهنة المتمثلة في عدم توفر الكمية الكافية من مادة الخبز، ليست ناتجة عن مشكل في تزود ديوان الحبوب بمادة القمح اللين، ولا عن مشكل توقّر تلك المادة وأسعارها في السوق العالمية، ولا عن مشكل في توزيع المادة من قبل الديوان، ولا عن إفراط في الاستهلاك، وإنما تعود الأزمة أساساً إلى التلاعب بمادة "الفارينة"، خاصة المدعمة التي تنتزّد بها



مرصد رقابة يحلّ وزارة التجارة مسؤولية نقص الخبز ويّتهمها بالتقاعس

وأكد أن الأزمة الراهنة المتمثلة في عدم توفر الكمية الكافية من مادة الخبز، ليست ناتجة عن مشكل في تزود ديوان الحبوب بمادة القمح اللين، ولا عن مشكل توفر تلك المادة وأسعارها في السوق العالمية، ولا عن مشكل في توزيع المادة من قبل الديوان، ولا عن إفراط في الاستهلاك، وإنما تعود الأزمة أساسا إلى التلاعب بمادة "الفارينة"، خاصة المدعمة التي تتزود بها حصريا المخابز المصنفة، واصفا وزارة التجارة بالعاجزة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ"الشو" الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات.

وأشار إلى عدد من التجاوزات التي سجّلها خلال سلسلة من الزيارات الميدانية لعدد من المخابز المصنفة بولايات تونس الكبرى، أبرزها؛ عدم توقّر الخبز الكبير بجميع المخابز التي تمت زيارتها رغم استئثار المخابز صنف "أ" (التي تنتج الخبز المدعم من الحجم الكبير 400 غرام فقط لا غير) بنسبة كبيرة من "الفارينة" المدعمة.

كما سجّل توفر الخبز المدعم من الحجم الصغير "باقات" بعدد قليل من المخابز صنف ج (لا يتجاوز 30٪) مقابل توفر الخبز الرفيع بكميات متفاوتة وأسعار مرتفعة، إضافة إلى أن عدة مخابز في أغلب جهات البلاد مغلقة بعد الظهر. فضلا عن عدم إشهار المعلّقة التي يتم بواسطتها إعلام المستهلك بنوعية الخبز المصنوع وبوزنه وسعره واختصاص المخبزة، التي يفرضها الإطار الترتيبي، بعدد كبير من المخابز، بالإضافة إلى عديد المخالفات والتجاوزات الأخرى الناتجة بالأساس عن تقاعس مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة عن أداء واجبها، وفق ما جاء في بيان المرصد.

حمل مرصد رقابة مسؤولية تواصل أزمة النقص الفادح في الخبز في تونس، لوزارة التجارة، معتبرا أن أسباب الأزمة لا تعود إلى غياب القمح اللين، لكن ترجع أساسا إلى التلاعب بمادة "الفارينة"، خاصة "الفارينة" المدعمة التي تتزود بها حصريا المخابز المصنفة، في ظل عجز وزارة التجارة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ"الشو" الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات، وفق تقديره.

وأشار المرصد في بيان، اليوم الاثنين 4 ديسمبر، إلى تواصل أزمة النقص الفادح في مادة الخبز، رغم أن الكميات الموزعة من القمح اللين لم تشهد تراجعاً خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2023 مقارنة بالفترة نفسها من 2022.

وبيّن أن نسبة التراجع لم تتجاوز 0.7٪، أي ما يعادل 6.7 آلاف طن فقط (من 902.8 ألف طن إلى 896.1 ألف طن)، ومقارنة بالفترة نفسها من سنتي 2020 و2021، سجلت الكميات الموزعة من القمح اللين إلى موفى سبتمبر 2023 ارتفاعا على التوالي بـ 2.1٪ (ما يعادل 18.8 ألف طن) و 4.2٪ (ما يعادل 35.9 ألف طن).

كما شهدت الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2023، وفق الأرقام التي نشرها المرصد، تراجعا كبيرا في معدل أسعار الحبوب الموردة. حيث انخفض معدل سعر الطن من القمح الصلب بـ 189 دولارا مقارنة بالفترة نفسها من 2022 (من 665 دولارا إلى 476 دولارا). كما انخفض معدل سعر الطن من القمح اللين بـ 93 دولارا مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022 (من 422 دولارا إلى 329 دولارا). وهو ما مكّن من اقتصاد مهم في النفقات خلال الفترة المعنية، وفق تقدير المرصد.



مرصد رقابة يُحمّل وزارة التجارة مسؤولية تواصل أزمة الخبز

حمّل مرصد رقابة مسؤوليّة تواصل أزمة النقص الفادح في الخبز في تونس، لوزارة التجارة، معتبرا أن أسباب الأزمة لا تعود إلى غياب القمح اللين، لكن ترجع أساسا إلى التلاعب بمادة الفارينة، خاصة الفارينة المدعمة التي تتزوّد بها حصريا المخابز المصنفة، في ظل عجز وزارة التجارة عن الاضطلاع بمهامها واكتفائها بـ الشو الإعلامي عبر عمليات مراقبة ظرفية أثناء استفحال الأزمات، وفق تقديره وأشار المرصد في بيان، اليوم الاثنين 4 ديسمبر، إلى تواصل أزمة النقص الفادح في مادة الخبز، رغم أن الكميات الموزعة من القمح اللين لم تشهد تراجعاً خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2023 مقارنة بالفترة نفسها من 2022

وبيّن المرصد أن نسبة التراجع لم تتجاوز 0.7٪، أي ما يعادل 6.7 آلاف طن فقط (من 902.8 ألف طن إلى 896.1 ألف طن)، ومقارنة بالفترة نفسها من سنتي 2020 و2021، سجلت الكميات الموزعة من القمح اللين إلى موفى سبتمبر 2023 ارتفاعاً على التوالي بـ 2.1٪ (ما يعادل 18.8 ألف طن) و 4.2٪ (ما يعادل 35.9 ألف طن)

كما شهدت الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2023، وفق الأرقام التي نشرها المرصد، تراجعاً كبيراً في معدل أسعار الحبوب الموردة. حيث انخفض معدل سعر الطن من القمح الصلب بـ 189 دولاراً مقارنة بالفترة نفسها من 2022 (من 665 دولاراً إلى 476 دولاراً). كما انخفض معدل سعر الطن من القمح اللين بـ 93 دولاراً مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022 (من 422 دولاراً إلى 329 دولاراً). وهو ما مكن من اقتصاد مهم في النفقات خلال الفترة المعنية، وفق

المرصد

تقدير



الشركة التونسية للسكر: إجراءات إنقاذ أم خطة إصلاح ؟

المرصد بقيمة 5 مليون دينار.

من ناحية أخرى، ورغم استثمار الشركة في إنشاء وحدة لتعليب السكر تم تمويلها بواسطة قروض بنكية ومؤسسات الإيجار المالي، إلا أنه ومنذ دخول الوحدة طور التشغيل بداية من جويلية 2017، كانت نتائجها سلبية لتزيد في تعميق الخسائر لعدة أسباب داخلية وخارجية.

كما إن تحسن نتائج سنوات 2017 و2018 رغم تدني مؤشرات النشاط راجع بالأساس إلى مداخل استثنائية متأتية من تعويض شركات التأمين.

عديد التجاوزات والعمليات غير المرخصة:

وشهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الفارطة نتيجة ارتفاع أهم المستهلكات الخاصة بالإنتاج (فيول ثقيل، فحم حجري، حجر كلسي...) من ناحية. وارتفاع في الكميات المستهلكة غير المبررة، من ناحية أخرى. وهو ما قد يخفي عديد التجاوزات والعمليات غير المرخصة.

ولا شك أن سوء الحوكمة وضعف التدبير واستفحال الفساد من أهم أسباب الأوضاع الكارثية التي آلت إليها الشركة، والتي منفصلها في تقريرنا المتعلق بـ "منظومة السكر في تونس"، الذي يشمل كل جوانب التصرف في الشراءات والصفقات والتصرف في الموارد البشرية. بالإضافة لعقود المناولة بين الديوان التونسي للتجارة ومختلف الفاعلين المعنيين بتكرير السكر وتعليبه. وكذلك منظومة اللفت السكري التي تم إحياؤها في 2012، ويهيمن عليها المدعو حمادي الكعلي نائب رئيس اتحاد الصناعة والتجارة المستفيد الوحيد من مختلف المنح التي رصبتها الدولة تحت هذا العنوان، رغم أن حصة شركة جينور في الاستهلاك الوطني من مادة السكر لا تتجاوز 1 بالمائة. وهو محل شكاية جزائية أودعها مرصد رقابة في التلاعب بالمال العام.

مرصد رقابة يؤكد أنه لا يمكن إصلاح الشركة التونسية للسكر في ظل تحكم الديوان التونسي للتجارة في منظومة السكر وفي ظل طرق التصرف والتدبير الحالية للشركة. وإن كان المقصود بـ "الإجراءات العاجلة" تطهير الوضعية المالية للشركة عبر تكفل الدولة بديونها، فهي بمثابة تبييض للفساد والقتل.

<http://tinyurl.com/3s9u4m5r>

يقع ضبطها استنادا إلى عديد المؤشرات. وبلغت قيمتها سنة 2019 ما قدره 211 دينار للطن. وبالتالي أصبحت الشركة مجرد مناول للديوان التونسي للتجارة و99٪ من مداخلها متأتية من هذا النشاط. وقد كان القرار في الحقيقة يرمي آنذاك إلى تمييز شركة سكر تونس للمدعو بلحسن الطرابلسي حال دخولها طور الإنتاج وشركة جينور لصاحبها حمادي الكعلي.

ويقدّر مرصد رقابة ما يتم تداوله بأن الشركة كانت تسجل أرباحا قبل الثورة. حيث بلغت الخسائر المتراكمة موفى سنة 2010 ما قيمته 31.6 مليون دينار. وسجلت الشركة خسائر خلال سنوات 2006 و2008 و2009 و2010 على التوالي 17.5 م د و7.2 م د و5 م د و8.2 م د.

خسائر متراكمة 46.5 مليون دينار:

وشهدت السنوات الماضية تدهور وضع الشركة لتبلغ الخسائر المتراكمة 46.5 مليون دينار موفى سنة 2019، ما جعل الأموال الذاتية والوضعية المحاسبية الصافية سلبية في حدود 21.5 م د. أي أن الشركة في وضعية إفلاس.

ولا شك أن استمرار نشاط الشركة راجع أساسا إلى مواصلة دعم الدولة عبر إسناد قروض خزينة. وعبر زيادة المديونية، وعدم سداد أقساط القروض التي حل أجلها. حيث فاقت الديون القصيرة المدى 50 م د منها 22.3 م د أقساط وفوائض قروض لم يقع سدادها بالإضافة إلى مكشوف بنكي في حدود 3.2 مليون دينار.

كما تعمقت ديون الشركة تجاه الموردين وبلغت 21.80 م د. حيث بلغت مستحقات الشركة الوطنية لتوزيع البترول في موفى 2019 ما قدره 15 م د. وتجاوزت مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2 مليون دينار. في حين بلغت قيمة القروض الطويلة المدى 6 م د.

مؤشرات النشاط التي جمعناها من مختلف التقارير للسنوات من 2010 إلى 2019، تؤكد الطبيعة الهيكلية للأزمة. حيث من الواضح أن الطاقة القصوى لإنتاج السكر الأبيض المكرر لا تتجاوز 160 ألف طن سنويا في أقصى الحالات (حسب وزارة التجارة). وكانت قد اقتربت منها نسبيا سنتي 2015 و2016 قبل أن تتراجع من جديد. هذه الطاقة الإنتاجية تمثل ما يقارب 35٪ من حاجة السوق المحلية للسكر الأبيض. وحتى لو بلغت الشركة طاقتها القصوى للإنتاج ستحقق في النهاية خسائر قدرها



الشركة التونسية للسكر: إجراءات إنقاذ أم خطة إصلاح ؟

في التقرير التالي يحل مرصد رقابة الوضع الحالي للشركة التونسية للسكر و المصاعب التي تواجهها في علاقة بأزمة مادة السكر التي تعيشها تونس منذ أشهر عديدة علة مستوى الإنتاج و التوريد و التوزيع. (الرئيس قيس سعيد في حديث مع عمال الشركة التونسية للسكر بباجة).

أكد رئيس الجمهورية بمناسبة استقباله لوزيرة التجارة وتنمية الصادرات والرئيس المدير العام للشركة التونسية للسكر على ضرورة "اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الشركة التونسية للسكر". ولم يقدم بلاغ الرئاسة أي معطيات حول وضعية الشركة ودواعي التعجيل بالإنقاذ. مرصد رقابة، الذي يعمل منذ فترة على إنجاز دراسة معمقة بخصوص منظومة السكر في تونس، يؤكد أنه من غير الواقعي الحديث عن إجراءات عاجلة للإنقاذ، في ظل غياب تشخيص دقيق تكون مخرجاته ذات جدوى، وذلك بسبب عدم توفر التقارير المالية وتقارير النشاط الموثوقة، باعتبار أن آخر تقارير تمت المصادقة عليها هي تلك المتعلقة بسنة 2019، وذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة في جوان 2023. ولم يتم إلى حد هذا التاريخ تعيين مراقب حسابات للسنوات 2020 و2021 و2022. وهذا مؤشر يعكس سوء حوكمة الشركة ضمن مؤشرات عديدة أخرى.

وزادت حدة الأزمة بعد القرار الوزاري في 2009 بحصر نشاط الشركة التونسية للسكر على تكرير السكر الخام لفائدة الديوان التونسي للتجارة الذي يقوم باستيراد السكر الخام وتوزيع السكر الأبيض بعد تكريره من طرف الشركة مقابل منحة تكرير

الشركة التونسية للسكر: إجراءات إنقاذ أم خطة إصلاح؟

طويلة الأجل 6 ملايين درهم.

مؤشرات النشاط التي جمعناها من مختلف التقارير للأعوام من 2010 إلى 2019 تؤكد الطبيعة الهيكلية للأزمة. ومن الواضح أن الطاقة القصوى لإنتاج السكر الأبيض المكرر لا تتجاوز 160 ألف طن سنوياً في الحالات القصوى (بحسب وزارة التجارة). واقتربت منه نسبياً في عامي 2015 و2016 قبل أن تتراجع مرة أخرى. وتمثل هذه الطاقة الإنتاجية ما يقارب 35% من حاجة السوق المحلي من السكر الأبيض. وحتى لو وصلت الشركة إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، فإنها ستحقق في النهاية خسائر يقدرها المرصد بـ 5 ملايين دينار.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من استثمار الشركة في إنشاء وحدة تعليب السكر بتمويل من القروض المصرفية ومؤسسات التأجير التمويلي، إلا أن نتائجها جاءت سلبية منذ أن دخلت الوحدة حيز التشغيل بداية من يوليو 2017، مما أدى إلى تفاقم خسائر عدة داخلية وخارجية. أسباب خارجية.

ويعود تحسن نتائج العامين 2017 و2018، رغم تراجع مؤشرات النشاط، بالأساس إلى المداخل الاستثنائية المتأتية من تعويضات شركات التأمين.

العديد من الانتهاكات والعمليات غير المصرح بها

وقد شهدت أعباء الاستغلال ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية نتيجة ارتفاع أهم مستهلكات الإنتاج (الوقود الثقيل، الفحم، الحجر الجيري...) من جهة. ومن جهة أخرى، زيادة غير مبررة في الكميات المستهلكة. وهذا قد يخفي العديد من الانتهاكات والعمليات غير المصرح بها.

لا شك أن سوء الحوكمة وضعف الإدارة والفساد المستشري من أهم أسباب الوضع الكارثي الذي وصلت إليه الشركة، وهو ما سنفضله في تقريرنا عن "منظومة السكر في تونس" الذي يشمل كافة جوانب إدارة المشتريات والصققات وإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى التعامل مع العقود المبرمة بين ديوان التجارة التونسي ومختلف الفاعلين العاملين في مجال تكرير وتعبئة السكر. وكذلك نظام راب السكر الذي أعيد إحيائه عام 2012، ويهيمن عليه المدعو حمادي الكلعي نائب رئيس اتحاد الصناعة والتجارة، المستفيد الوحيد من المنح المتنوعة التي تخصصها الدولة تحت هذا العنوان. رغم أن حصة شركة جينور في الاستهلاك الوطني للسكر لا تتجاوز 1 بالمئة. وهو موضوع شكوى جنائية مقدمة من مرصد مراقبة التلاعب بالمال العام.

مرصد رقابي يؤكد أنه لا يمكن إصلاح الشركة التونسية للسكر في ظل سيطرة الديوان التونسي للتجارة على منظومة السكر وفي ظل أساليب التسيير والتصرف الحالية للشركة. وإذا كان المقصود بـ «الإجراءات العاجلة» تطهير الوضع المالي للشركة من خلال تكفل الدولة بديونها، فإن ذلك يعد بمثابة تبييض للفساد والفسل.

<http://tinyurl.com/3exucxn2>

ويحلل مرصد الرصد في التقرير التالي الوضع الحالي للشركة التونسية للسكر والصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بأزمة السكر التي تعيشها تونس منذ أشهر عديدة بسبب مستوى الإنتاج والعرض والتوزيع. (الرئيس قيس سعيد في حديث مع عمال الشركة التونسية للسكر بباجة).

وشدد رئيس الجمهورية، بمناسبة استقبله وزير التجارة وتنمية الصادرات والرئيس والمدير العام للشركة التونسية للسكر، على ضرورة "اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الشركة التونسية للسكر". ولم يقدم التقرير الرئاسي أي معلومات عن وضع الشركة وأسباب تسريع عملية الإنقاذ.

ويؤكد مرصد الرصد، الذي يعمل منذ فترة على إنجاز دراسة معمقة بخصوص المنظومة السكرية في تونس، أنه من غير الواقعي الحديث عن إجراءات إنقاذ عاجلة، في ظل غياب تشخيص دقيق تكون نتائجه مفيدة، نظراً لعدم وجود تقارير مالية ونشاطية موثوقة، على اعتبار أن آخر التقارير المعتمدة هي تلك المتعلقة بعام 2019، خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة في يونيو 2023. وحتى تاريخه، لم يتم تعيين مدقق حسابات للأعوام 2020، 2021، و2022. وهذا مؤشر يعكس ضعف حوكمة الشركات، من بين العديد من المؤشرات الأخرى.

وتزايدت حدة الأزمة بعد القرار الوزاري سنة 2009 القاضي بقصر نشاط الشركة التونسية للسكر على تكرير السكر الخام لصالح ديوان التجارة التونسي الذي يستورد السكر الخام ويروج السكر الأبيض بعد تكريره من قبل الشركة. مقابل منحة تكرير تحدد بناء على عدة مؤشرات. وبلغت قيمته عام 2019 211 ديناراً للطن. وبالتالي، أصبحت الشركة مجرد وسيط للمكتب التونسي للتجارة، و99% من دخلها يأتي من هذا النشاط. والحقيقة أن القرار حينها كان يهدف إلى التمييز بين شركة السكر التونسية المملوكة للبلد الطرابلسي فور دخولها مرحلة الإنتاج، وشركة جونيور المملوكة لأصحابها حمادي الكلعي.

ومرصد الرصد يحض ما يتم تداوله بالقول إن الشركة كانت تحقق أرباحاً قبل الثورة. وفي نهاية عام 2010 بلغت الخسائر المتراكمة 31.6 مليون دينار. وسجلت الشركة خسائر خلال الأعوام 2006 و2008 و2009 و2010 على التوالي بقيمة 17,5 مليون دينار و7,2 مليون دينار و5 مليون دينار و8,2 مليون دينار.

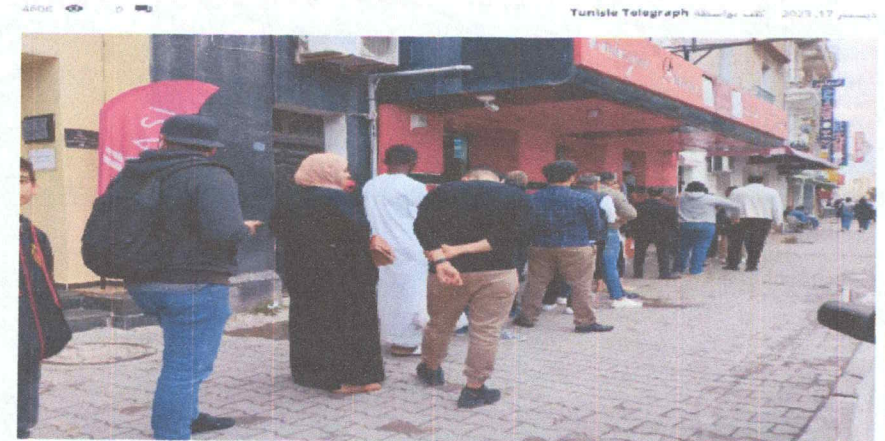
والخسائر المتراكمة بلغت 46.5 مليون دينار

وشهدت السنوات الماضية تدهوراً في أوضاع الشركة، حيث بلغت الخسائر المتراكمة نهاية عام 2019 46.5 مليون دينار، مما جعل الأموال الداخلية والمركز المحاسبي الصافي سلباً في حدود 21.5 مليون دينار. أي أن الشركة في حالة إفلاس.

ولا شك أن استمرار نشاط الشركة يعود بشكل رئيسي إلى الدعم المستمر الذي تقدمه الدولة من خلال منح قروض الخزينة. وذلك بزيادة الديون وعدم سداد أقساط القروض التي انتهت صلاحيتها. وتجاوزت الديون قصيرة الأجل 50 مليون دينار، منها 22.3 مليون دينار أقساط وفاتت القروض التي لم يتم سدادها، إضافة إلى كشف حساب بنكي بقيمة 3.2 مليون دينار.

كما تعمقت ديون الشركة تجاه الموردين ووصلت إلى 21,80 درهم. وبلغت مستحقات الشركة الوطنية لتوزيع البترول نهاية عام 2019 15 مليون درهم. مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تجاوزت 2 مليون دينار. في حين بلغت قيمة القروض

مرصد رقابة يكشف عن خبايا معضلة السكر في تونس



أكد مرصد رقابة للحكومة في تقرير حديث له أنه من غير الواقعي الحديث عن إجراءات عاجلة للإفقاد، في ظل غياب تشخيص دقيق تكون مخرجاته ذات جدوى، وذلك بسبب عدم توفر التقارير المالية وتقارير النشاط الموثوقة، باعتبار أن آخر تقارير تمت المصادقة عليها هي تلك المتعلقة بسنة 2019، وذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة في جوان 2023، ولم يتم إلى حد هذا التاريخ تعين مراقب حسابات للسنوات 2020 و2021 و2022، وهذا مؤثر، يعكس سوء حوكمة الشركة ضمن مؤسسات عديدة أخرى.

وحسب المرصد زادت حدة الأزمة بعد القرار الوزاري في 2009 يخص نشاط الشركة التونسية للسكر على تكرير السكر الخام لفائدة الديوان التونسي للتجارة الذي يقوم باستيراد السكر الخام وتوزيع السكر الأبيض بعد تكريره من طرف الشركة مقابل منحة تكرير يقع ضبطها استنادا إلى عدد المؤسسات، وبلغت قيمتها سنة 2019 ما قدره 211 دينار للطن، وبالتالي أصبحت الشركة مجرد متاول للديوان التونسي للتجارة و99٪ من مداخيلها متأتية من هذا النشاط، وقد كان القرار في الحقيقة يرمي آنذاك إلى تمثيل "شركة سكر تونس" للمدعو بلحس الطرابلسي حال دخولها طور الإنتاج وشركة "جيندور" لصاحبها حمادي الكعبي.

وعقد مرصد رقابة ما يتم تداوله بأن الشركة كانت تسجل أرباحا قبل التورة، حيث بلغت الخسائر المتراكمة موقى سنة 2010 ما قيمته 31.6 مليون دينار، وسجلت الشركة خسائر خلال سنوات 2006 و2008 و2009 و2010 على التوالي 17.5 م د و 7.2 م د و 5 م د و 8.2 م د.

وشهدت السنوات الماضية تدهور وضع الشركة لتبلغ الخسائر المتراكمة 46.5 مليون دينار موقى سنة 2019، ما جعل الأصول الذاتية والوضعية المحاسبية السلبية في حدود 21.5 م د، أي أن الشركة في وضعية إفلاس.

ولا شك أن استمرار نشاط الشركة راجع أساسا إلى مواصلة دعم الدولة عبر إسناد قروض خزينة، وغير زيادة المديونية، وعدم سداد أقساط القروض التي حل أجلها، حيث هافت الديون القصيرة المدى 50 م د منها 22.3 م د أقساط وفوائض قروض لم يقع سدادها بالإضافة إلى مكشوف بنكي في حدود 3.2 مليون دينار. كما تعمقت ديون الشركة تجاه المزودين وبلغت 21.80 م د، حيث بلغت مستحقات الشركة الوطنية لتوزيع البترول في موقى 2019 ما قدره 15 م د، وتجاوزت مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2 مليون دينار، في حين بلغ قيمة القروض الطويلة المدى 6 م د.

مؤشرات النشاط التي جمعها المرصد من مختلف التقارير للسنوات من 2010 إلى 2019، تؤكد الطبيعة الهكلية للأزمة، حيث من الواضح أن الطاقة القصوى لإنتاج السكر الأبيض المكثف لا تتجاوز 160 ألف طن سنويا في أقصى الحالات (حسب وزارة التجارة)، وكانت قد اقتربت منها نسبيا سنتي 2015 و2016 قبل أن تتراجع من جديد. هذه الطاقة الإنتاجية تمثل ما يقارب 35٪ من حاجة السوق المحلية للسكر الأبيض، وحتى لو بلغت الشركة طاقتها القصوى للإنتاج ستخلق في النهاية خسائر قدرها المرصد بقيمة 5 مليون دينار.

من ناحية أخرى، ورغم استثمار الشركة في إنشاء وحدة للتعليب السكر تم تمويلها بواسطة قروض بنكية ومؤسسات الأبحار المالي، إلا أنه ومنذ دخول الوحدة طور التشغيل بداية من جويلية 2017، كانت نتائجها سلبية لتزيد في تعميق الخسائر لعدة أسباب داخلية وخارجية.

كما إن تحسن نتائج سنوات 2017 و2018 رغم تدني مؤشرات النشاط راجع بالأساس إلى مداخل استثنائية متأتية من تعويض شركات التأمين.

وشهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الفارقة نتيجة ارتفاع أهم المستهلكات الخاصة بالإنتاج (غبول ثقيل، لحم ججري، حجر كلسي...) من ناحية، وارتفاع في الكميات المستهلكة غير المبررة، من ناحية أخرى، وهو ما قد يخفي عديد التجاوزات والعمليات غير المرخصة.

ولا شك أن سوء الحوكمة وضعف التسيير واستفحال الفساد من أهم أسباب الأوضاع الكارثية التي آلت إليها الشركة، والتي ستفصلها في تقريرنا المتعلق بـ "منظومة السكر في تونس"، الذي يشمل كل جوانب التصرف في الشراءات والصفقات والتصرف في الموارد البشرية، بالإضافة لغيور المناولة بين الديوان التونسي للتجارة ومختلف الفاعلين المعنيين بتكرير السكر وتعليبه، وكذلك منظومة النقل السكري التي لم أجباؤها في 2012، وبهيمن عليها المدعو حمادي الكعبي نائب رئيس اتحاد الصناعة والتجارة المستفيد الوحيد من مختلف المنح التي رصدتها الدولة تحت هذا العنوان، رغم أن حصة "شركة جيندور" في الاستهلاك الوطني من مادة السكر لا تتجاوز 1 بالمائة، وهو جعل شكاية جزائية أودعها مرصد رقابة في التلاعب بالحال العام.

مرصد رقابة يؤكد أنه لا يمكن اصلاح الشركة التونسية للسكر في ظل تحكم الديوان التونسي للتجارة في منظومة السكر وفي ظل طرق التصرف والتسيير الحالية للشركة، وإن كان المقصود بـ "الإجراءات العاجلة" تطهير الوضعية المالية للشركة عبر تكفل الدولة بديونها، فهي بمثابة تبييض للفساد والفشل.

<http://tinyurl.com/mu3cfc5j>



بلاغ



موقع الصحفيين التونسيين
بصفاقس

الاستماع الى مرصد رقابة بخصوص الشكاية المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع

تم صباح اليوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 الاستماع الى مرصد رقابة لدى الباحث الابتدائي بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد يوم 3 مارس 2022 المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة والمخالفات القانونية وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع بتواطئ مع موظفين عموميين في ديوان الطيران المدني والمطارات ووزارة النقل وشخصيات توسطت لتمكين الشركة المذكورة من امتيازات دون وجه حق فيها اضرار بمصالح الدولة.

وقدم المرصد صباح اليوم مؤيدات جديدة تؤكد مواصلة خرق القانون وتبين بالكاشف تورط الادارة العامة الحالية لديوان الطيران المدني والمطارات في التواطئ المقصود منه صنع أمر واقع بتمكين شركة أنيس الرياحي من امتياز اسداء الخدمات الأرضية (الهندلينغ) لفائدة طائرات الشركة ومعالجة الشحن عند التوريد ومعالجة شحن الشركات الاخرى وتجاهل حكم قضائي واضح يمنع تلك الامتيازات. مع التغطية على التواطئ بتقديم شكايات في الغاء عقد الأشغال الوقتي.

مرصد رقابة سيواصل متابعة تطورات هذه القضية من أجل منع فرض أمر واقع عل الدولة بقوة اللوبيات، ومن أجل تحميل المسؤوليات وإنفاذ القانون.

<http://tinyurl.com/3dk5xkv3>

الاستماع الى مرصد رقابة بخصوص الشكاية المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع

تم صباح اليوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 الاستماع الى مرصد رقابة لدى الباحث الابتدائي بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد يوم 3 مارس 2022 المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة والمخالفات القانونية وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع بتواطئ مع موظفين عموميين في ديوان الطيران المدني والمطارات ووزارة النقل وشخصيات توسطت لتمكين الشركة المذكورة من امتيازات دون وجه حق فيها اضرار بمصالح الدولة.

وقدم المرصد صباح اليوم مؤيدات جديدة تؤكد مواصلة خرق القانون وتبين بالكاشف تورط الادارة العامة الحالية لديوان الطيران المدني والمطارات في التواطئ المقصود منه صنع أمر واقع بتمكين شركة أنيس الرياحي من امتياز اسداء الخدمات الأرضية (الهندلينغ) لفائدة طائرات الشركة ومعالجة الشحن عند التوريد ومعالجة شحن الشركات الاخرى وتجاهل حكم قضائي واضح يمنع تلك الامتيازات. مع التغطية على التواطئ بتقديم شكايات في الغاء عقد الأشغال الوقتي.

مرصد رقابة سيواصل متابعة تطورات هذه القضية من أجل منع فرض أمر واقع عل الدولة بقوة اللوبيات، ومن أجل تحميل المسؤوليات وإنفاذ القانون.

<https://www.turess.com/sfaxien/1182609>

الاستماع الى مرصد رقابة بخصوص الشكاية المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع



تم صباح اليوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 الاستماع الى مرصد رقابة لدى الباحث الابتدائي بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد يوم 3 مارس 2022 المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة والمخالفات القانونية وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع بتواطى مع موظفين عموميين في ديوان الطيران المدني والمطارات ووزارة النقل وشخصيات توسطت لتمكين الشركة المذكورة من امتيازات دون وجه حق فيها اضرار بمصالح الدولة.

وقدم المرصد صباح اليوم مؤيدات جديدة تؤكد مواصلة خرق القانون وتبين بالكاشف تورط الادارة العامة الحالية لديوان الطيران المدني والمطارات في التواطى المقصود منه صنع أمر واقع بتمكين شركة أنيس الرياحي من امتياز اسداء الخدمات الأرضية (الهندلينغ) لفائدة طائرات الشركة ومعالجة الشحن عند التوريد ومعالجة شحن الشركات الاخرى وتجاهل حكم قضائي واضح يمنع تلك الامتيازات. مع التغطية على التواطى بتقديم شكايات في الغاء عقد الأشغال الوقتي.

مرصد رقابة سيواصل متابعة تطورات هذه القضية من أجل منع فرض أمر واقع عل الدولة بقوة اللوبيات، ومن أجل تحميل المسؤولين وإنفاذ القانون.

بلاغ

تونس - فتح ملف شركة الشحن الجوي السريع : تجاوزات خطيرة و شبهات فساد

23 ديسمبر 2023 - 10:00 - Tunisie Telegraph



تونس - أخبار تونس

أعلن مرصد رقابة أنه تم يوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 الاستماع الى ممثلين عنه بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد يوم 3 مارس 2022 المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة والمخالفات القانونية وشبهات الفساد التي تورطت فيها شركة الشحن الجوي السريع بتواطؤ مع موظفين عموميين في ديوان الطيران المدني والمطارات ووزارة النقل وشخصيات توسّطت لتمكين الشركة المذكورة من امتيازات دون وجه حق فيها اضرار بمصالح الدولة.

وقال المرصد أنه قدم مؤيدات جديدة تؤكد مواصلة خرق القانون وتبين بالكاشف تورط الإدارة العامة الحالية لديوان الطيران المدني والمطارات في التواطؤ المقصود منه صنع أمر واقع يتمكن شركة أنيس الرياضي من امتياز استءاء الخدمات الأرضية (الهندليغ) لفائدة طائرات الشركة ومعالجة الشحن عند التوريد ومعالجة شحن الشركات الأخرى وتجاهل حكم قضائي واضح بمنع تلك الامتيازات. مع التغطية على التواطؤ بتقديم شكايات في الحياء عقد الأشغال الوهن.



فتح ملف شركة الشحن الجوي و تورط موظفين عموميين في ديوان الطيران... ووزارة النقل و شخصيات هامة



أعلن مرصد رقابة أنه تم يوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 الاستماع الى ممثلين عنه بخصوص الشكاية التي رفعها المرصد يوم 3 مارس 2022 المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة والمخالفات القانونية وشبهات الفساد التي تورطت فيها

شركة الشحن الجوي السريع بتواطىء مع موظفين عموميين في ديوان الطيران المدني والمطارات ووزارة النقل وشخصيات توسطت لتمكين الشركة المذكورة من امتيازات دون وجه حق فيها اضرار بمصالح الدولة.

وقال المرصد أنه قدم مؤيدات جديدة تؤكد مواصلة خرق القانون وتبين بالكاشف تورط الادارة العامة الحالية لديوان الطيران المدني والمطارات في التواطىء المقصود منه صنع أمر واقع بتمكين شركة أنيس الرياحي من امتياز اسداء الخدمات الأرضية (الهندليغ) لفائدة طائرات الشركة ومعالجة الشحن عند التوريد ومعالجة شحن الشركات الاخرى وتجاهل حكم قضائي واضح يمنع تلك الامتيازات.

مع التغطية على التواطىء بتقديم شكايات في الغاء عقد الأشغال الوقتي.

مرصد رقابة قال أنه سيواصل متابعة تطورات هذه القضية من أجل منع فرض أمر واقع عل الدولة بقوة اللوبيات. ومن أجل تحميل المسؤولين وإنفاذ القانون.



بلاغ



اتحاد الشغل يواصل التمعش من المجمع الكيميائي التونسي: دعم ب 53 ألف دينار للجامعة العامة للنفط تحت مسمى "دورة تكوينية للإطارات النقابية"

مرصد رقابة: اتحاد الشغل يواصل التمعش من المؤسسات العمومية رغم وضعياتها الكارثية:

استنكر مرصد رقابة ما وصفه بـ "مواصلة تمعش" الاتحاد العام التونسي للشغل من المؤسسات العمومية رغم وضعياتها الكارثية وفق ما أفاد

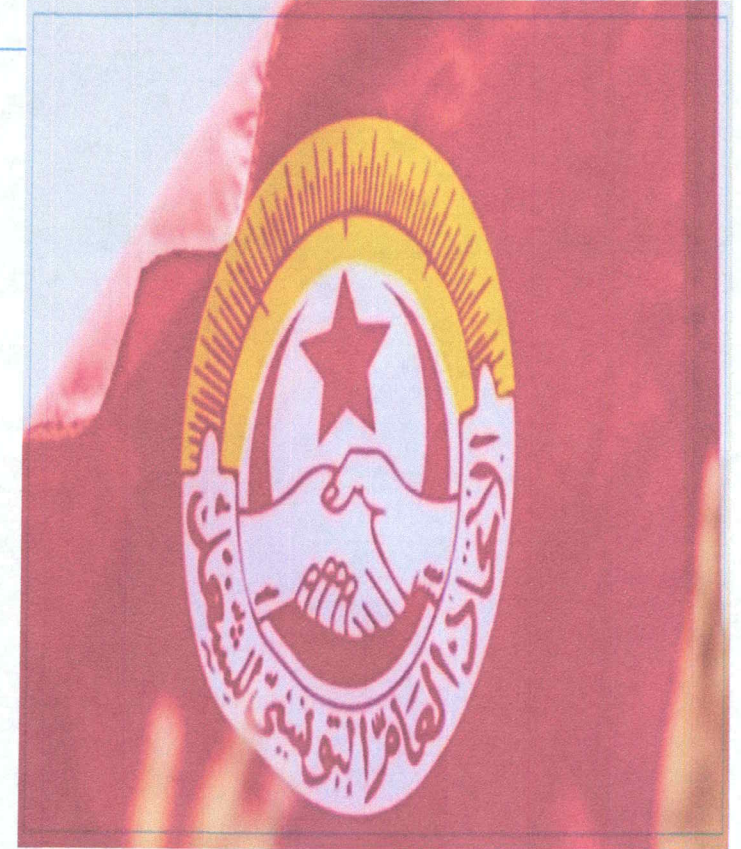
به مدير المشاريع بمرصد رقابة بوزيد اللافي

أضاف المصدر ذاته في تصريح للديوان أف أم أنه سيستعمل كل الوسائل القانونية لإنفاذ القانون وتحميل المسؤوليات.

وأضاف المرصد أن الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي منحت الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مبلغا قدره 53 ألف دينار تحت عنوان المشاركة في الدورة التكوينية أيام 23-24-25 نوفمبر بالحمامات على حساب ميزانية التكوين لسنة 2023 ويشارك في الدورة 53 عونا من الإطارات النقابية للمجمع الكيميائي التونسي وتقدر كلفة الفرد بـ 1000 د. حسب المدير المركزي للموارد البشرية للمجمع الذي أكد أن سلطة الإشراف ممثلة في رئاسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لم تمنع.

واعتبر مرصد رقابة أن إقدام الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي على منح الهيكل النقابي المذكور هذا الدعم هو إصرار على مواصلة التصرف في موارد المجمع المنهكة بشكل غير قانوني وفيه محاباة للنقابة رغم أن بعض المسؤولين في المجمع مشمولين اليوم ببحث بخصوص "شبهات الفساد المتعلقة بتكفل المجمع الكيميائي التونسي بنفقات للنقابات دون وجه حق" على إثر شكاية أودعها مرصد رقابة بتاريخ 14 سبتمبر 2022.

<http://tinyurl.com/4u3tpc6v>



مرصد رقابة : نستنكر مواصلة تمعش الاتحاد العام التونسي للشغل من المؤسسات العمومية رغم وضعيتها الكارثية



استنكر مرصد رقابة ما أسماه “مواصلة تمعش الاتحاد العام التونسي للشغل من المؤسسات العمومية رغم وضعيتها الكارثية”، مؤكدا أنه “سيستعمل كل الوسائل القانونية لإنفاذ القانون وتحميل المسؤوليات”.

وأضاف في بلاغ له أن “الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي، قامت يوم 23 نوفمبر 2023 بمنح الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مبلغا قدره 53 ألف دينار تحت عنوان المشاركة في الدورة التكوينية أيام 23-24-25 نوفمبر بالحمامات على حساب ميزانية التكوين لسنة 2023، مشيرا إلى أنه يشارك في هذه الدورة 53 عونا من الاطارات النقابية للمجمع الكيميائي التونسي، وتقدر كلفة الفرد بـ 1000 دينار، حسب ما أورده المدير المركزي للموارد البشرية للمجمع، الذي أكد أن سلطة الإشراف ممثلة في رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لم تمنع.

<http://tinyurl.com/urztunhu>

مرصد رقابة: منح الجامعة العامة للنفط مبلغا قدره 53 ألف دينار يؤكد مواصلة إتحاد الشغل التمش من المؤسسات العمومية

استنكر مرصد رقابة في بلاغ له أمس الخميس 21 ديسمبر 2023 ما وصفه بمواصلة الإتحاد العام التونسي للشغل التمش من المؤسسات العمومية رغم وضعيتها الكارثية، مشددا على أنه سيستعمل كل الوسائل القانونية لإنفاذ القانون وتحميل المسؤولين. ذلك بعد أن قامت الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي يوم 23 نوفمبر 2023 بمنح الجامعة العامة للنفط والمواد الكيماوية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مبلغا قدره 53 ألف دينار تحت عنوان « المشاركة في الدورة التكوينية أيام 23-24-25 نوفمبر بالحمامات على حساب ميزانية التكوين لسنة 2023 ». ما أورده المدير المركزي للموارد البشرية للمجمع، الذي أكد عدم ممانعة سلطة الإشراف ممثلة في «رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة». أضاف المرصد أن إقدام الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي على منح الهيكل النقابي المذكور هذا الدعم يعتبر إصرار على مواصلة التصرف في موارد المجمع المنهكة بشكل غير قانوني وفيه محاباة للنقابة، رغم أن بعض المسؤولين في المجمع مشمولين اليوم ببحث بخصوص «شبهات الفساد المتعلقة بتكفل المجمع الكيميائي التونسي» ، على إثر شكاية أودعها مرصد رقابة بتاريخ 14 سبتمبر 2022، ورغم تنصيب التقرير المنجز من طرف هيئة الرقابة العامة العمومية على أن التكفل بمصاريف تكوين نقابيين غير قانوني ويمثل أضرارا بالإدارة وفق ذات البلاغ.

مرصد رقابة يفتح النار على اتحاد الشغل ويكشف.. خبر عاجل



استنكر مرصد رقابة ما أسماه “مواصلة تمعش الاتحاد العام التونسي للشغل من المؤسسات العمومية رغم وضعيتها الكارثية”، مؤكدا أنه “سيستعمل كل الوسائل القانونية لانفاذ القانون وتحميل المسؤوليات”.

وأضاف في بلاغ له أن “الادارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي، قامت يوم 23 نوفمبر 2023 بمنح الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مبلغا قدره 53 ألف دينار تحت عنوان المشاركة في الدورة التكوينية أيام 23-24-25 نوفمبر بالحمائم على حساب ميزانية التكوين لسنة 2023، مشيرا إلى أنه يشارك في هذه الدورة 53 عونا من الاطارات النقابية للمجمع الكيميائي التونسي، وتقدر كلفة الفرد بـ 1000 دينار، حسب ما أورده المدير المركزي للموارد البشرية للمجمع، الذي أكد أن سلطة الإشراف ممثلة في رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لم تمنع. وأكد المرصد أن “إقدام الادارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي على منح الهيكل النقابي المذكور هذا الدعم هو إصرار على مواصلة التصرف في موارد المجمع المنهكة بشكل غير قانوني وفيه محاباة للنقابة، رغم أن بعض المسؤولين في المجمع مشمولين اليوم ببحث بخصوص “شبهات الفساد المتعلقة بتكفل المجمع الكيميائي التونسي بنفقات للنقابات دون وجه حق”، على إثر شكاية أودعها بتاريخ 14 سبتمبر 2022، ورغم تنصيب التقرير المنجز من طرف هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على أن التكفل بمصاريف تكوين نقابيين غير قانوني ويمثل اضرارا بالادارة”

مرصد رقابة: اتحاد الشغل يواصل التمعش من المؤسسات العمومية

التكوين

لسنة

2023.

وشارك في الدورة 53 عونا من الإطارات النقابية للمجمع الكيميائي التونسي، وتقدر كلفة الفرد بـ1000 دينار حسب ما أورده المدير المركزي للموارد البشرية للمجمع، الذي أكد أنّ سلطة الإشراف ممثلة في "رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة" لم تمنع! وفق ما جاء في البلاغ ذاته.

واعتبر مرصد رقابة أنّ إقدام الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي على منح الهيكل النقابي المذكور هذا الدعم، هو الإصرار على مواصلة التصرف في موارد المجمع المنهكة بشكل غير قانوني وفيه محاباة للنقابة، رغم أنّ بعض المسؤولين في المجمع مشمولون اليوم ببحث بخصوص "شبهات الفساد المتعلقة بتكفل المجمع الكيميائي التونسي بنفقات للنقابات دون وجه حق"، على إثر شكاية أودعها مرصد رقابة بتاريخ 14 سبتمبر 2022، ورغم تنصيب التقرير المنجز من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية على أنّ التكفل بمصاريف تكوين نقابيين غير قانوني ويمثل أضرارا بالإدارة



53 ألف دينار من المال العام لجامعة النفط من أجل دورة تكوينية لنقابيتها

استنكر مرصد رقابة ما اعتبره مواصلة الاتحاد العام التونسي للشغل التمتعش من المؤسسات العمومية رغم وضعيتها الكارثية، معربا عن تمسكه باستعمال كل الوسائل القانونية لإنفاذ القانون وتحميل

وكشف المرصد في بلاغ نشره على حسابه الرسمي بفيسبوك، أمس الخميس 21 ديسمبر، أنّ الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي منحت يوم 23 نوفمبر الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، مبلغا قدره 53 ألف دينار تحت عنوان "المشاركة في الدورة التكوينية أيام 23-24-25 نوفمبر بالحمامات على حساب ميزانية

<http://tinyurl.com/3ub82snp>

وكالة "فيتش" تؤكد تصنيف تونس عند "CCC-



المرتفع في الغالب إلى زيادة الدعم والتحويلات إلى الشركات المملوكة للدولة وزيادة تكلفة الديون مقارنة بالميزانية الأولية

– توقع إرتفاع الدين إلى حوالي 83% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2023-2024 مقابل 80% في عام 2023.

– الإدارة المشددة لسوق الصرف الأجنبي وتنظيمه أدت إلى إبقاء سعر الصرف مستقرًا على نطاق واسع في الفترة 2022-2023، لكن ندرة التمويل الخارجي قد تزيد الضغط على العملة، كما أن الانخفاض الحاد في قيمة العملة من شأنه أن يزيد بشكل كبير من الدين.

– توقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 مقارنة ب 2.4% في عام 2022، نتيجة الانكماش الحاد في إنتاج القمح البعل، متأثرًا بنقص الأمطار. وتوقع حدوث انتعاش طفيف إلى متوسط 1.5% في الفترة 2023-2024، مدعومًا بتأثير أساسي إيجابي. وتوقع أن يظل النمو مقيّدًا بسبب ارتفاع المخاطر السيادية التي تؤثر على بيئة الأعمال ومعنويات المستثمرين.

– توقع بلوغ معدلات التضخم متوسط 9.3% في عام 2023. وتزايد تأثير الإزاحة على القطاع الخاص بسبب ارتفاع احتياجات التمويل الحكومية.

– توقع أن لا تتمكن تونس من الوصول إلى برنامج صندوق النقد الدولي في عام 2024، أساسًا بسبب الاعتراض السياسي على إصلاح الدعم في سياق الانتخابات الرئاسية. مما يحد من أفاق التمويل الخارجي. باعتبار أن معظم التمويلات مشروطة ببرنامج صندوق النقد الدولي.

<http://tinyurl.com/yseysdev>

– توقع ارتفاع آجال الاستحقاق المحلية بسبب اعتماد الحكومة المتزايد على التمويل المحلي القصير الأجل للتعويض عن التمويل الخارجي الشحيح.

– صعوبة الحصول على تمويل خارجي. وتوقع وصول التمويل الخارجي إلى حوالي 2 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية 2023 (4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بمبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي (11% من الناتج المحلي الإجمالي) المنصوص عليه في خطة التمويل لعام 2023. مع توقع تعبئة حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي (5% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024، بما في ذلك قرض إضافي بقيمة 500 مليون دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية (بعد تلقي 400 مليون دولار أمريكي هذا العام)، و500 مليون دولار أمريكي من البنك الإفريقي للصادرات والواردات. AfreximBank.

– ستحتاج الحكومة إلى جمع ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي في التمويل المحلي في الفترة 2023-2024 لتغطية فجوة التمويل. ويعاني القطاع البنكي من سيولة محدودة وتعتمد قدرة البنوك على تمويل الحكومة بشكل متزايد على مشتريات البنك المركزي من الديون الحكومية في السوق الثانوية المناقشات السياسية حول تغيير وضع البنك المركزي للسماح بالتمويل المباشر للحكومة. و من شأنه أن يعرض مصداقية البنك المركزي للخطر ويزيد الضغط على الأسعار وسعر الصرف.

– احتياطات العملة الصعبة تحسنت على نحو غير متوقع في مواجهة محدودة التمويل الخارجي، حيث انتعشت إلى 8.4 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2023 مقابل 7.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، على الرغم من ضعف التمويل. وساهمت عائدات السياحة والتحويلات المالية القوية في التحسن. كما ساهم في ذلك تشديد شروط التمويل للقطاع العام بشكل أدى إلى تقييد واردات الشركات المملوكة للدولة.

– توقع اتساع عجز الحساب الجاري إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2023-2024، بسبب ارتفاع الواردات من جديد وزيادة اختلال ميزان الطاقة والغذاء رغم تواصل ارتفاع السياحة والتحويلات المالية. حيث من المرجح أن تتم تلبية آجال الاستحقاق الحكومية الخارجية جزئيًا عن طريق سحب الاحتياطات.

– توقع وصول العجز المالي نهاية 2023 إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الهدف الأولي البالغ 5%، وبعد 6.7% في عام 2022. مع توقع الانخفاض إلى 6.4% في عام 2024 ثم 5.7% في عام 2025. ويعود العجز



شر في ما يلي نص الترجمة العربية للتقرير الذي أصدرته مؤخرًا وكالة فيتش الذي يؤكد التصنيف الائتماني لتونس عند CCC- وهو التصنيف قبل الأخير والذي ينذر بأزمة مالية خاتمة. الترجمة من إنجاز مرصد رقابة.

صدر، بتاريخ 8 ديسمبر 2023، تقرير لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني بخصوص التصنيف الائتماني لتونس. وأبقت وكالة فيتش تصنيف تونس في مستوى "سي سي سي سالب"، "CCC-".

ويعكس هذا التصنيف تزايد عدم اليقين بشأن قدرة الحكومة على تلبية احتياجات تمويل الميزانية الكبيرة – والتي تمت مراجعتها في غياب التقدم في إصلاحات الدعم – وزيادة آجال استحقاق الديون. وأهم ما جاء في التقييم:

– توقع زيادة احتياجات التمويل المالي، لتمويل الميزانية، إلى مستوى لا يقل عن 16% من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي) سنويًا في الفترة 2023-2025، مقارنة بنسبة 14% (حوالي 6 مليارات دولار أمريكي) في عام 2022، وأعلى بكثير من متوسط 9% للفترة 2015-2019.



بلاغ

إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس

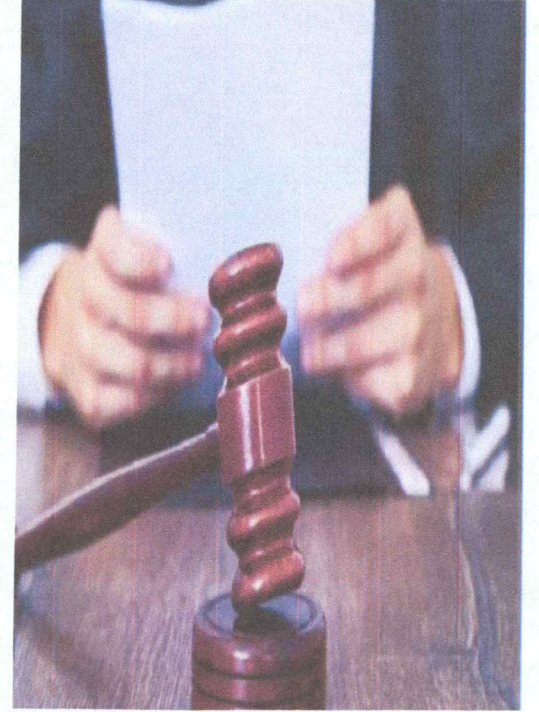
إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج على الدائرة الجنائية

قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس امس الاربعاء 27 ديسمبر 2023 إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، من أجل " استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالادارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما" على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

ووفق بلاغ صادر عن مرصد رقابة فان الاحالة كانت على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها المرصد بخصوص الاخلاطات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018 و2019.

<http://tinyurl.com/2subvrzr>

المغرب
يومية وطنية



مرصد رقابة: إحالة الوزير الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج على القضاء

أفاد مرصد "رقابة" أن دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس، قررت اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023، إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستغلال فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المحلة الجزائية.



وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المدكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019 حسب بلاغ المرصد.

<https://www.tuniscope.com/ar/article/371020/actu-arabe/arabe/raqabah-094721>

إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على أنظار القضاء



أعلن مرصد رقابة في البلاغ التالي الذي أصدره الخميس 28 ديسمبر 2023 عن إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي و المسؤول السابق عبد القادر المهدي على أنظار العدالة في قضية فساد إداري إثر شكاية تقدم بها المرصد ضدهما.

قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين بسفارات تونس بالخارج للسنوات 2017 و2018-2019.

<https://kapitalis.com/anbaa-tounes/2023/12/28/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84/>

مرصد رقابة: إحالة محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج على القضاء

شيمس
FM

قال مرصد رقابة في بلاغ له، إن دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس قررت أمس الأربعاء 27 ديسمبر 2023 إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس.

وأضح مرصد رقابة، أن ذلك تم بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة 'استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما' على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

وأفاد نفس المصدر، أن الإحالة تلي على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها المرصد ضد الطرابلسي والمهدي بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019.

https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/440105/%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1



مرصد رقابة: إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على أنظار القضاء

أعلن مرصد رقابة في بلاغ أصدره اليوم الخميس 28 ديسمبر 2023، عن إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي والمسؤول السابق عبد القادر المهدي على أنظار العدالة في قضية فساد إداري إثر شكاية تقدم بها المرصد ضدهما.

وحسب البلاغ، قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس يوم الاربعاء 27 ديسمبر 2023، "إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية".

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين بسفارات تونس بالخارج للسنوات 2017 و2018-2019.



<http://tinyurl.com/msrxse2n>

مرصد رقابة : احالة وزير سابق و مدير عام سابق لديوان التونسيين بالخارج على أنظار الدائرة الجنائية

ورد علينا البلاغ التالي عن مرصد رقابة و جاء فيه ما يلي :

قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس يوم الاربعاء 27 ديسمبر 2023 إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية .

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الاخلاصات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019 .

<http://tinyurl.com/4saeykan>

إحالة وزير تونسي سابق للمحكمة الجنائية بتهم فساد

الخلع

قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بالعاصمة التونسية إحالة وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبدالقادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة.

وأفاد مرصد رقابة، في بيان، بأن إحالة الطرابلسي ومن معه إلى الدائرة الجنائية تمت بعد «ثبوت ارتكابهما جريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره، والإضرار بالإدارة، ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية».

جدير بالذكر أن إحالة الطرابلسي والمهدي على المحكمة الجنائية تمت على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين لسنوات 2017 و2018 و2019 بحسب المصدر ذاته.

من جهة ثانية، رفض عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة التونسية، مساء الأربعاء، ضمناً الإفراج عن رئيسة الحزب الحر الدستوري عبيد موسى. وكان عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة التونسية قد أصدر بطاقة إيداع بالسجن في شأن عبيد موسى.

وبتاريخ 3 أكتوبر 2023 أوقفت وحدة من الأمن التونسي رئيسة الحزب الدستوري الحر عبيد موسى من أمام مقر مكتب الضبط برئاسة الجمهورية حيث توجهت بغاية تقديم طعون في عدد من الأوامر الرئاسية المتعلقة بالانتخابات، من ذلك انتخابات المجالس المحلية التي جرى تنظيمها في 24 ديسمبر الحالي.



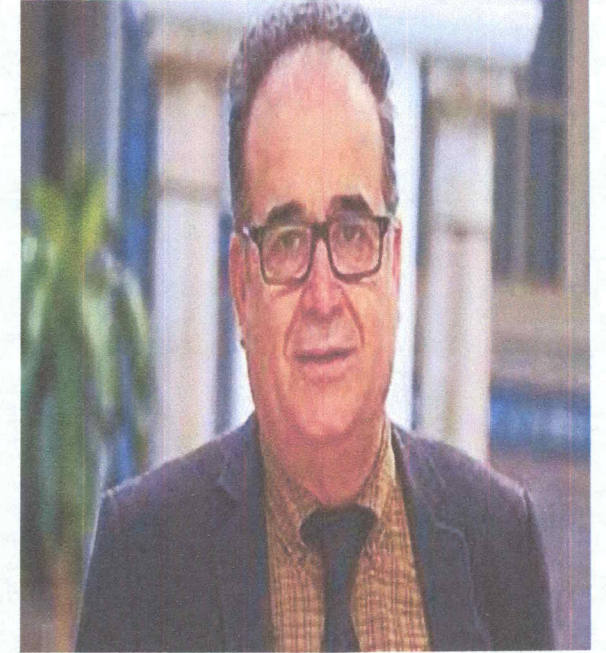
<http://tinyurl.com/yzawmund>

مرصد رقابة: إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على أنظار القضاء

أعلن مرصد رقابة في بلاغ أصدره، اليوم الخميس 28 ديسمبر 2023، عن إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي و المسؤول السابق عبد القادر المهدي على أنظار العدالة في قضية فساد إداري إثر شكاية تقدم بها المرصد ضدّهما.

وحسب البلاغ، قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 “إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية”.

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين بسفارات تونس بالخارج للسنوات 2017 و2018-2019.



إحالة وزير سابق على القضاء

أُحالَت دائرة الاتّهام المختصّة بالنظر في قضايا الفساد المالي لدى محكمة الاستئناف بتونس وزير شؤون اجتماعية أسبق بحالة سراح على أنظار الدائرة الجنائية المختصّة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس.

وتّم إحالة المعني على الجهة القضائية المذكورة من أجل تهم تتعلق باستغلال موظف عمومي لصفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره والإضرار بالإدارة.

ووفق ما نقلت إذاعة موزاييك عبر موقعها أن ملف القضية يتعلق بتعيينات شملت ملحقين اجتماعيين في سفارات تونسية بالخارج عن سنوات 2017 إلى 2019.

كما شملت التحقيقات مديرا عاما سابقا لديوان التونسيين بالخارج، وفق المصدر ذاته.

ووفق ما نقل مرصد رقابة فإن وزير الشؤون الاجتماعية المعني بالتتبع القضائي هو محمد الطرابلسي أما مدير ديوان التونسيين بالخارج فهو عبد القادر المهدي.

وسبق لمحمد الطرابلسي تولي خطة وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة "الوحدة الوطنية" برئاسة يوسف الشاهد وذلك من أوت 2016 إلى فيفري 2020.

كما تم تعيين الطرابلسي وزيرا لذات الحقيبة في حكومة هشام المشيشي.



إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق والمدير العام السابق على أنظار الدائرة الجنائية المختصة لديوان التونسيين بالخارج بالنظر في قضايا الفساد

علم موقع كشف ميديا من مصادر مطلعة أن دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 3 إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والف ل 98 من المجلة الجزائية. وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الاختلالات الك برى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019.

<http://tinyurl.com/478nx9p5>



إحالة وزير سابق على المحكمة الجنائية بتهم فساد

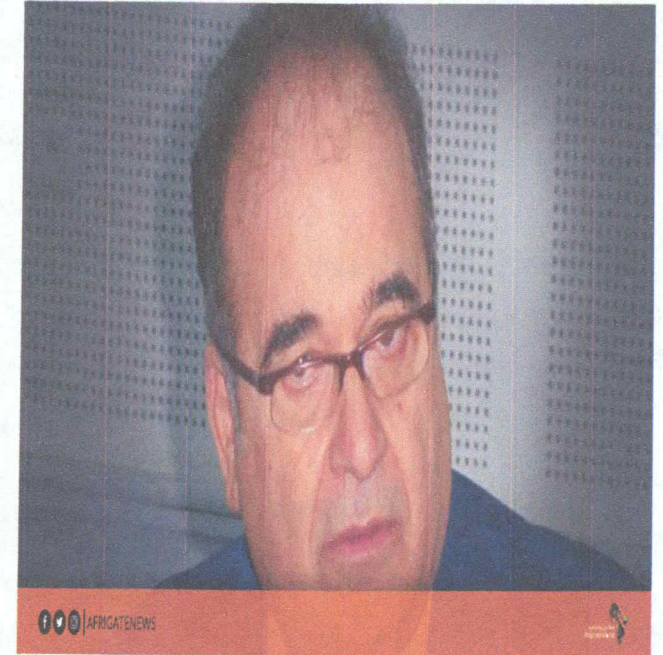


قررت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بالعاصمة التونسية إحالة وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة.

وأفاد "مرصد رقابة"، في بيان أصدره مساء أمس الأربعاء، بأن إحالة الطرابلسي ومن معه على أنظار الدائرة الجنائية تمت بعد "ثبوت ارتكابهما جريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية".

جدير بالذكر أن إحالة الطرابلسي والمهدي على المحكمة الجنائية تمت "على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين لسنوات 2017 و2018 و2019 بحسب المصدر ذاته.

<http://tinyurl.com/53hsxcst>



مرصد رقابة: إحالة الوزير الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان



مرصد رقابة: إحالة الوزير الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج على القضاء

أفاد مرصد "رقابة" أن دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس، قررت اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023، إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدبي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019 حسب بلاغ المرصد

مرصد رقابة: إحالة الوزير الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج على القضاء

أفاد مرصد "رقابة" أن دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس، قررت اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023، إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، بعد ثبوت ارتكابهم لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019 حسب بلاغ المرصد.



إحالة وزير أسبق ومسؤول على الدائرة الجنائية في هذه القضية

أصدرت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس أمس الأربعاء ، قرارا بإحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي على أنظار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس.

وأوضح مصدر رقابة في بلاغ له، أن هذا القرار يأتي على خلفية ثبوت ارتكاب المعنيين لجريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالادارة ومخالفة الترتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر المشار إليهما على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة ضد المذكورين بخصوص الاختلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018-2019.



إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على القضاء



أعلن مرصد رقابة، الخميس 28 ديسمبر 2023، عن إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي، على المحاكمة في قضية فساد إداري على خلفية شكاوى تقدّم بها المرصد ضدّهما. وأشار المرصد في بيان إلى أنّ إحالة محمد الطرابلسي وعبد القادر المهدي على الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية ...

مشاهدة إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على القضاء

كانت هذه تفاصيل إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على القضاء نرجوا بأن نكون قد وفقنا بإعطائك التفاصيل والمعلومات الكامله .

علما بأن المقال الأصلي قد تم نشرة ومتواجد على أرابسك وقد قام فريق التحرير في برس بي بالتأكد منه وربما تم التعديل عليه وربما قد يكون تم نقله بالكامل او الاقتباس منه ويمكنك قراءة ومتابعة مستجدات هذا الخبر او الموضوع من مصدره الاساسي.

<http://tinyurl.com/4uyvnkmp>

إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي على القضاء

أعلن مرصد رقابة، الخميس 28 ديسمبر 2023، عن إحالة وزير الشؤون الاجتماعية السابق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي، على المحاكمة في قضية فساد إداري على خلفية شكاوى تقدم بها المرصد ضدّهما.

وأشار المرصد في بيان إلى أنّ إحالة محمد الطرابلسي وعبد القادر المهدي على الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، جاءت بعد ثبوت ارتكابهما جريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة، ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة وإلحاق الضرر على معنى الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية.

وأضاف البيان أنّ القضيتين التحقيقتين في حق الوزير السابق ومسؤول ديوان التونسيين بالخارج كانتا نتيجة الشكاوى التي تقدم بها المرصد ضد المذكورين بخصوص الإخلالات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات الملحقين الاجتماعيين للسنوات 2017 و2018 و2019.

<http://tinyurl.com/5hxfckv>

إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي إلى القضاء



أعلن المرصد وفي التقرير التالي الصادر يوم الخميس 28 ديسمبر 2023، بشأن إحالة الوزير السابق محمد الطرابلسي والمسؤول السابق عبد القادر المهدي إلى العدالة في قضية فساد إداري إثر شكوى تقدم بها المرصد ضدهما.

قررت غرفة الاتهام بمحكمة الاستئناف التونسية، اليوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023، إحالة وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق محمد الطرابلسي والمدير العام السابق لديوان التونسيين بالخارج عبد القادر المهدي إلى النيابة العامة. أنظار الغرفة الجزائية المكلفة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية التونسية، بعد ثبوت ارتكابهم جريمة استغلال موظف عمومي في وظيفته. انتزاع منفعة غير مستحقة للغير والإضرار بالإدارة ومخالفة القواعد المطبقة على تلك العمليات لتحقيق المنفعة وإحداث الضرر المشار إليه في الفصلين 96 و98 من قانون العقوبات.

وذلك على خلفية القضيتين التحقيقتين موضوع الشكوى التي رفعها مرصد المراقبة ضد المذكورين بخصوص الخروقات الكبرى وشبهات الفساد والرشوة في عملية تعيين دفعات من الملحقين الاجتماعيين بالسفارات التونسية بالخارج منذ سنوات 2017 و2018-2019.